

دكتور
مجدى محمد حافض
الحامى
أستاذ القانون الجنى
بجامعة القاهرة سابقاً

خيانة الأمانة

والجرائم الملحق بها

* جريمة التبيد (إختلاس الأشياء المحبوزة

من ممتلكها المدين حارساً عليها)

* خيانة الائتمان على التوقيع * سرقة السندات المقدمة الى المحكمة

فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مادة علم

(دراسة مقارنة فى التشريع المصرى

والتشريع الفرنسى وتشريعات الدول العربية)

- | | |
|---|--|
| * جريمة خيانة الائتمان على التوقيع (أركانها - مقوماتها) | * مقرر الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة (الإختلاس - التبيد - الإستعمال) |
| * جريمة تبيد الأشياء المحبوز عليها (أركانها - مقوماتها) | * مفهوم الأمانة |
| * جريمة سرقة السندات المقدمة للمحكمة (أركانها-مقوماتها) | * ركن الموضوع |
| * قيود خريك الدعوى الجنائية | * القيد الجنائى الخاص فى جريمة خيانة الأمانة |

خيانة الأمانة
والجرائم الملحقه بها
في ضوء الفقه وأحكام القضاء في مائة عام

دكتور
مجدى محب حافظ
المحامى
أستاذ القانون المنتدب
بجامعة القاهرة سابقاً

خيانة الأمانة

والجرائم الملحقه بها

* جريمة التبيد (إختلاس الأشياء المحجوزة

من مالها المعين حارسا عليها)

* خيانة الائتمان على التوقيع * سرقة السندات المقدمة الى المحكمة

فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام

(دراسة مقارنة فى التشريع المصرى

والتشريع الفرنسى وتشريعات الدول العربيه)

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| * صور الركن المادى فى جريمة | * جريمة خيانة الائتمان على |
| خيانة الأمانة (الإختلاس - | التوقيع (أركانها - عقوبتها) |
| التبيد - الإستعمال) | * جريمة تبديد الأشياء المحجوز |
| * عقود الأمانة | * عليها (أركانها - عقوبتها) |
| * ركن الضرر | * جريمة سرقة السندات المقدمة |
| * القصد الجنائى الخاص فى | للمحكمة (أركانها - عقوبتها) |
| جريمة خيانة الأمانة | * قيود تحريك الدعوى الجنائية |

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الله لا إله إلا هو العليّ القيوم لا تأخذه سنة ولا
نوم له ما فى السموات وما فى الأرض من ذا الذى
يشتفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم
ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه
السموات والأرض ولا يؤده حفظهما وهو العليّ العظيم ﴾

(صدق الله العظيم)

(الآية ٢٥٥ من سورة البقرة)

..... (جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها)

مقدمة

١ - نص قانونى :

تنص المادة ٣٤١ عقوبات مصرى على أن " كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكيتها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت إليه بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى " .

٢ - جريمة خيانة الأمانة فى التشريعات العربية :

* قانون العقوبات الليبى :

المادة ٤٦١ :

كل من كان فى حيازته على أى وجه نقد أو أى منقول آخر مملوك للغير فاستحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره يعاقب

..... (مقدمة)

بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه ، ولا تقام الدعوى إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر .

وإذا وقع الفعل على أشياء تستند حيازتها على وديعة إضطرارية أو ارتكب الفعل إساءة لإستعمال السلطة أو للعلاقات العائلية أو علاقات الوظيفة أو العمل أو المساكنة أو الضيافة فتزاد العقوبة بما لا يجاوز النصف ، ولا تتوقف إقامة الدعوى على شكوى المتضرر .

*** قانون عقوبات دولة الامارات العربية المتحدة :**

المادة ٤٠٤ :

يعاقب بالحبس أو بالغرامة كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو سندات أو أي مال آخر منقول إضرار بأصحاب الحق عليه متى كان قد سلم اليه إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو الرهن أو عارية الإستعمال أو الوكالة .

وفي تطبيق هذا النص يعتبر في حكم الوكيل الشريك علي المال المشترك والفضولي علي مال صاحب الشأن ومن تسلم شيئاً لإستعماله في أمر معين لمنفعة صاحبه أو غيره .

*** قانون العقوبات اللبناني :**

..... (جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها)

المادة ٦٧٠ :

كل من أقدم قصداً على كتم أو اختلاس أو تبديد أو إتلاف أو تمزيق سند يتضمن تعهداً أو إبراء ، أو شئ آخر سلم اليه على وجه الوديعة أو الوكالة أو الإجارة أو على سبيل العارية أو الرهن ، أو لإجراء عمل لقاء أجره أو بدون أجره شرط أن يعيدها أو يقدمها أو يستعملها في أمر معين يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة تتراوح بين ربع قيمة الردود والعطل والضرر وبين نصفها على أن لا تنقص عن خمس وعشرين ليرة .

المادة ٦٧١ :

كل من تصرف بمبلغ من المال أو بأشياء أخرى من المثلثات سلمت اليه لعمل معين وهو يعلم أو كان يجب أن يعلم أنه لا يمكنه إعادة مثلها ولم يرى ذمته رغم الإنذار ، يعاقب بالحبس حتى سنة وبالعقوبة حتى ربع قيمة الردود والعطل والضرر على أن لا تنقص العقوبة عن خمسة وعشرين ليرة .

*** قانون العقوبات المغربي :**

المادة ٥٤٧ :

كل من اختلس أو بدد بسوء نية إضرارا بالمالك أو واضع اليد أو

الحائز أمتعة أو نقوداً أو بضائع أو سندات أو وصولات أو أوراقاً من أى نوع تتضمن أو تنشئ التزاماً أو إبراء كانت سلمت إليه على أن يردّها ، أو سلمت إليه لإستعمالها أو إستخدامها لغرض معين يعدّ خائناً للأمانة ويعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وغرامة من مائة وعشرين الى ألفى درهم .

وإذا كان الضرر الناتج عن الجريمة قليل القيمة كانت عقوبة الحبس من شهر الى ستين والغرامة من مائة وعشرين الى مائتين وخمسين درهماً مع عدم الإخلال بتطبيق الظروف المشددة المقررة فى الفصلين ٥٤٩ و ٥٥٠ .

* قانون الجزاء العَمانى :

المادة ٦٧١ :

يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر الى ستين وبالغرامة من عشر ريالاً الى ثلاثمائة ، بناء على شكوى المتضرر :

١ - كل من سلم اليه نقد أو منقول آخر على وجه العارية أو الوديعة أو الوكالة أو الإجارة أو الرهن فأقدم بأى وجه كان على كتمه أو اختلاسه أو تبديده أو اتلافه قصداً لمنفعة نفسه أو منفعة غيره أو إضراراً بغيره .

٢ - كل من حجز لديه بقرار قضائى مال أو أى شئ منقول آخر

..... (جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها)

فتصرف به بأى وجه كان بقصد عرقلة التدبير القضائى أو مقاومة الحجز أو قرار التنفيذ .

* قانون العقوبات الأردنى :

المادة ٤٢٢ :

كل من سلم اليه على سبيل الأمانة أو الوكالة ولأجل الإبراز والإعادة أو لأجل الإستعمال على صورة معينة أو لأجل الحفظ أو لإجراء عمل .. بأجر أو بدون أجر - ما كان لغيره من أموال ونقود وأشياء وأى سند يتضمن تعهداً أو إبراء وبالجمله كل من وجد فى يده شئ من هذا القبيل فكتمه أو بدله أو تصرف به تصرف المالك أو استهلكه أو أقدم على أى فعل يعد تعدياً أو إمتنع عن تسليمه لمن يلزم تسليمه اليه ، يعاقب بالحبس من شهرين الى ستين وبالغرامة من عشرة دنائير الى مئة دينار .

* قانون العقوبات السورى^(١) :

المادة ٦٥٦ :

١ - كل من أقدم قصداً على كتم أو اختلاس أو تبديد أو اتلاف أو تمزيق سند يتضمن تعهداً أو إبراء ، أو شئ منقول آخر سلم اليه على وجه

(١) أنظر الدكتور جاك يوسف الحكيم : شرح قانون العقوبات السورى " القسم الخاص " . دمشق ،

مشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، الجزء الثانى ، ص ٣٥٩ .

الوديعة أو الوكالة أو الإجارة أو على سبيل العارية أو الرهن ، أو لإجراء عمل لقاء أجره أو بدون أجره شرط أن يعيدها أو يقدمها أو يستعملها فى أمر معين .

المادة ٦٥٧ :

كل من تصرف بمبلغ من المال أو بأشياء أخرى من المثليات سلمت اليه لعمل معين وهو يعلم أو كان يجب أن يعلم أنه لا يمكنه إعادة مثلها ولم يبرئ ذمته رغم الإنذار يعاقب بالحبس حتى سنة وبالغرامة حتى ربع قيمة الردود والمطل والضرر على أن لا تنقص الغرامة عن خمس وعشرين ليرة .

٣ - تعريف خيانة الأمانة :

يعرف رأى فى الفقه خيانة الأمانة بأنها " اغتيال الجانى شيئاً منقولاً سلم اليه على سبيل الامانة أو تصرف فيه تصرف المالك إضراراً بمالكه أو صاحب اليد عليه " (٢) .

بينما يعرفها رأى آخر بأنها " استيلاء شخص على منقول يحوزه بناء على عقد مما حدده القانون عن طريق خيانة الثقة التى أودعت فيه

(٢) أنظر الأستاذ احمد أمين : شرح قانون العقوبات الأملى " القسم الخاص " . القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٢٤ ، ص ٧٦٣ .

..... (جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحققة بها)

بمقتضى هذا العقد وذلك بتحويله صفته من حائز لحساب مالكة إلى مدع
ملكته^(٣). كما يعرفها رأى ثالث بأنها " اختلاس أو استعمال أو تبديد
مال منقول مملوك للغير سلم إلى الجانى بناء على عقد من عقود الأمانة
المحددة حصرا وذلك لإضرارها بمالكه أو صاحبه أو واضع اليد عليه مع
توافر القصد الجنائى "^(٤).

٤ - أوجه الشبه والاختلاف بين خيانة الأمانة وكل من

السرقه والنصب :

أولا - خيانة الأمانة والسرقه :

* أوجه الشبه :

تشبه خيانة الأمانة السرقه من حيث كونها جريمة تقع على مال
الغير ، وأنها تقع اعتداء على ملكية المنقولات .

* أوجه الاختلاف :

تختلف الجريمتان من حيث أن السرقه لا تقع إلا بأخذ ذلك المال

(٣) أنظر الدكتور محمود مجيب حنى : شرح قانون العقوبات " القسم الخاص " . القاهرة ، دار
النهضة العربية ، ١٩٩٤ ، بند ١٥٣٩ ص ١١٣٢ .

(٤) أنظر الدكتور فوزيه عبد الستار : شرح قانون العقوبات " القسم الخاص " . القاهرة ، دار
النهضة العربية ، بند ١٠١٨ ص ٩٣٥ .

..... (مقدمة)

اختلاساً من مالكه أو صاحب اليد عليه ، أما فى خيانة الأمانة فيسلم المال إلى الجانى ابتداء تسليمه ناقلاً للحيازة بمقتضى عقد من عقود الأمانة وبعد ذلك يختلس الجانى ذلك المال أو يبده وهو فى حيازته^(٥).

ثانيا - خيانة الأمانة والنصب :

* أوجه التشبه :

تشبه خيانة الأمانة جريمة النصب من حيث حصول التسليم إلى الجانى فى الحالتين .

* أوجه الاختلاف :

يختلف التسليم فى خيانة الأمانة عن التسليم المتطلب فى النصب ، فبينما يكون التسليم فى النصب نتيجة لنشاط الجانى الذى يتمثل فى وسيلة من وسائل التدليس التى نص عليها القاتون توصلوا إلى الاستيلاء على الشئ وبه تتم الجريمة ، ففى خيانة الأمانة يكون التسليم تنفيذا لعقد مدنى من عقود الأمانة التى بموجبها يلتزم المستلم بالإحتفاظ بالشئ ورده إلى صاحبه عند نهاية العقد ، ولا توجد الجريمة إلا إذا خان المستلم بعد

(٥) انظر

GARÇON (Emile) : " Code Pénal Annoté." 2é èd par Marcel ROUSSELET et Maurice PATIN et Marc ANCEL , Paris , Sirey , T . 1 , Art . 408 , No . 1 .

..... (جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقه بها)

ذلك عقد الأمانة وتصرف فى الشئ تصرف المالك^(٦).

٥ - تقسيم :

ستتناول هذا الموضوع فى باين على النحو التالى :

الباب الأول : جريمة خيانة الأمانة .

الباب الثانى : الجرائم الملحقه بجريمة خيانة الأمانة .

(٦) أنظر

F . Goyet : 8è éd par MARCEL Rousselet & PIERRE
ARPILLANG & JACQUES Patin : Droit Penal Special ,
Paris , Sirey , 1972 , p . 682 .

الباب الأول

جريمة

خيانة الأمانة

فهرس موضوعات الباب الأول

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
الفصل الأول	١٨	٢٤
الركن المادى		
* أحكام النقض	٢٤	٣٢
الفصل الثانى	٣٣	١٤٤
محل الجريمة		
المبحث الاول : أن يكون مالا منقولا مملوكا		
لغير	٣٤	٤١
المطلب الاول : أن يكون محل الجريمة مالا		
منقولا	٣٥	٣٩
المطلب الثانى : أن يكون المنقول مملوكا لغير ..	٣٩	٤١
المبحث الثانى : سبق تسليم المال الى الجانى ..	٤٢	٤٨
المبحث الثالث : أن يكون التسليم قد تم بناء		
على عقد من عقود الأمانة	٤٩	١٤٤
المطلب الاول : القواعد العامة التى تسرى		
على عقود الأمانة	٥٥	٧٣

فهرس موضوعات الباب الاول

الموضــــــــــــــــوع	من صفحة	الى صفحة
المطلب الثانى : الأحكام الخاصة بكل عقد من عقود الأمانة	٧٤	١٠١
* أحكام النقض	١٠٢	١٤٤
الفصل الثالث	١٤٥	١٤٩
ركن الضرر		
* أحكام النقض	١٥٠	١٥٤
الفصل الرابع	١٥٥	١٦٤
الركن المعنوى		
* أحكام النقض	١٦٥	١٧٦
الفصل الخامس	١٧٧	١٨٢
عقوبة جريمة خيانة الأمانة		
* أحكام النقض	١٨٣	٢٣٥

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٦ - تقسيم :

مفاد نص المادة ٣٤١ عقوبات أن أركان جريمة خيانة الأمانة هي :
فعل يقوم به الجانى وهو الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال ، ومحل يرد
عليه هذا الفعل وهو منقول مادي مملوك للغير تسلمه الجانى على وجه
الأمانة ، ونتيجة مترتبة على الفعل وهى الضرر ، وأخيرا الركن المعنوى
ويتمثل فى القصد الجنائى .

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

الفصل الأول : الركن المادى .

الفصل الثانى : محل الجريمة .

الفصل الثالث : الركن المعنوي .

الفصل الرابع : ركن الضرر .

الفصل الخامس : عقوبة خيانة الأمانة .

الفصل الأول

الركن المادى

٧ - صور الركن المادى :

تنص المادة ٣٤١ عقوبات على ثلاث صور يكفى أى منها لوقوع جريمة خيانة الأمانة وهى : الاختلاس ، والتبديد ، والاستعمال . ويتضح من ذلك أن المشرع لا يعاقب فى هذه الجريمة على كل فعل يتضمن إخلالا بالالتزامات الناشئة عن عقد الأمانة كاستعمال المودع لديه أو الدائن المرتهن للشيء المودع أو المرهون أو تأخر المستاجر فى رد الشيء المؤجر بعد انتهاء مدة الاجارة أو استعماله استعمالا مخالفا لشروط العقد ، وإنما يعاقب فقط على الأفعال التى تنطوى على العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجانى بناء على هذا العقد وذلك من حيث كونها تكشف عن اتجاه نية الجانى إلى الاستئثار بالشيء وإنكار حقوق صاحبه فيه^(١).

وسوف نتناول فيما يلى كل صورة من صور الركن المادى بالشرح والتحليل .

٨ - (أولا) الاختلاس :

(١) أنظر الدكتور محمد صبحى محمد نجم : شرح قانون العقوبات " القسم الخاص " . عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

تفترض جريمة خيانة الأمانة سبق تسليم المال للجاني بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، ومؤدى ذلك أن مدلول الاختلاس فى جريمة السرقة يختلف تماما عن نظيره فى جريمة خيانة الأمانة ، ومن ثم فهو يتمثل فى كل فعل يفصح به الجاني عن إرادته فى تحويل حيازته للمال من حيازة مؤقتة تعترف بحق مالكه إلى حيازة كاملة تجهر بإنكار هذا الحق ، وذلك بشرط ألا يترتب على فعل الجاني إخراج المال من حوزته وإلا كان تبديدا ، ومثال ذلك أن يعطى شخص قطعة قماش للترزى لكى يحيكها له فيقوم بتفصيلها لنفسه . وقد عبرت محكمة النقض عن هذه الفكرة فى قولها " إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أوثمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك " (٢).

وتطبيقا لذلك فإنه يعتبر اختلاسا محققا لجريمة خيانة الأمانة شروع الجاني فى بيع الشيء الذى أوثمن عليه أو عرضه للبيع (٣) ، أو إخفاؤه والادعاء بضياعه أو سرقة (٤) ، أو امتناع المتهم من رد النقود المودعة

(٢) أنظر نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ .

(٣) أنظر نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٧ ص ٤٠٥ .

(٤) أنظر نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية - المحاماة ص ١٠ رقم ١٢٠ ص ٢٦٤ .

لديه عند الطلب^(٥).

كما قضى بأنه إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذى فى عهده
للغير لبيعه وشراء شيء بقيمته فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك
فى ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس^(٦).

٩ - (ثانيا) التبديد :

يعرف الفقه التبديد بأنه " تصرف الأمين فى المال الذى أوتمن
عليه تصرف المالك بشرط أن يؤدى هذا التصرف إلى خروج المال
من حيازته " ^(٧). ويسلم الفقه والقضاء بأن التبديد بهذا المعنى لا
يعدوا أن يكون صورة خاصة من صور الاختلاس ، لأن
التصرف فى الشيء تصرف المالك يفيد سبق إضافته إلى ملك
المتصرف .

ويتحقق التبديد بالتصرف القانونى فى الشيء كالبيع والهبة ، أو

(٥) أنظر نقض ٢ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٧ رقم
١٩٤ ص ١٠٣١ .

(٦) أنظر نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ - سابق الإشارة إليه .

(٧) كما يعرف التبديد بأنه فعل يخرج به المتهم الشيء من حيازته على نحو يفقد به المجنى عليه الأمل
فى استرداه أو على الأقل يضعف إلى نحو بعيد هذا الأمل .

أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : القانون الجنائى . القاهرة ، ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ص
٣٩٨ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

بعمل مادی كالإتلاف والاستهلاك . ويستوى أن ينصب التبديد على كل المال موضوع الأمانة أو على جزء منه فقط .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها ، أو اختلاس الأمانة ، فإنه يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتبار الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك^(٨) ، كما قضى بتوافر التبديد في واقعة حصلها أن سندا محررا باسم المتهم ولم يكن لمصلحته وأودع لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق يتم بين المودع وآخرين فيحوله المتهم إلى هؤلاء عند تحقق الشرط إضرارا بصاحب الحق فيه^(٩).

ولكن لا يعتبر تبديدا من يؤجر الشيء الذي أوتمن عليه أو يعيره أو يودعه لدى غيره ، ذلك أن التصرف يفترض تعديلا ينال من الحقوق العينية على الشيء وهو ما لم يتحقق في هذه الحالات . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن قيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي يهدف إليه المدعى بالحق المدني وهو تسديد المطلوب منه لا يعد في

(٨) أنظر نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٥٧ ص

٤٠٥ .

(٩) أنظر نقض ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٤ رقم ٤٠٠ .

..... أركان الجريمة

صحيح القانون تبديدا^(١٠).

ويرى الرأى الراجع فى الفقه أن الإتلاف يعتبر تبديدا ، وذلك لأن
الإتلاف مظهر من مظاهر التصرف فى المال لا يثبت إلا للمالكه وهو يتنافى مع
واجب الرد الذى يلتزم به الأمين^(١١).

١٠ - (ثالثا) الاستعمال :

أثارت هذه الصورة من صور السلوك الإجرامى خلافا حول ما إذا
كان المقصود به الاستعمال المتجرد من نية التملك أم المقترن بها^(١٢)، فإذا

(١٠) أنظر نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٠ رقم ٢١٤ ص ١٠٣٥ .

(١١) بينما ترى قلة فى الفقه أن الإتلاف لا يعتبر تبديداً وذلك لأن الأمين لا يهدف بالإتلاف إلى
تملك الشيء بل إلى تدميره .

أنظر الدكتور احمد فتحى سرور : المرجع السابق ، بند ٦٢١ ص ٨٨٩ .

(١٢) لعل السبب فى إضافته الاستعمال إلى التبديد والاختلاس إلى ما لوحظ فى فرنسا من قصور
نص المادة ٤٠٨ فى بعض الأحوال التى لا يقصد فيها الأمين تملك الشيء وإنما يسىء استعماله
أو استغلاله بما قد يؤدى إلى فقدده وعلى الأخص فى محيط الشركات التجارية ، فقد حكم فى
فرنسا بتطبيق المادة ٤٠٨ على مدير الشركة الذى يوظف أموالها فى عمليات خارجة عن
نشاطها لتحقيق مصلحة شخصية .

أنظر

Roger (MERLE) & VITU (André) : Traite de droit
Criminel - Droit Penal Special . Paris , Cujas , 1982 ,
No . 2326 , P . 1899 .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

كان الأول فلا جريمة خيانة أمانة ، وإن كان الثانى فالجريمة إما أن تكون سرقة إذا لم يكن قد تسلم المال من قبل ، وإما أن تكون خيانة أمانة إن كان قد تسلمها بمقتضى أحد عقود الامانة .

وواقع الأمر أن تحديد معنى الاستعمال يجب أن يكون فى ضوء مدلول الركن المادى فى هذه الجريمة وهو تغيير الحيازة ، وإذا فالاستعمال المقصود هو ذلك الذى يصدر عن الجانى مصحوبا بنية الظهور على الشئ بمظهر المالك .

وترتيا على ذلك فإن الاستعمال الذى يعنيه النص ينصرف فحسب إلى معنى إدارة المال إذا أساء الأمين هذه الادارة بنية الغش ، وبما يقتضى خروجه من حيازته ولو مؤقتا على نحو أو آخر بحيث يصبح تنفيذ الالتزام بالرد مستحيلا أو بعيد الاحتمال^(١٣).

وترتيا على ذلك فإنه يعتبر من قبيل خيانة الامانة صاحب المطبعة الذى يطبع عددا من نسخ الكتاب يزيد عما أذن به المؤلف ، أو من يطلب إلى مقاول أن يعد له رسما لمبان يريد أقامتها وبعد أن يقدم له المقاول الرسم المطلوب للإطلاع عليه ثم إعادته يأخذه ويستعمله بنقل صورته ليعهد بها

(١٣) أنظر الدكتور رؤوف عبيد : جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال . القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص

..... أركان الجريمة

إلى مقال آخر .

ومع ذلك فإنه يخشى أن يؤدي عموم النص إلى تطبيقه على أحوال لا يصح أن تعد من قبيل خيانة الأمانة لإنعدام الشرط الأساسى الذى تقوم عليه الجريمة وهو ضم الشيء إلى الملك أو التصرف فيه تصرف المالك ، فلا يرتكب الجريمة من يؤتمن على كتاب فيقرأه أو دابة فيركبها أو يستعملها فى شؤنه الخاصة (١٤).

(١٤) أنظر الاستاذ احمد امين : المرجع السابق ، ص ٧٦٥ ؛ الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق، ص ٤٠١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

أحكام النقض

١ - خيانة أمانة - وديعة - تسليم شخص ما معه من النقود الى شخص آخر له به صلة ليحفظه لديه - جواز إثبات هذه الوديعة بالبينه .

إذا سلم شخص الى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتهما معا فى غرفة واحدة بإحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح فأخذها المستلم وفر فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة ، ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده لدى الجانى كان ايداعا اضطراريا لجأته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينه .

(نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٧٨ ص ٤٨١)

٢ - أنه إن صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط ، فإمتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا .

..... أركان الجريمة

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ١٠٠٣ سنة ٨ قضائية)

٣- خيانة الأمانة - تحقق هذه الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أودع عليه مملوكا له - لا يشترط لذلك خروج المال بالفعل من حيازة الأمين - أمين شئونة بنك التسليف الزراعى وخفيته - بيعهما محصولا من المودع بشئونة البنك لحساب وزارة الزراعة وقبضهما بعض ثمنه - ضبط المبيع قبل نقله من الشئونة - تحقق جريمة خيانة الأمانة - هذه الفعلة تتكون فيها أيضا أركان جريمة النصب ببيع ملك الغير .

إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أودع عليه مملوكا له ينصرف فيه تصرف المالك ، ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقعه ، فأمين شئونة بنك التسليف الزراعى وخفيته إذا باعا شيئا من الأرز المودع بالشئونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلم منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله ، وضبط الأرز قبل إتمام نقله من الشئونة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة اليهما ، وهذه الفعلة يتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع فى مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري الحسن النية على

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الشنن ، فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترن بطرق احتيالية .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ١ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠)

٤ - اختلاس - ضبط بعض المختلس في الشارع قبل وصوله الى

منزل المتهم - لا ينفي عنه الاختلاس .

الاختلاس يتم متى أضاف المختلس الى ملكه الشيء الذي سلم اليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به الى منزل المتهم .

(نقض ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ رقم ١٤٨ ص ١٣٦)

٥ - خيانة الامانة - متى يتم ركن الاختلاس فيها ؟

إن الإختلاس في جريمة خيانة الامانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

(نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ١٨٢ ص ٦٥٤)

٦ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى وبناء عليه فالشريك فى شركة محاصة الذى يسلم اليه مال بصفته هذه لأداء عمل فى مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٧١١)

٧ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى وبناء عليه فالشريك فى شركة محاصة الذى يسلم اليه مال بصفته هذه لأداء عمل فى مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٧٦٤)

٨ - جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد احتجز عقدي الوديعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقا في احتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد في حقه .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣١)

٩ - إن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد الى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها إنما هو تسليم بسيط لم ينقل اليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقتي هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمة ، ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلا عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة ناقصة ، فإذا ما اختلس المال المسلم اليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

..... أركان الجريمة

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٢٨ ص ١٢٠٣)

١٠ - مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

(نقض ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٤ ص ٣٤٤)

١١ - يتم الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازة الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

(نقض ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٤٤ ص ٣٤٤)

١٢ - تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦)

١٣ - إذا كان الحكم الابتدائي الغيابي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

..... (جريمة خيانة الأمانة)

فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمة منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عينا إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب إلا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن مادامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة.

(نقض أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

١٤ - من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسلمة المبلغ من شريكة إنما كان بصفته وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين فإذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافها الى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أقام قضاءه - بالبراءة ورفض الدعوى المدنية - على أن استلام المطعون

..... أركان الجريمة

ضده المبلغ الذي أسهمت به الطاعنة فى الشركة لم يكن على وجه من أوجه
الائتمان التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ
التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى
المدنية .

(نقض ٧ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٤٠ ص ٦٣٢)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الفصل الثانى

محل الجريمة

١١ - تمهيد وتقسيم :

حدد المشرع فى المادة ٣٤١ عقوبات الشروط التى يجب توافرها فى محل جريمة خيانة الأمانة وهى :

(أ) أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير .

(ب) أن يكون المال قد سلم الى الجانى قبل وقوع الجريمة .

(ج) أن يكون التسليم قد تم بناء على عقد من عقود الأمانة التى حددها المشرع على سبيل الحصر .

وسوف نتناول كل موضوع من هذه الموضوعات فى مبحث

مستقل .

المبحث الأول

أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير

١٢ - تمهيد :

لم يبين المشرع في المادة ٣٤١ عقوبات الشروط المتطلبة في محل جريمة خيانة الأمانة ، ولكنه اقتصر على ذكر أمثلة له ، ويمكن استخلاص الشروط التي يتطلبها الشارع فيه وهي :

(١) أن يكون مالا منقولاً .

(٢) أن يكون المنقول مملوكاً للغير .

وسوف نتناول فيما يلي كل شرط من هذين الشرطين بالشرح والتحليل .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المطلب الاول

أن يكون محل الجريمة مالا منقولاً

١٣ - (أولا) أن يكون مالا :

إن خيانة الأمانة اعتداء على حق مالى هو على وجه التحديد حق الملكية ، ومن ثم يتعين أن يكون موضوعها مالا^(١) . والمال هو " كل شيء يصلح محلا لحق عينى " . وقد تكفلت المادة ٨١ مدنى بتعريف المال بأنه " كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون " .

وترتيباً على ذلك فإن الأموال المعنوية كالأفكار والابتكارات والمنافع لا تصلح محلاً لهذه الجريمة ، وعليه فلا يسأل عن خيانة أمانة من أوّتمن على سر اكتشاف أو اختراع فباعه أو أفشاه^(٢) ، ولا من يتسلم شيئاً من ماله على أن يستخدمه فى أمر معين لمنفعة المالك فيستخدمه فى منفعة نفسه أو منفعة الغير مقابل أجر معين .

ولا أهمية لقيمة المال كبرت أم صغرت^(٣) ، ويستوى أن تكون له قيمة

(١) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، بتد ١٥٤٨ ص ١١٣٥ .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

(٣) لا يلزم فى الادانة بجريمة خيانة الامانة بيان مقدار المال المختلس .

انظر نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٢ رقم ١٦٢ .

..... أركان الجريمة

مادية أم أدبية^(٤) ، فالمذكرات والخطابات الخاصة تصلح لأن تكون محلا للجريمة خيانة الأمانة ، ذلك أن المادة ٣٤١ عقوبات بعد أن عدت بعض الأموال أردفت بعبارة " أو غير ذلك " وهى تتسع لكل ما يصلح لأن يكون مالا .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب سياسى الى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديده ذات حرمة يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه ، وانها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هى أثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن^(٥).

ولا تهم صورة المال فيستوى أن يكون جسما صلبا أم سائلا أم غازيا ، فكل هذه الاشياء تصلح محلا لخيانة الأمانة ، كما تصلح القوى والطاقات وبصفة خاصة القوة الكهربائية موضوعا لخيانة الأمانة ، وتطبيقا لذلك فإن من أودعت لديه بطارية مشحونة بالكهرباء فاستهلك جزء منها دون أن يكون مصرحا له بذلك يرتكب خيانة الأمانة .

ويكفى أن يكون موضوع الجريمة مالا بصرف النظر عن كون حيازته

(٤) أنظر نقض ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٢ .

(٥) أنظر نقض ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤١٢ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

فى ذاتها مشروعة أو غير مشروعة ، فمن يأتمن آخر على حفظ سلاح غير
مرخص بحيازته أو مادة مخدرة ثم يخون الأمانة يقع فعلة تحت طائلة
القانون^(٦).

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه يجوز تبديد عقد مزور، كما يجوز تبديد
عقد صحيح وأن الشرط الوحيد اللازم فى حالة التبديد هو أن تكون الورقة
سواء كانت صحيحة أو مزورة لها قيمة مادية أو أدبية وأن تنتزع من يد
مالكها الشرعى^(٧).

١٤ - (ثانياً) أن يكون منقولاً :

يستفاد هذا الشرط من نص المادة ٣٤١ عقوبات التى تعاقب
من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو
تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير
ذلك ، فهذه جميعا أمثلة للمال المنقول جاءت على سبيل المثال لا
الحصر، وذلك لأن المشرع قد كفل للعقار حماية خاصة تناولتها
نصوص القانون المدنى حين أجازت تتبعه فى أية يد

(٦) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 193 .

(٧) أنظر نقض ٤ ابريل سنة ١٩١٤ - الشرائع س ١ ص ١٥٩ .

..... أركان الجريمة

كانت^(٨)، بينما يخضع المنقول لقاعدة " الحيازة فى المنقول سند الملكية " فكان أن وجبت له الحماية من عبث اليد التى يؤتمن عليه فيها .

والمنقول هو كل مال يمكن تغيير موضعه ، أى رفعه من موضعه وجعله فى موضع آخر سواء أصابه بذلك تلف أو لم يصبه . وقد اكتفى المشرع المصرى فى القانون المدنى بتعريف المال الثابت واعتبر كل ما عداه منقولاً ، فقد نصت المادة ٨٢ مدنى على أن " كل شىء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شىء فهو منقول " .

بيد أن فكره المنقول فى خيانة الأمانة تتسع لما تتسع له هذه الفكرة فى السرقة والنصب ، فهى تشمل المنقول بطبيعته ابتداء ، وتشمل فضلاً عنه أنواعاً أخرى من الأموال يراها المدنيون عقارات كالعقار بالتخصيص والعقار بالاتصال .

وترتبط على ذلك فلا يرتكب خيانة أمانة من تسلم عقاراً مملوكاً لغيره بموجب عقد من عقود الأمانة كالأجارة أو رهن مثلاً إذا باع هذا العقار أو احتفظ بحيازته رغماً عن إرادة مالكه بعد انتهاء الإيجار أو الوفاء بالدين

(٨) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 190 .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الذي أرتهن العقار ضماناً له^(٩) .

المطلب الثاني

أن يكون المنقول مملوكاً للغير

١٥ - أهمية شرط الملكية للغير :

يشترط أن يكون المنقول الذي استولى عليه الجاني مملوكاً لغيره ، وذلك لأن جريمة خيانة الأمانة كالسرقة والنصب من جرائم الاعتداء على الملكية فلا يتصور وقوعها إلا على مال مملوك لغير الجاني . وقد أشار المشرع الى هذا الشرط ضمناً عندما قال أن الفعل يرتكب " إضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها " ، وقد عبرت محكمة النقض عن هذا الشرط في قولها أن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع

(٩) أنظر عكس هذا الرأي في التشريع الأردني حيث يرى الدكتور محمد صبحي محمد نجم أن نص المادة ٤٢٢ إردني يمكن أن تقع على العقارات حيث أن النص جاء عاماً ومطلقاً بحيث يشمل العقارات والمنقولات وكل شيء من هذا القبيل .

أنظر الدكتور محمد صبحي محمد نجم : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

الاعتداء عليه من غير صاحبه (١٠).

واستثناء من هذا الاصل أوجب المشرع عقاب المالك بنص خاص هو نص المادة ٣٤٢ عقوبات ويقع ذلك حين يعين المالك حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا حين يختلس شيئا منها (١١).

كما يجوز أن يكون المال موضوع الأمانة مملوكا ملكية مشتركة بين المتهم وغيره ولو كانت ملكية على الشيوع ، فيعتبر خائنا للأمانة الشريك الذي يتولى ادارة المال المشترك فيبدد جزء منه . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كان ثمة عقد ايجار مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الارض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا يعاقب عليه بالمادة ٣٤١

(١٠) انظر نقض ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٣٧ ص ٦٩٥ .

(١١) ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه إذا سلم الحارس على جاموسة محجوز عليها هذه الجاموسة الى صاحبها ليشتغل بها فاختلسها عد المالك خائنا للأمانة لأن الجاموسة لم تسلم اليه إلا على سبيل عارية الاستعمال .

انظر نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ - الشرائع س ٤ رقم ٦٨ ص ٢٥٤ .
ما قضى بأنه إذا سلم الدائن المرتهن الاشياء التي في حيازته الى مدينه لاستعمالها فاستعملها هذا الاخير في منفعتة الشخصية عد فعله خيانة للأمانة .

انظر نقض ٧ مارس سنة ١٩١٤ للمجموعة الرسمية س ١٥ رقم ٦٧ ص ١٣١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

عقوبات (١٢).

ولا يشترط أن يكون مالك الشيء معلوما بل يكفي أن يثبت أن للشيء مالكا آخر غير الجاني حتى ولو كان هذا المالك مجهولا أو غير معين . والفصل فى ملكية الجاني للمال وقت الاستيلاء عليه هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع من وقائع الدعوى التى تطرح عليه .

وإذا دفع المتهم بخيانة الأمانة بملكته للمال المتهم بخيانة الأمانة فى شأنه كان دفعه جوهريا ، فإذا لم يرد الحكم عليه كان قاصرا (١٣).

(١٢) أنظر نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢

رقم ١٩٤ ص ٥١٨ .

(١٣) أنظر نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ سالف الإشارة اليه .

المبحث الثانى

سبق تسليم المال الى الجانى

١٦ - أهمية التسليم :

عبر المشرع عن شرط التسليم بقوله " أن " الاشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة " ، ولذلك فإن تخلف التسليم امتنع اعتبار الشخص خائناً للأمانة ولو كان المال قريباً من يده ، بل ولو كان فى حوزته وبأشـر عليه عملاً من الأعمال التى ترتكب بها الجريمة . فالدائن الذى يستوفى حقه من مدينه ولا يسترد المدين منه سند الدين ثقة فيه أو امهالاً له حتى يعثر على السند فيفاجئه الدائن بدعوى يطالبه فيها بالسداد من جديد لا يعتبر خائناً للأمانة . كما لا يعتبر كذلك الشخص الذى يبيع لغيره منقولاً معيناً بالذات ويقبض منه ثمنه ثم يحتفظ لنفسه رغم ذلك بالمبيع أو يتصرف فيه للغير ، والذى يحول دون اعتبار هذا الفعل خيانة للأمانة أن المال وإن غدا مملوكاً للغير إلا أن وجوده فى يد البائع لم يكن نتيجة تسليم سابق بل كان امتداداً لحالة قائمة من قبل .

ويتضح من هذا الشرط الفارق بين جريمة السرقة وخيانة الأمانة ، فبينما يتفنى الاختلاس الذى تقوم به السرقة بالتسليم الناقل للحيازة فإن التسليم الناقل للحيازة الناقصة شرط لقيام خيانة الأمانة .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كانت واقعة الدعوى التى استخلصها الحكم هى أن القماش المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما للمتهمين تسليمًا بل كان مودعا فى المكان المعد له بدار الجمرك ويد المتهمين عليه ليست إلا يدا عارضة فلا يصح اعتبار اختلاسهما إياه خيانة أمانة (١٤).

كما قضى بأن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أوثمن عليه ، أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال فى التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل وكان الفرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادي مما يدخل فى نطاق عمل المستلم باعتباره خادما فإن الاختلاس الذى يقع بعد سرقة لا تبديدا (١٥).

١٧ - مدلول التسليم :

سبق أن قررنا بأن جريمة خيانة الأمانة تفترض أن يكون المال مسلما من قبل الى الجانى ، ويتم هذا التسليم إما من المجنى عليه أو من شخص

(١٤) أنظر نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٤٢٥ .

(١٥) أنظر نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٣٠٤ .

..... أركان الجريمة

آخر يعمل لحساب المجنى عليه ، فالوكيل الذى يتسلم أشياء من الغير لحساب موكله ويبددها يرتكب خيانة الأمانة تماماً كما لو بدد أشياء تسلمها من موكله . والقاعدة فى هذه الحالة أن كل من يحوز المال حيازة كاملة أو ناقصة يعد أهلاً للتسليم المعتبر فى خيانة الأمانة ، فالمغتصب يحوز المال حيازة كاملة لأنه يظهر عليه بمظهر مالكه ، فإذا أودع السارق المال الذى سرقه لدى آخر أو أعاره إياه فاختمه هذا أو بدده كان خائناً للأمانة (١٦) .

ولا يشترط أن يتم التسليم بحركة مادية تنقل الشيء الى حيازة الامين على المال ، إذ يكفى أن يكون هذا التسليم اعتبارياً إذا كان الجانى حائزاً للشيء من قبل ، فالبائع الذى يبيع شيئاً منقولاً ويتفق معه المشتري على ابقائه لديه على سبيل الوديعة يعد خائناً للأمانة إذا اختلسه أو بدده بعد ذلك (١٧) .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه لا يشترط لتطبيق المادة ٣٤١ من قانون

(١٦) يلاحظ أن المجنى عليه فى هذه الحالة يكون مالك الشيء وليس سارقه ، كما يلاحظ من جهة أخرى أنه إذا كان الجانى على علم بأن المال مسروق فإنه يرتكب فضلاً عن خيانة الأمانة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جنابة أو جنحة (المادة ٤٤ مكرراً عقوبات) ، وتسرى عليه فى هذه الحالة أحكام التعدد النصوص عليها فى المادة ٣٢ . عقوبات .

(١٧) أنظر نقض ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٢٣٦ ص ٤٠٦ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

العقوبات حصول التسليم المادى من المجنى عليه الى الجانى بل يكفى فى بعض الأحوال وجود التسليم المعنوى إذا كان الجانى حائزا للشيء من قبل لسبب من أسباب الحيازة ، ومتى ثبت من عقد الايجار أن المتهم ليس له إلا نصف المحصول الناتجة من الأرض كما تعهد المتهم فى تحقیقات الشكوى المقدمة من الوصية بالمحافظة على نصيب القاصر فى القطن الناتجة من هذه الأرض وعدم التصرف فيه ومن ثم يكون المتهم قد تسلم نصيب القاصر فى هذا القطن على وجه الوديعة فقيام المتهم ببيع هذا القطن بعد ذلك يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٤١ عقوبات (١٨).

ويشترط أن يصدر التسليم عن شخص متمتع بالتميز والارادة وقت التسليم فإن تبين عدم توافر ذلك اعتبر التسليم كأن لم يكن ، ووجب تكييف فعل الاختلاس الذى يقع من الغير على ما تسلمه منه من مال بأنه سرقة لا خيانة أمانة ، وذلك هو الحكم بالنسبة لتسليم الصبى غير المميز والمجنون والمكره والسكران .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه الى المتهم بوصفه وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله الى البنك العام بمصر وكان المتهم وقت هذا الارسال قد خرج من خدمه

(١٨) انظر نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم

..... أركان الجريمة

البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لازال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلا أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر والمتهم في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلا للمجنى عليه بلا أجر كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك ولاشك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة للأمانة (١٩).

١٨ - أن يكون التسليم بقصد نقل الحيازة الناقصة الى

الجاني :

يجب أن يكون التسليم ناقلا للحيازة الناقصة ، بمعنى أن المستلم يكون قد استلم الشيء على ذمة مالكه لحفظه أو استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ورده بعد ذلك الى المالك أو الى من كلفه المالك بتسليمه إليه . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا قدم المتهم للمحاكمة بأنه أخفى بعض الزجاجات المسروقة والمبددة المملوكة لشركة من شركات الحياة الغازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزجاجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد آخذة في ذلك بدفاعه القائم على أساس أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد

(١٩) أنظر نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٦ ص ٥٥٤ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

اليها وأن الزجاجات لذلك تتداول في السوق وأن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال كما هو المفهوم من الاقرار الذي تأخذه عليهم فإن حكمها بذلك لا يكون مخطئا^(٢٠).

أما إذا كان الشيء قد سلم على أن يكون ملكا لمستلمه أى على سبيل الحيازة الكاملة فلا محل عندئذ لتطبيق أحكام جريمة خيانة الأمانة ، فالبائع الذى قبض ثمن شيء مبيع ثم أبى أن يسلم المبيع لا يعد خائناً للأمانة إذا أبى رد الثمن ، والمرأة التى قبضت مقدم صداقها ثم أبت أن تعقد على من أراد الزواج بها لا تعد خائنة للأمانة إذا امتنعت عن رد ما قبضته من الصداق ، والعامل الذى يقبض عربونا على عمل اتفق على أدائه لا يعد خائناً للأمانة إذا لم يؤد العمل ولم يزد العربون ، والخادم الذى يقبض جزءا من أجره مقدما لا تنطبق عليه أحكام جريمة خيانة الأمانة إذا انقطع عن العمل قبل أن يوفى بقيمة ما قبض من الاجر .

وكما أن التسليم الناقل للحيازة الكاملة أى الملكية يمنع من تطبيق أحكام جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كذلك لا محل لتطبيق هذه الاحكام فى حالة التسليم الذى لا ينقل حيازة ما والذى يجعل يد المستلم على الشيء يداً عارضة ، فمن سلم اليه شيء ليطلع عليه ويرده فورا الى صاحبه لا يعتبر

(٢٠) أنظر نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ١٩٦ ص ٥١٩ .

..... أركان الجريمة

خائنا للامانة اذا أبى رد الشى بل يعد سارقا ويعاقب بعقوبة السرقة ،
والخادم الذى تسلم اليه أمتعة منزلية ليؤدى بها أعمال الخدمة أو ليقوم
بحراستها لا يعد خائنا للامانة إذا اختلس شيئا منها وإنما يعد سارقا^(٢١).

(٢١) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٥١٧ ص ٦٠٥ .

المبحث الثالث

أن يكون التسليم قد تم بناء على

عقد من عقود الأمانة

١٩ - تحديد عقود الأمانة :

لا يكفي أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه تسليمًا ناقلاً للحيازة المؤقتة وإنما ينبغي أن يكون هذا التسليم قد تم بناء على عقد من عقود الأمانة التي بيتهها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر، فلا يسأل المتهم عن خيانة أمانة إذا كان تسليم الشيء إليه قد حصل بموجب عقد آخر خلاف ما ذكر في هذه المادة .

وترتبط على ذلك فإنه لا يجوز لأحد أن يضيف إلى هذه العقود من باب القياس عقداً لم يرد بينها لأن في هذا القياس توسعة تتجاوز الحدود التي وضعها الشارع ومن ثم فهي مهدرة لمبدأ الشرعية (٢٢).

ولهذا يتعين لصحة الحكم الذي يصدر بالادانة في خيانة الأمانة أن يبين نوع العقد الذي تم التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة تطبيق القانون على

(٢٢) أنظر نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س

١٨ رقم ١٧٩ ص ٨٩٥ .

..... أركان الجريمة

الواقعة^(٢٣) . كما يجب على المحكمة إذا دفع المتهم أمامها بأن العقد الذى يربط بينه وبين المجنى عليه لا يدخل فى عداد العقود التى نص عليها القانون أن تعتبر دفعه جوهرى وتعين عليها أن تمحصه وترد عليه قبولاً أو رفضاً وإلا كان حكمها قاصراً .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبنية فى المادة ٣٤١ عقوبات^(٢٤)، كما قضى بأنه إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم تدخل فى ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل أن الأمين كان أخاه الذى توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقراراً بقبول سداد ما عساه أن يكون بذمة أخيه الذى توفى ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور^(٢٥) .

كما قضى بأن إدانة المتهم فى تبديد استناداً الى أنه تاجر بتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصرح له بها من الحكومة دون التعرض

(٢٣) أنظر نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المحاماه س ٣ رقم ٥٤٩ ص ٧٢٦ ؛ نقض ٢٨ مارس سنة

١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ رقم ٧٨ ص ٣٦٦ .

(٢٤) أنظر نقض ٣ يونيو سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ رقم ١٢٦ .

(٢٥) أنظر نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ طعن رقم ٤٣٨ س ٢١ قضائية .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصرح له علاقة بيع تجعل الحكم قاصرا^(٢٦).
كما قضى بأن دفاع المتهم بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن
وكفيل لمن تسلم المضبوطات هو دفاع جوهري وقعود المحكمة عن تحقيقه
يجعل حكمها مشوبا بالقصور^(٢٧).

كما قضى بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المجنى عليه أعطى خادمه
(المتهم) حمارة وجحشا لبيعهما في السوق فبادل بهما حمارة أخرى لم
يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم الى أن يأخذها ثم باعها بعد أسبوع بمائة
قرش ، فإن هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود لا يمكن اعتبارها سرقة لأن
الحمارة الأخيرة كانت في حوزة المتهم بعد أن رفضها المجنى عليه ولأن
الأخذ خلصة من أركان جريمة السرقة ، كما أنها لا تكون خيانة أمانة كما
تدعى النيابة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبدد على
وجه الوديعة أو الاجارة أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوكالة بأجر أو
مجانا بقصد عرضه للبيع أو بيعه أو استعماله في أمر معين ولأن الحمارة
التي أخذها المتهم بدلا من الحمارة التي كلف ببيعها قد رفضها المجنى عليه
فتصرف المتهم فيها بعد أن بقيت عنده عشرة أيام فلن تكن إذن قد سلمها

(٢٦) أنظر نقض أول اكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٥٦

ص ٧٤٢ .

(٢٧) أنظر نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٥ رقم ١٠٦ .

..... أركان الجريمة

المجنى عليه لغرض من هذه الأغراض حتى يكون يبيعه أياها تبديدا ، وإنما بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه اضافتها للملكه بدلا من حمارته التى أذن المتهم يبيعها فلم يبيعها بل بادل عليها(٢٨).

وقد ثار التساؤل عما يعنيه المشرع بعبارة " أو كانت - أى الأموال المنقولة - قد سلمت اليه بصفة كونه وكيلأ بإجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره " ، فهل أراد بها المشرع مجرد تفصيل أعمال الوكالة ، أو أراد بها عقودا أخرى غير غير عقد الوكالة . وقد ذهب الفقه الى أن هذه العبارة لا يمكن أن تفهم على أنها مجرد تفصيل للأعمال التى يكلف بها الوكيل بدليل أنها تذكر الى جانب الحالة التى يسلم فيها الشيء الى الجانى بقصد عرضه للبيع أو بيعه الحالة التى يكون فيها المقصود من هذا التسليم القيام بعمل مادى هو استعمال الشيء فى أمر معين لمنفعة المالك أو غيره كما فى تسليم بدلة الى الكواء لكيها ، أو تسليم القماش الى الترزى لكى يحيكه ، أو تسليم آلة الى الصانع لإصلاحها(٢٩).

ونظرا لأن محل الوكالة هو دائما عمل قانونى ، لذلك إذا كان الشيء قد سلم الى الجانى بقصد أن " يستعمله فى أمر معين لمنفعة المالك

(٢٨) أنظر نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٣٨ ص ٣٨٣ .

(٢٩) أنظر الدكتور جلال ثروت : المرجع السابق ، بند ٢٠٨ ص ٢٢٤ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

له أو غيره " فإن هذا التسليم لا يكون مبنيا على عقد وكالة وإنما على عقد آخر لا يدخل فى عداد العقود التى ذكرها المشرع صراحة^(٣٠). وقد اختلف الفقه فى شأن تكييف هذا العقد ، فذهب البعض صوب اعتباره عقد عمل^(٣١)، بينما يرى رأى الراجع أن عقود الأمانة تشمل عقدين آخرين تبلغ بهما العقود سبعة ، وهذان العقدان هما عقد المقاولة وعقد الخدمات المجانية^(٣٢).

وقد أقرت محكمة النقض التفسير الأخير بقولها " إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الاشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت فى عقود الأمانة حالة من " .. كانت الاشياء سلمت له بصفة كونه

(٣٠) وبالإضافة الى ذلك فإن النص الفرنسى للمادة ٣٤١ عقوبات قد أورد بعد كلمة وكيل (Mandataire) كلمة عامل (Agent) فلا شك أنها لم ترد فى النص العربى على سبيل السهو .

أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .

(٣١) أنظر الاستاذ احمد امين : المرجع السابق ، ص ٧٨٦ ؛ الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ ؛ الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٤٦٦ ؛ الدكتور توفيق الشاوى : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٣٢) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، بند ١٦١٨ ص ١١٨٦ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ، بند ٥٨٩ ص ٦٤١ ؛ الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٣١٤ ص ٤٤٩ .

..... أركان الجريمة

وكيلا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ... " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة حيثما هو معرف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو عمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل الأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٣٣).

٢٠ - تقسيم :

سوف نتناول فيما يلي القواعد العامة التي تسرى على العقود التي نص عليها القانون في مطلب أول ، ثم تتبعها بالأحكام الخاصة بكل عقد فيها في مطلب ثان .

(٣٣) أنظر نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض من ٢٧ رقم ١٦٦ ص ٧٢٩ ؛ نقض أول مايو سنة ١٩٧٧ من ٢٨ رقم ١١٣ ص ٥٣٢ ؛ نقض ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ من ٢٨ رقم ١٧ ص ٨١٨ ؛ نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٨ من ٢٩ رقم ١٤٠ ص ٧٢٤ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المطلب الاول القواعد العامة التى تسرى على عقود الأمانة

٢١ - دور محكمة الموضوع فى تكييف العقد :

يختص القاضى الجنائى بالفصل فى وجود عقد بين الجانى والمجنى عليه ، كما يختص بتحديد التكييف القانونى للعقد ، والقاعدة أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالتكييف الذى يسبغه المتعاقدان على العقد وإنما لها أن تفسر العقد وتبحث عن تكييفه الحقيقى فى ضوء قصد المتعاقدين لتخلع عليه الوصف القانونى السليم^(٣٤).

وهذه القاعدة ليست سوى تطبيق للمبدأ الذى يقرر " أن القاضى المختص بالدعوى يختص كذلك بجميع المسائل المتفرعة عنها ولو كانت فى الأصل خارجة عن اختصاصه " ، وأن " قاضى الدعوى هو قاضى الدفع " (المادة ٢٢١ إجراءات جنائية) .

وتطبيقا لذلك فإذا أقرض شخص آخر مبلغا من النقود ثم حصل منه على " إيصال أمانة " بقيمة هذا المبلغ ودون الطرفان فى الإيصال أن المبلغ

(٣٤) أنظر نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض من ٢٦ رقم ١٠٦ ص ٤٥٤ ؛ نقض أول نوفمبر سنة ١٩٧٦ من ٢٧ رقم ١٩٠ ص ٨٣٥ .

..... أركان الجريمة

قد سلم الى المقرض على سبيل الأمانة أو الوديعة فإن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر الواقع وهو أن اتفاق الطرفين كان قرضاً وأسبغاً عليه كذباً وصف عقد الوديعة توصلاً الى ترتيب جزاء جنائي فيما لو أخل المقرض بتعهد ببرد المبلغ الى المقرض فهو كذب لا يجوز أن يغير من صحيح القانون (٣٥).

كما قضى بأنه إذا كان في ذمة شخص لآخر دين ناتج من معاملات مدنية بحثت كأن يكون باقى ثمن أطيان مثلاً وثبت للمحكمة أن الدائن أراد إكراه المدين على أداء الدين كله فى ميعاده بأن أخذ عليه سنداً ذكر فيه أن ذلك المبلغ أعطى له على سبيل الأمانة وعرض المدين بذلك للمحاكمة الجنائية فلا محل لاعتبار المدين مسئولاً عن جريمة تبديد تقع تحت النص الخاص بخيانة الأمانة (٣٦).

وترتياً على ذلك فإنه لا يجوز للقاضى الجنائى أن يعتبر الفصل فى وجود العقد وتحديد تكييفه مسألة أولية ويوقف النظر فى الدعوى ريثما تفصل المحكمة المدنية فى وجود العقد أو تكييفه ، بل لا يجوز ذلك ولو

(٣٥) أنظر نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ للحاماه س ٧ رقم ٣٦٥ ص ٥٦٠ ؛ نقض ٢٨ مارس سنة

١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج٤ رقم ١٨٩ ص ١٩٠ .

(٣٦) أنظر حكم محكمة اسبوط الكلية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - المجموعة الرسمية س ٢٧ عدد

..... (جريمة خيانة الأمانة)
.....

كانت ثمة دعوى مطروحة على القضاء المدني فى شأن هذا العقد ، ويطبق
القاضى الجنائى فى هذه الحالة قواعد القانون المدنى الخاصة بالعقود ، وذلك
لعدم وجود قواعد خاصة فى قانون العقوبات بهذا الشأن .

ويعتبر التكييف على هذا النحو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة
النقض فإذا ارتأت أن محكمة الموضوع أخطأت السبيل فإنها ترد العقد الى
تكييفه الصحيح^(٣٧)، ولذلك فإنه يجب على القاضى أن يبين العناصر
الضرورية التى استمد منها تكييفه للعقد حتى يسمح لمحكمة النقض أن
تمارس رقابتها على صحة تطبيق القانون ، ولا يكفى أن يبين القاضى أن
العقد يحتل أحد تكييفين قانونيين كلاهما من عقود الأمانة المذكورة على
سبيل الحصر كالإجارة والعارية مثلاً وذلك إذا لم يبين العناصر التى
استمد منها هذا الاستخلاص حتى يسمح لمحكمة النقض مراقبة صحة
هذا التكييف ، ومع ذلك فإن خطأ قاضى الموضوع فى تحديد طبيعة العقد
لا يترتب عليه نقض الحكم إذا ثبت من الوقائع التى بينها الحكم أن العقد
فى تكييفه القانونى الصحيح هو أيضاً من عقود الأمانة التى ذكرت على
سبيل الحصر .

(٣٧) أنظر

Cass . , 5 Avril 1924 , Dalloz . H . 1924 . 532 .

Cass . , 18 Dec 1941 , Dalloz . H . 1942 . 137 .

..... أركان الجريمة

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود للوصول الى مقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود^(٣٨) ، كما قضى بأنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة أمانة إلا إذا اقتنع القاضي أن تسليم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة وأن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هو بالواقع حيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك يخالف الحقيقة^(٣٩) ، كما قضى بأن تحصيل المحكمة أن العقد الذي سلم به القطن المدعى بتبديده هو عقد تمويل على القطن لا عقد رهن وتبرئة المتهم من تهمة التبديد بناء على ذلك هو من سلطة المحكمة في تفسير العقود، والاتفاق على جعل مالا يعاقب عليه جنائيا من الاخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات تدليس مخالف لقواعد النظام والاداب العامة مما يجوز اثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستره بجميع الطرق بما فيه البيئة والقرائن مهما كانت قيمة العقد^(٤٠).

(٣٨) أنظر نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢١٣ .

(٣٩) أنظر نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣

رقم ٢٠٨ ص ٨٦٣ .

(٤٠) أنظر نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٨٥ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

كما قضى بأنه لا نزاع فى أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضى الموضوع فى تفسيره للعقود وفى تكييفه لها حتى إذا رأت فى الحكم الصادر فيه انحرافا أو زيفا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الامر الى التفسير أو التكييف القانونى الصحيح (٤١).

٢٢ - اثر العقد الباطل على قيام جريمة خيانة

الأمانة :

متى ثبت وجود الاتفاق بين الطرفين امتنع البحث فى مدى صحته أو بطلانه وفقا للقانون المدنى وذلك لأن القانون لا يعاقب فى خيانة الأمانة على الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان ذاته وانما يعاقب على العبث بملكية الشيء الذى يسلم بمقتضاه (٤٢).

ويستوى أن يكون البطلان الذى لحق العقد نسبياً أو مطلقاً ، فبطلان عقد الايجار أو الوكالة لنقص فى أهلية المؤجر أو المستأجر أو الاصيل أو الوكيل أو لعيب فى إرادته هذا أو ذاك لا يحول دون اعتبار التسليم متعجلاً. وكذلك الشأن بالنسبة لبطلان العقد لعيب فى شكله أو لعدم مشروعية

(٤١) أنظر نقض ٢١ مايو سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٥٣ ص ٣٣٢ .

(٤٢) أنظر الدكتور عبد المهيمن بكر : المرجع السابق ، بند ٤٥٤ ص ٩١٨ .

..... أركان الجريمة

سببه ، فالتسليم الناشئ عن هذا أو ذاك يعتد به قانونا إذا كان حاصلا على سبيل الأمانة .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن مناط العقاب ليس الاخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه ، فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت الى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن بإسمه لتتخذه هي لتنفيذ غرضها ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الاجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ففعلته هذه خيانة للإمانة ، والقول بأن المتهم فى هذه الصورة لم يتسلم المبلغ بصفته وكيلا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطئ لأن قبوله استئجار المسكن بإسمه ومسئوليته قبل المالكة لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابة عنها واستجاره المسكن بإسمه فى الظاهر لتسكنه المجنى عليها فى الواقع إنما هو إعارة لإسمه وإعارة الاسم نوع من الوكالة (٤٣).

٢٣ - استبدال العقد :

يقصد باستبدال العقد أن يقوم المتعاقدان باستبدال عقد الأمانة بعقد

(٤٣) - انظر نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ رقم ٨٧ ص ٧٤ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

آخر لا يدخل فى عداد عقود الأمانة ، ويحول الاستبدال دون ارتكاب خيانة الأمانة إذا ترتب عليه زوال صفة المتهم كحائز بناء على أحد العقود التى يحددها القانون وصيرورته حائزا بناء على سبب آخر ، ومثال ذلك أن يشتري المستأجر المال الذى استأجره ، أو يقترض الوكيل المبلغ الذى تسلمه ، أو يوهب المستعير ما استعاره ، أو يرث الدائن ما ارتهنه ، وفى هذه الأحوال جميعا تتحول يد الأمين الى يد مالك ، وإذا تصرف الشخص بعد ذلك فيما آل اليه أو بدده ففعله لا يعد خيانة أمانة (٤٤).

٢٤ - الشروط اللازمة لتوافرها لكي يكون لإستبدال العقد

أثره القانونى فى إنقضاء عقد الأمانة :

يشترط لكي يكون لإستبدال العقد أثره القانونى فى إنقضاء عقد

الأمانة الأول توافر شرطان هما :

أ - أن يتم الإستبدال قبل وقوع الجريمة

ب - أن يكون الإستبدال حقيقيا .

وسوف نتناول فيما يلي هذين الشرطين بالشرح والتحليل .

(٤٤) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 288 .

٢٥ - الشرط الأول - أن يتم الاستبدال قبل وقوع

الجريمة :

إى أن يتم الاستبدال قبل اغتيال الامين للمال الموجود بين يديه . أما إذا تم بعدها فإنه لا يعدم مسؤولية الفاعل وهو بمثابة رد للمال المسروق بعد وقوع السرقة^(٤٥)، وقد يحتمل أن يكون لمثل هذا الاستبدال أثره على تقدير العقوبة .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن استبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة الخاصة بخيانة الأمانة إلا إذا اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما إذا لم يلجأ الامين الى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية^(٤٦) .

٢٦ - الشرط الثانى - أن يكون الاستبدال حقيقيا :

(٤٥) أنظر

GARRAUD (René) : " Traité Théorique et pratique de droit pénale Français " . Paris , Sirey , T . 6 , 1935 , No . 2627 , p . 550 .

(٤٦) أنظر نقض ١٢ لبرابر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٠٠ ص ٢٦٦ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

يشترط أن يتضمن الاستبدال إنقضاء العقد السابق بكل ما تولد عنه من حقوق والتزامات واحلال العقد الجديد محله بما يترتب عليه من حقوق والتزامات .

أما إذا أبقي الطرفان على عقد الأمانة وعلى الالتزامات المتولدة عنه واقتصروا على التعديل من كيفية الوفاء بها فإن ذلك لا يحول دون ارتكاب خيانة الأمانة ، فقد يظل الشخص أميناً على المال رغم اختلاف سبب حيازته فلا يحول هذا الاختلاف دون اعتباره خائناً للأمانة ، ومثال ذلك أن يحوز الشخص مال غيره ابتداء بوصفه مودعاً لديه أو وكيله ثم تتحول العلاقة القائمة بينهما الى عارية استعمال أو رهن أو إيجار .

ولذلك فقد قضى بأنه إذا أخطأ حكم الادانة في استظهار حقيقة العلاقة بين الجانى والمجنى عليه فأثبت أن استلام الاول لمنقولات الثانى كان بناء على عقد إيجار وقائمة تخوله استعمالها مقابل الاجرة المتفق عليها فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للجانى على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلا الوجهين يتوافر به ركن الائتمان (٤٧).

(٤٧) أنظر نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س . ٢٠ رقم ١٢٦

..... أركان الجريمة

كما قضى بأنه إذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت الى أن العقد القائم بين الطاعنة والمجنى عليها عقد وديعة فإنه لا يجدى الطاعنة قولها أن العقد فى حقيقته عقد شركة لا يلتحق بعقود الأمانة التى أوردتها المادة ٣٤١ ذلك بأن الشريك الذى اختلس شيئا من رأس مال الشركة المسلم اليه بصفته يعتبر مختلسا لأن مال الشركة إنما سلم اليه بصفته وكىلا ومن ثم فلا محل لهذا الوجه من وجوه الطعن (٤٨).

وقد يظل سبب الأمانة باقيا على أصله ، وإنما يقتصر التعديل على أمور مرعية لا تمس جوهر الصفقة ولا السبب كتعديل ميعاد الوفاء أو مكانه أو مصاريفه أو شخص الموفى له .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع التهمة عن نفسه بأن الموكل أعطاه مهلة لرد المبلغ لأن تأجيل الرد لا يغير سبب الدين ولا يجعل المتهم فى مركز مدين عادى (٤٩).

والقاعدة أن الاستبدال لا يفترض وإذا ثار فى شأنه شك ظل العقد السابق قائما (المادة ٣٥٤ مدنى) وقاضى الموضوع هو الذى يستخلص من

(٤٨) أنظر نقض ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٧ رقم ١٠٥ ص ٣٥٣ .

(٤٩) أنظر نقض ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ للجمعية الرسمية س ٢٢ رقم ١ ص ١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

وقائع الدعوى ومما بين يديه من أدلة ما إذا كان الاستبدال قد توافر له الشرطان المانعان من قيام المسؤولية الجنائية فى العقد المستبدل من عدمه^(٥٠)، وهو يخضع فى تكييفه القانونى لما اثبتته من وقائع لرقابة محكمة النقض^(٥١). ويقع عبء اثبات الاستبدال على عاتق المتهم باعتباره يتمسك به لدحض اتهامه ولا يجوز الاحتجاج به لأول مرة أمام محكمة النقض^(٥٢).

٢٧ - اثبات عقد الأمانة :

تنص المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن " يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة " . ومفاد هذا النص أن الادلة فى جريمة خيانة الأمانة من حيث اثبات أركانها وعناصر كل ركن فيها يخضع لمبدأ " الاقتناع القضائى " الذى يعنى أن للقاضى أن يقبل جميع أدلة الاثبات وفقا لما يطمئن اليه ضميره من أدلة

(٥٠) أنظر

F . Goyet : Op . Cit . , No . 305 .

(٥١) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 305 .

(٥٢) أنظر نقض ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ٤٣ ص

..... أركان الجريمة

يستظهرها من أوراق الدعوى وما يدور أمامه فى الجلسة غير مقيد بطريق معين من طرق الاثبات .

وترتبطا على ذلك فإنه يجوز اثبات ارتكاب فعل الاختلاس أو التهديد أو الاستعمال بجميع الطرق ، ويجوز كذلك اثبات حصول الضرر أو القصد الجنائى بجميع الطرق وذلك أيا كانت قيمه الشئ موضوع الجريمة .

أما فيما يتعلق بإثبات وجود عقد الأمانة فإن المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك " ، كما تنص المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن " تتبع المحاكم الجنائية فى المسائل غير الجنائية التى تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة فى القانون الخاص بتلك المسائل " .

ومفاد ذلك أنه إذا كان سبب التسليم عقدا من العقود المدنية فإنه لا يجوز للقاضى الجنائى أن يتدخل من القواعد المقررة فى القانون المدنى بل يتعين عليه اتباعها .

وترتبطا على ذلك فإنه يمتنع على القاضى الجنائى أن يستمد عقيدته

..... (جريمة خيانة الأمانة)

بشأن قيام هذا العقد إلا من الأدلة التي حددتها القواعد المدنية ، وقد يؤدي ذلك الى ارغامه على الحكم بالبراءة استنادا الى تخلف شرط العقد رغم يقينه من وجود هذا العقد . وعلة هذا الحكم ظاهرة فطرق الاثبات لا تتحدد طبقا لنوع المحكمة التي ترفع الدعوى اليها بل تبعا لطبيعة الواقعة المراد اثباتها .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن مراعاة القانون المدنى للاثبات فى مادة التبديد لا يقصد منها واقعة التبديد نفسها ، وإنما القصد منها اثبات وجود العقد عندما يكون وجوده متنازعا فيه (٥٣) .

والقاعدة التى تعتبر قييدا على حرية القاضى الجنائى فى الاقتناع تضمنتها المادة ٦٠ / ١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية والتى تنص على أنه " فى غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على خمسمائة جنيه أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود فى إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك " (٥٤) .

ويلاحظ أن العبرة فى تحديد قيمة التصرف هى بوقت صدوره أى وقت التعاقد وليست بوقت النظر فى الدعوى ، فإذا كانت قيمة المال

(٥٣) أنظر نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦ - الشرائع س ٣ ص ٤٣٧ .

(٥٤) عدل هذا النص بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ - المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ١٩

مكررا (١) فى ١٧ / ٥ / ١٩٩٩

..... أركان الجريمة

موضوع عقد الأمانة لا تزيد على مائة جنيه وقت التعاقد ولكنها صارت تزيد على ذلك عند النظر في الدعوى فإن الإثبات بالبيئة يكون جائزا .

وأحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام وإنما هي مقررة لمصلحة الخصوم إن شاءوا تمسكوا بها وإن شاءوا تنازلوا عنها.

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن القيود التي جاء بها القانون في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد وما مادام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الإثبات بالبيئة بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته دون أن يبدى أى اعتراض على سماعهم مما يعد تنازلا منه عن التمسك بالدفاع بعدم جواز الإثبات بالبيئة فلا يسوغ له التمسك أمام محكمة النقض بالدفع المذكور^(٥٥).

كما قضى بأن الدفع بعدم جواز اثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبيئة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له أو ترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود^(٥٦) ، كما قضى بأنه يصح اثبات العقود التي

(٥٥) أنظر نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية نى ٢٥ عاما ج ١ رقم ٨٩ ص

. ٥٦١

(٥٦) أنظر نقض ٨ إبريل سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢٤ رقم ١٠٣ ص

. ٤٩٩

..... (جريمة خيانة الأمانة)

تزيد قيمتها على عشرين جنيها "وفقا للقانون القديم" بالبينه إذا قبل ذلك المدعى عليه صراحة أو ضمنا^(٥٧)، كما قضى بأن يبان المحكمة لطريق الاثبات ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم لأنها لا تتعلق بواقعة من وقائع الدعوى وإنما هو خاص بإجراءات الاثبات وليس على محكمة أن تعلل إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الاخصام^(٥٨).

٢٨ - شروط الاثبات بشهادة الشهود بالرغم من تجاوز

قيمة العقد خمسمائة جنيه :

أجاز المشرع الإثبات بشهادة الشهود على الرغم من تجاوز قيمة العقد خمسمائة جنيه في الحالات الآتية :

(أ) أن يكون العقد تجاريا :

تنص المادة ٦٠ / ١ من قانون الاثبات على أنه " في غير المواد التجارية .. " . ومفاد هذا النص أنه إذا كان التسليم قد تم بناء على عقد من عقود التجارة جاز للقاضي أن يأخذ بكل دليل يراه صالحا سواء كان دليلا كتابيا أم شهادة شاهد أم قرينة من القرائن المقبولة .

(٥٧) أنظر نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢

(٥٨) أنظر نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥١١ .

..... أركان الجريمة

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الصائغ الذى لا ينحصر عمله فى إجارة صنعته وإنما يتعداه الى شراء الخامات وصوغها للناس يعتبر تاجرا ، فإذا أودع شخص لديه كردانا جاز إثبات الوديعة بغير الكتابة ولو زادت قيمتها على النصاب الذى لا تقبل البينة فى اثباته لأن الوديعة وإن كانت عملا مدنيا بالنسبة للمودع إلا أنها عمل تجارى بالنسبة للصائغ ، ولأن نوع الدعوى فى هذه الحالة يتبع صفة المدعى عليه (٥٩).

(ب) أن يوجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على الدليل الكتابي أو أن يفقد المجنى عليه سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه :

والفصل فى قيام المانع أو تخلفه مسألة واقع يستقل بتقديرها قاضى الموضوع فى كل دعوى على حده ، فإذا أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب سائغة فلا يجوز المجادلة فما قضى به أمام محكمة النقض إذا لا رقابة على قاضى الموضوع فى ذلك (٦٠).

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر بذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع فى ذلك

(٥٩) أنظر حكم محكمة التمييز الجزئية فى ٧ أغسطس سنة ١٩٢١ - المحاماة س ٢ ص ١٨٦ .

(٦٠) أنظر نقض ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ١٥١ ؛ نقض ٢٢ يولية

سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ١٤٥ ص ٦٥١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع^(٦١).

(ج) وجود مبدأ ثبوت بالكتابة :

تضمنت هذا المبدأ المادة ٦٢ من قانون الإثبات . ويعرفه الفقه بأنه عبارة عن " كتابة صادرة ممن يراد الإثبات ضده وهى ليست سنداً كاملاً بما يراد اثباته ولكنها تجعله قريب الاحتمال " .

ويشترط لقيام هذا المبدأ توافر ثلاثة شروط هى :

أولاً : أن يكون هناك محرر .

ثانياً : أن يكون هذا المحرر صادراً عن الأمين ذاته .

ثالثاً : أن يكون من شأنه أن يجعل الالتزام المدعى به قريب الاحتمال .

ومن أمثلة ما اعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة اعتراف المتهم الضمنى بوجود العقد ، واعترافه المنطوى على تناقض فيما بين اجزائه^(٦٢) ، وأقواله فى محضر جمع الاستدلال أو التحقيق الابتدائى .

(٦١) أنظر نقض مدنى فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً جـ ١ رقم ٤٣ ص ١٤٥ .

(٦٢) أنظر نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ للمجموعة الرسمية - س ١٢ رقم ٢٨ ص ٤٨ .

والأصل أن وجود مبدأ الثبوت بالكتابة هو من شأن قاضى الموضوع^(٦٣)، ولكن تختص محكمة النقض بالتحقق من توافر الشروط القانونية لوجود هذا المبدأ وبصفة خاصة وجود كتابة وصدورها عن المتهم نفسه ، ويرتبط بذلك وجوب أن يتضمن حكم الادانة العبارات التى اعتبرت مبدأ ثبوت بالكتابة كى تستطيع محكمة النقض أن تباشر رقابتها وإلا كان الحكم قاصراً^(٦٤).

٢٩ - عدم تقييد المحكمة بإشتراط الدليل الكتابى عند

قضائها بالبراءة :

جرى قضاء النقض فى مصر على أن التزام القاضى الجنائى بإشتراط الدليل الكتابى مقصور على الحالة التى يقضى فيها بالإدانة دون البراءة ، وترجع علة ذلك الى أن القانون لم يوجب على القاضى الجنائى التقييد بتلك القواعد إلا رعاية لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه بناء على دليل غير معتبر فى القانون ، هذا الاحتياط لا موجب له عند الحكم بالبراءة . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن المحكمة الجنائية فى جريمة خيانة الامانة فى حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا

(٦٣) أنظر نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٢٥٩ ص ٤٩٦ .

(٦٤) أنظر نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ١٧٣ ص ٢٢٤ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

يقيدها بتلك القواعد إلا عند الادانة فى خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرين جنيها - فى ظل القانون القديم - احتياطيا لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر فى القانون ، ولا كذلك البراءة لإنتفاء موجب تلك الحيلة واسلاسا لمقصود الشارع فى ألا يعاقب برىء مهما توافر فى حقه من ظواهر الأدلة (٦٥).

ومؤدى ذلك أنه إذا قدم المبنى عليه للمحكمة دليلا كتابيا قاطعا فى إثبات التصرف القانونى المنشئ للأمانة فذلك لا يقتضى بالضرورة وجوب اقتناع المحكمة بهذا الدليل ، بل يظل لها مع ذلك اطراحه والقضاء ببراءة المتهم وإن لم يثبت لها بالدليل الكتابى ما يدحض دليل خصمه .

وإذا أقر المتهم بوجود عقد الأمانة كان إقراره حجة عليه وأعفى الادعاء من اثبات العقد ، والاقرار حجة أيا كانت قيمة العقد (المادتان ١٠٣ و ١٠٤ من قانون الاثبات .

(٦٥) أنظر نقض ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٠ رقم ٩٢ ص ٤٣٣

؛ نقض ٩ يونية سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٢٢ ص ٥٧٣ .

المطلب الثانى
الاحكام الخاصة بكل عقد
من عقود الأمانة

٣٠ - تمهيد وتقسيم :

حدد المشرع فى المادة ٣٤١ عقوبات خسة عقود بأسمائها هى :
الوديعة والايجار والعارية والرهن والوكالة ، واستخلص الفقه عقدان
آخران هما المقاوله وعقد الخدمات المجانية وذلك من قول الشارع أن
الاشياء سلمت الى المتهم " لإستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو
غيره " .

وسوف نتناول فيما يلى كلاً من هذه العقود بالشرح والتحليل :

الفرع الاول
الوديعة

٣١ - تعريف الوديعة :

عرفت المادة ٧١٨ مدنى الوديعة بأنها " عقد يلتزم به شخص أن
يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عينا " .

والوديعة عقد رضائى يتم بتقابل ارادتين ، على أنها قد تكون قانونية
أى يكون تسليم المال للمودع عنده بموجب نص القانون ، أو بحكم من

..... (جريمة خيانة الأمانة)

القضاء وهي حيثئذ تسمى " حراسة " ، ولا تختلف الواحدة منهما عن الأخرى إلا من حيث طريق اثبات كل منهما . وهناك نوع من الوديعة يسمى بالوديعة الجارية وهي إيداع الامتعة في الفنادق والمحال العامة .

٣٢ - التزامات المودع عنده :

يلتزم المودع عنده بالتزامات ثلاثة هي :

الإلتزام بتسلم الشيء ، والإلتزام بحفظه ، والإلتزام برده عينا .

وسوف نتناول فيما يلي كل التزام منها بالشرح والتحليل .

٣٣ - أولاً - تسلم الشيء المودع :

تنص المادة ٧١٩ / ١ مدنى على أنه " على المودع عنده أن يتسلم الوديعة " . ويكون التسليم باستيلاء المودع عنده على الشيء المودع استيلاء مادياً بعد أن يضع المودع الشيء تحت تصرفه فى الزمان والمكان المعينين ، وهذا هو التسليم الحقيقى . ويكون التسليم حكماً بأن يكون الشيء المودع موجوداً فى يد المودع عنده قبل الوديعة على سبيل الإيجار أو على سبيل العارية أو على سبيل رهن الحيازة أو لأى سبب آخر ثم يتفق الطرفان على أن يبقى الشيء فى حيازة المودع عنده على سبيل الوديعة .

..... أركان الجريمة

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لا يشترط فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الاعتبارى إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل (٦٦).

كما قضى بأنه إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته الى المشتري ولكنه بقى فى حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الاعمال فيه فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقا للعقاب (٦٧).

ولا يشترط أن يكون التسليم الى المتهم نفسه ، فقد يسلم الشيء الى ممثله ، وقد قضى أن تسليم جهاز الزوجة الى والد الزوج يعتبر تسليمها له فإذا بدده سئل عن خيانة الأمانة (٦٨).

ولا يشترط كذلك أن يصدر التسليم من المودع نفسه فقد يصدر من ممثله كوصيه أو القيم عليه أو مدير الشركة بالنسبة لمال لها .

٣٤ - ثانيا - التزام المودع لديه بحفظ المال :

(٦٦) أنظر نقض ١١ ديسمبر سنة ١٦٩٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٨ رقم ٢٦٢ ص ١٢٣٩ .

(٦٧) أنظر ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ١٣٦ ص ٤٠٦ .

(٦٨) أنظر نقض أول نوفمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ رقم ٦٦٠ ص ٨٣٥ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

إن الغرض الاساسى من عقد الوديعة هو حفظ الشيء المودع ، ومن ثم كان التزام المودع عنده بحفظ الشيء هو الالتزام الجوهرى الذى يترتب على هذا العقد .

وترتبا على ذلك فإنه لا وديعه إذا كان الشيء لم يسلم الى مستلمه لحفظه ، فإذا كان الشيء قد سلم لمجرد الاطلاع عليه ورده الى صاحبه فورا فاختمه مستلمه كان فعله سرقة لا خيانة أمانة .

وابتات استلام الشخص للمال بغية المحافظة عليه أى حيازته حيازة ناقصة مرجعه وقائع الدعوى وملا بساتها . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن تسليم المجنى عليه الشيء للمتهم مخافة ضياعه يتضمن التزامة بحفظه ومن ثم يرتكب خيانة الأمانة إذا اختمه أو بدده^(٦٩)، كما أن الالتزام بحفظ الشيء يعتبر متوافرا فى حالة تسليم جهاز الزوجية الى الزوج تسليما يلزمة بحفظه ثم يسأل عن خيانة الأمانة إذا اختمه أو بدده^(٧٠).

وعلى ضوء ما تقدم إذا كان تسليم المال الى المودع لدية لم يقصد به حفظه لدية وإنما مجرد استعماله فى منفعة صاحبه فلا يعد العقد وديعة وإنما هو عقد وكالة ، فالوكيل - كالمحامى مثلا - الذى يتسلم بعض أوراق

(٦٩) أنظر نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢ .

(٧٠) أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

موكلية لاستعمالها فى دعوى مطروحة أمام القضاء لا تعتبر الاوراق بين يديه وديعة وانما هو قد تسلمها بناء على وجه آخر من أوجه الأمانة هو عقد الوكالة .

٣٥ - ثالثا - رد المال عيننا :

تنص المادة ٧٢٢ مدنى على أنه " يجب على المودع عنده أن يسلم الى المودع بمجرد طلبه ... " . ومفاد هذا النص أن المودع لديه يلتزم برد الوديعة بعينها الى المودع . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن التزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه هو شرط أساسى فى وجود عقد الوديعة طبقا لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى " الملغى " فإذا انتفى هذا الشرط انتفت معه الوديعة ، ولذلك إذا سلم قطن لمحلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عيننا ثم تصرف المحلج فى القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا^(٧١)، كما قضى بأن الشرط الاساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف به فى القانون هو أن يلزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، ومتى كان الثابت بالحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن يسلم أولهما ساعته للثانى تنفيذا لهذا الاتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة وهو ليس من العقود

(٧١) أنظر نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٣٧ ص

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٧٢).

ويتحقق الرد عينا بأن يرد المودع عنده نفس الشيء المودع ، فترد السيارة المودعة ذاتها أو الملابس عينا أو الاوراق المالية أو البضائع أو غير ذلك من الاشياء المودعة . و تكون النقود عادة محلا للوديعة الناقصة فتكون قرضا و تتقل للمقترض و يرد مثلها ، ومع ذلك يمكن أن تكون القطع الذهبية أو الفضية أو كيس من النقود محلا للوديعة الكاملة فتحتفظ بذاتيتها لدى المودع عنده ولا تنتقل ملكيتها اليه فلا يجوز له التصرف فيها ويجب عليه ردها عينا الى المودع . ولذلك فإذا كان الشيء المودع أسهما أو سندات ولو كانت لحاملها كان للمودع أن يطلب ردها عينا بذواتها وب نفس أرقامها وله أن يرفض أسهما أو سندات أخرى مماثلة لها تماما (٧٣).

وترتباً على ذلك فإنه لا يمنع من قيام الجريمة أن يعرض المودع عنده مال مساو فى القيمة للمال الذى كان مودعا لديه أو يقوم فعلا بمثل ذلك الرد لأن العقد إنما انصب على مال معين ورد المال هو بمثابة محو للجريمة بعد قوعها وتوافر أركانها فعلا فلا يؤثر فى وجودها .

٣٦ - صور خاصة من الوديعة :

(٧٢) أنظر نقض ٤ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ١١٢ .

(٧٣) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى : الوسيط فى شرح القانون المدنى . القاهرة ، طبعة نادى

القضاة ، الجزء السابع ، بند ٣٦٣ ص ٩٣٢ .

هناك صور خاصة من الودائع سوف نتناولها بالشرح والتحليل
وهي :

(أ) الوديعة الناقصة .

(ب) الوديعة الإضطرارية .

(ج) الحراسة .

٣٧ - (أولاً) الوديعة الناقصة :

تنص المادة ٧٢٦ مدني على أنه " إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو
أى شيء آخر مما يهلك بالإستعمال وكان المودع عنده مأذونا له فى استعماله
أعتبر العقد قرضا " .

ومفاد هذا النص أنه إذا كان محل الوديعة مبلغا من النقود أو أى
شئ آخر مما يهلك بالاستعمال وأذن المودع للمودع عنده فى استعمال هذا
الشئ فلا مناص من أن يستهلك المودع عنده الشئ بالاستعمال ومن ثم لا
يستطيع أن يرد الشئ بعينه كما هو الامر فى الوديعة ويتعين أن يرد مثل
الشئ كما هو فى القرض ، ولذلك خرج المشرع بهذا النوع من الوديعة -
وتسمى الوديعة الناقصة - عن أن تكون وديعة الى أن تكون قرضا . وأكثر
ما ترد الوديعة الناقصة على ودائع النقود فى المصارف حيث تنتقل ملكية

..... (جريمة خيانة الأمانة)

النقود الى المصرف ليرد مثلها بل ويدفع فى بعض الاحيان فائدة عنها فيكون العقد فى هذه الحالة قرضاً أو حساباً جارياً^(٧٤).

وترد الوديعة الناقصة كذلك على الاسهم والسندات التى تودع فى المصارف وتنتقل ملكيتها الى المصرف على ان يرد مثلها .

٣٨ - (ثانياً) الوديعة الإضطرارية :

إن الوديعة الإضطرارية تنعقد فى ظرف يجد المودع نفسه فيها مضطراً الى الايداع عند الشخص الذى وجد أمامه ، فلا هو مختار فى تعيين هذا الشخص ، ولا هو مختار فى واقعة الايداع ذاتها ، فقد يدهمه حادث كحريق أو غرق أو تهدم بناء أو نهب أو غارة جوية أو ثورة أو اضطرابات أو زلزال أو لصوص يقطعون الطريق فيرى نفسه مضطراً حتى يتخذ ماله أن

(٧٤) قضت محكمة النقض بأن علاقة البنك بالمميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً ، ومن ثم فالإيصال الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تحديد للمودع - لا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبيئة لأن الورقة التى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته و أن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدهى به قريب الاحتمال وهو مالا يتوافر فى الإيصال المذكور .

أنظر نقض مدنى فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٦ رقم ١٥٤ ص ٩٧٢ .

..... أركان الجريمة

يودعه عند أول شخص يستطيع أن يودعه عنده .

ولا يصل الاضطرار الى حد الاكراه الذى يصيب الارادة ، ومن ثم تكون الوديعة الاضطرارية عقدا صحيحا يتكون من إرادتين صحيحتين إرادة المودع وإرادة المودع عنده^(٧٥).

وترتبا على ذلك فإنه يترتب على الوديعة الاضطرارية كافة الالتزامات المدنية فضلاً عن المسؤولية الجنائية المنطوية تحت المادة ٣٤١ عقوبات عند اغتيالها^(٧٦)، وتتميز هذه الوديعة بأنه يجوز اثباتها بجميع طرق الاثبات ولو زادت قيمة المال المودع على مائة جنيه إذ يعتبر الاضطرار مانعا من الحصول على الدليل الكتابي .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا سلم شخص لآخر له به صلة عمل عند مبيتها معا فى غرفة واحدة بإحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح فأخذها المسلم وفر ، فعمله هذا يعد خيانة للامانة متى ثبت أن إيداع المبنى عليه نقوده لدى الجاني كان إيداعاً اضطرارياً لجأته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة^(٧٧).

(٧٥) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى : المرجع السابق ، بند ٣٨٧ ص ٩٨٣ وما بعدها .

(٧٦) أنظر نقض ١٤ يونية سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٣٣١ ص ١١٣٦ .

(٧٧) أنظر نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٧٨ ص ٤٨١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٣٩ - (ثالثاً) الحراسة :

يمكن تعريف الحراسة بأنها " وضع مال يقوم فى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، ويهدده خطر عاجل فى يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه ". ويوضع المال تحت الحراسة إما باتفاق الطرفين المتنازعين فيكون حراسة اتفاقية وإما بحكم من القضاء فيكون حراسة قضائية .

وتنص المادة ٧٣٣ مدنى بأن تطبيق على الحراسة فى الاصل أحكام الوديعة والوكالة ، فالمال الموضوع تحت الحراسة هو فى يد الحارس وديعة عنده ومن ثم تطبق أحكام الوديعة .

وتأسى على ذلك فإذا اختلس الحارس المال الذى يحوزه على سبيل الحراسة فهو يرتكب خيانة الأمانة (٧٨) . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن قول الطاعن أن الاشياء المحجوز عليها لم تسلم اليه من المحضر لأنها كانت فى حيازته قبل الحجز غير منتج فسواء كانت فى حيازته أو لم تكن فبعد توقيع الحجز عليها وتعيينه حارساً يصبح مسئولاً عنها بهذه الصفة (٧٩) .

(٧٨) أنظر

F . Goyet : Op . Cit . , No . 968 .

(٧٩) أنظر نقض ١٥ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية طعن رقم ١٦٣٣ س

٣ رقم ١٠ .

..... أركان الجريمة

ولا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا انصب الاغتيال على المال المنقول دون العقار ، سواء أكان هو المال موضوع الحراسة بذاته أو كان المال المتحصل من إدارة واستغلال المال المنقول أو العقار .

أما إذا كان الاغتيال من الحارس موضوع العقار بذاته فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة ولكن تقوم جريمة النصب إذا تصرف الحارس فيه وتوافرت باقى أركانها.

الفرع الثانى

الايجار

٤٠ - تعريف وخصائص عقد الايجار :

عرفت المادة ٥٥٨ مدنى عقد الإيجار بأنه " عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الإنتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم " .
ويبين من هذا النص أن عقد الايجار عقد رضائى لا يشترط فى انعقاده شكل معين ، وهو عقد ملزم للجانبين ، وأنه من عقود المعاوضة ، كما أن العناصر الثلاثة التى يقع عليها التراضى فى عقد الايجار هى منفعة الشئ المؤجر والمدة والاجرة . وعقد الايجار لا يتشئ إلا التزامات شخصية فى جانب كل من المؤجر والمستأجر ، ولذلك فإن عقد الايجار أهم عقود

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الادارة (٨٠).

والايجار المقصود فى خيانة الامانة هو ايجار المنقولات المادية وليس ايجار العقار ، وذلك لأن هذا الأخير لا يكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة ، ولكن إذا اختلس الجانى أو بدد عقارا بالتخصيص أو الالتصاق كالأدوات الزراعية التى تسلمها مستأجر الارض الزراعية ، أو بعض المنقولات التى تسلمها مستأجر الشقة المفروشة فإن الجريمة تعد قائمة وذلك منذ اللحظة التى يأتى فيها الجانى فعله المؤثم ولو لم تكن مدة الايجار قد انتقضت (٨١).

ولا يحول دون انعقاد الايجار ألا يكون المستأجر قد دفع الاجرة بعد . ومتى تم الاتفاق على مبدأ الاجرة فلا يحول دون وقوع الجريمة ألا تكون قد حددت بعد . ولا تقوم جريمة خيانة الأمانة بمجرد الاخلال بأحد التزامات المستأجر كما لو امتنع عن دفع الاجرة أو استعمل العين المؤجرة فى غير ما أعدت له أو أهمل فى المحافظة عليها حتى أصابتها أضرار أو هلكت . كما لا يرتكب المستأجر خيانة الأمانة إذا امتنع عن رد الشيء

(٨٠) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى : الوسيط فى شرح الثاقون المدنى . القاهرة ، اصدار نادى القضاء ، الجزء السادس - المجلد الاول ، ١٩٨٨ ، ص ٩ .

(٨١) أنظر نقض ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ رقم ٦٤ ص ٢٤٤ .

..... أركان الجريمة

المؤجر عند انقضاء العقد وكان له مبرر قانوني في امتناعه ، كما لو أنفق على حفظ الشيء مصروفات ضرورية وهي مصروفات يلتزم بها المؤجر تطبيقا للمادة ٥٦٧ مدني فكان له (أى المستأجر) أن يرجع بها على المؤجر وفقا للمادة ٩٨٠ مدني وكان له حبس العين المؤجرة حتى يسترد هذه المصروفات (المادة ٢٤٦ / ٢ مدني) .

٤١ - شروط قيام جريمة خيانة الأمانة في حالة

الإيجار :

(أ) أن يوجد عقد إيجار :

يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وجود عقد إيجار مستكمل لكافة أركانه وشروط قيامه ، وأهم التزام ينتج عن عقد الإيجار هو التزام المستأجر برد الشيء عينا عند انتهاء الإيجار ، فحيازة المستأجر للمال حيازة مؤقتة أو ناقصة غايتها عندما ينتهي عقد الإيجار .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأشياء الأخرى ومسئول عن ردها عند انتهاء الإجارة ووكيله في ذلك يقوم مقامه ، فإذا فقد الشيء أثناء مدة الإجارة فلا يمكن معاقبة أيهما باعتباره سارقا لأن أخذه المال كان برضاء مالكة ، ولا يمكن اعتباره مبددا لأنه مادامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن رد ما تسلمه لصاحبه في

..... (جريمة خيانة الأمانة)

نهاية الاجارة فلا يمكن القول بتوافق سوء النية عنده وسوء النية شرط
ضرورى فى جريمة التبيد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات (تقابل
المادة ٣٤١ عقوبات من القانون الحالى) (٨٢).

(ب) أن يكون المستأجر قد تسلم الشيء المؤجر :

قد يكون المال موضوع التسليم متجاً كالحيوانات التى يؤجرها
مالكها مع الارض ، فإذا فرض وافق الطرفان على أن يكون نتائجها مناصفة
بينهما ثم قام المستأجر بتبيدها هى ونتائجها فهو يسأل عن خيانة أمانة
بالنسبة للحيوانات فقط دون نتائجها لأن هذا الأخير كان فى حوزة الجانى
استناداً الى عقد شركة وهو ليس من عقود الأمانة . أما إذا كانت الحيوانات
نفسها مملوكة لكلا الطرفين مع الاشتراك فى ملكية التاج فإن تصرف
المستأجر فى أيهما لا يعتبر خيانة أمانة لأن حيازته له مستندة الى عقد
شركة .

(ج) أن يكون تسليم المال للمستأجر للإنتفاع به لقاء أجر :

فإن كان الانتفاع بالمال بغير أجر كان العقد فى حقيقته عارية
استعمال ، فالأجرة ركن أساسى فى عقد الإيجار ، على أنه ليس بشرط أن
يحدد العاقدان مقدارها فى العقد ، فيستطيع القاضى تحديدها إن سكت

(٨٢) أنظر نقض ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٤٦٠ .

العاقدان عن ذلك .

الفرع الثالث

عارية الاستعمال

٤٢ - تعريف عارية الاستعمال :

عرفت المادة ٦٣٥ مدنى عارية الاستعمال بقولها " العارية عقد يلتزم به المغير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للإستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو فى غرض معين على أن يردده بعد الإستعمال " . فهى بذلك تتفق مع الايجار فى أن كليهما ينهض على الانتفاع بالمال مدة معينة وفى الالتزام برده عينا بعد انقضاء المدة المحددة ، وتختلف عنه فى عنصر الاجرة التى لا يقوم عقد الايجار بدونها ، بينما لا يشترط وجودها لقيام عارية الاستعمال .

وعقد عارية الاستعمال عقد رضائى أى يتم بمجرد تلاقى إرادتى المتعاقدين ، وتنشأ الالتزامات المدنية المترتبة عليه فى ذلك الوقت ، كما أنه عقد من عقود التبرع ، وهو أيضا ملزم للمتعاقدين . وتختلف عارية الاستعمال من عارية الاستهلاك بأن الاولى ترد على شىء غير قابل للاستهلاك ولذلك يلتزم المستعير برده عينا^(٨٣) ، أما عارية الاستهلاك فهى ترد على شىء مما يهلك بالاستعمال ولذلك يلزم المستعير برد شىء مثل

(٨٣) يعتبر عقد القرض هو مرادف عارية الاستهلاك فى القانون المدنى .

انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٥٢١ ص ٦١٢ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الذى اقترضه . ويقتصر العقاب فى جريمة خيانة الأمانة على عارية الاستعمال دون عارية الاستهلاك . بيد أنه يشترط بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة أن يتم تسليم المال فعلاً للمستعير سواء أكان التسليم حقيقياً أم حكماً ، كصورة ما إذا كان المال تحت يد المستعير لأى سبب آخر ثم يتم التراضى بينه وبين صاحبه على اعارته إياه لأنه بغير هذا التسليم لا يتصور قيام الالتزام برد المال ولا اغتياله .

٤٣ - نطاق جريمة خيانة فى حالة عارية الاستعمال :

يقتصر نطاق خيانة الأمانة على إعارة المنقولات دون العقارات ، وذلك مع ملاحظة أن مستعير العقار يرتكب هذه الجريمة إذا اختلس أو بدد العقار بالتخصيص أو أجزاء العقار بطبيعته التى انتزعت منه فصارت منقولة .

وتقوم جريمة خيانة الأمانة إذا استغل المستعير وجود الشيء المعار فى حيازته فاستولى عليه اعتداء على ملكية المعىر . أما إذا أخل المستعير بالتزام آخر من الالتزامات التى ترتبت على العارية فلا يرتكب خيانة الأمانة ، فإذا استعمل الشيء المعار فى غير الغرض الذى حدد فى العقد أو قبله طبيعة الشيء أو يحدده العرف أو سمح لغيره بأن يستعمل الشيء المعار دون إذن الغير فلا يرتكب خيانة الأمانة ولو أضر الشيء أو هلك نتيجة لذلك .

الفرع الرابع

الرهن

٤٤ - تعريف الرهن وخصائصه :

الرهن المقصود فى نص المادة ٣٤١ عقوبات هو الرهن الحيازى دون الرهن الرسمى ، وقد عرفت المادة ١٠٩٦ مدنى الرهن الحيازى فى قولها " الرهن الحيازى عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبى يعينه المتعاقد شيئاً يرتب عليه للدائن حقاً عينياً يخول حبس الشئ لحين استيفاء الدين ، وأن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له فى المرتبة فى اقتضاء حقه من ثمن هذا الشئ فى أى يد يكون " .

وعقد الرهن الحيازى عقد رضائى ، ملزم للجانبين ، غير قابل للتجزئة (٨٤) .

والرهن من العقود العينية التى لا تنعقد إلا بتسليم العين المرهونة ، ومن ثم فلا تقع خيانة الأمانة إذا لم يكن الشئ المرهون قد سلم بعد الى الدائن المرتهن أو الى الاجنبى الذى اختاره المتعاقدان ، دون اخلال باعتبار الواقعة سرقة إذا انتزع الشئ من حيازة مالكه .

(٨٤) أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى : المرجع السابق ، ج ١٠ رقم ٤٩٨ ص ٧٤١ .

٤٥ - محل الرهن :

قد يقع الرهن الحيازي على عقار أو منقول ، إلا أنه في صدد جريمة خيانة الأمانة يجب أن يرد على منقول فإذا ورد على عقار يجب أن تقع خيانة الأمانة على أدوات منقولة توجد في هذا العقار أو على أجزاء منه تصبح أشياء منقولة بعد انتزاعها منه^(٨٥). على أنه إذا تصرف الحائز في العقار فإنه تقع منه جريمة النصب عن طريق التصرف في ملك الغير.

٤٦ - نطاق خيانة الأمانة في حالة الرهن :

تقتصر جريمة خيانة الأمانة على الحالة التي يرتكب فيها الدائن المرتهن إخلالا بالتزامه برد الشيء المرثون عينا ، وذلك إذا ما اختلس هذا الشيء أو بدده^(٨٦)، أما الراهن فهو مالك الشيء المرهون ومن ثم لا يتصور أن يصدر عنه الاعتداء .

وتطبقا لذلك فإن المدين الذي وعد دائئه بإعطائه رهنا ثم نكل عن وعده وتصرف في الشيء لا يرتكب خيانة الأمانة ، وإذا استرد الراهن حيازة الشيء المرهون من يد مرتهنه دون رضائه فهو يرتكب الجريمة المنصوص

(٨٥) أنظر نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ - للجمعية الرسمية س ٢١ رقم ٣ ص ٢ .

(٨٦) أنظر

GARRAUD (René) : Op . Cit . , No . 2633 , P . 540 .

..... أركان الجريمة

عليها في المادة ٣٢٣ مكرراً عقوبات . أما إذا اتفق المدين الراهن والدائن المرتهن على ايداع المال بين يدي ثالث واغتاله هذا الأخير فإن فعله يعد خيانة أمانة منطقياً تحت نص المادة ٣٤١ عقوبات (٨٧).

الفرع الخامس

الوكالة

٤٧ - تعريف الوكالة :

عرفت المادة ٦٩٩ مدنى الوكالة بأنها " عقد بمتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل " . أما قانون العقوبات فقد نص على عقد الوكالة كأحد عقود الأمانة في المادة ٣٤١ عقوبات قوله " أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلاً بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره " .

والأصل في عقد الوكالة أن يكون موضوعها القيام بعمل قانونى ، وذلك بخلاف الحال في عقدي المقاولة والعمل فإن موضوعيهما هو القيام بعمل مادي .

وتتميز الوكالة بتغليب الاعتبار الشخصى في اختيار الوكيل ، وفي قبول الوكيل الوكالة عن الموكل . والأصل في الوكالة أنها عقد ، ولكن

(٨٧) أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

يجوز أن تكون قانونية كوكالة الولي ، أو قضائية كوكالة الوصي أو القيم .
ويعتبر مصنفى الشركة وكيلا عن الشركاء ، وقد تكون التصفية قضائية
فيكون وكيلا قضائيا ، ويعتبر " ناظر الوقف " كذلك وكيلا (٨٨).

٤٨ - نطاق خيانة الأمانة فى حالة الوكالة :

ليس الغرض من النص على الوكالة فى المادة ٣٤١ عقوبات معاقبة
الوكيل على كل ما يصدر عنه من التصرفات اضرارا بالموكل ، فإذا كان
الوكيل قد كلف بشراء شىء لحساب الموكل فاشتره بأكثر من ثمن المثل أو
يبيع شىء فباعه بأقل من ثمن المثل فإنه لا يعاقب بالمادة المذكورة على ما
سبب للموكل من الخسارة المالية ، وإنما الغرض معاقبة الوكيل إذا اختلس أو
بدد الاموال التى استلمها على ذمة الموكل (٨٩).

ويستوى لدى القانون أن تكون الوكالة بعوض أو بغير عوض ،
صريحة أو ضمنية ، تعاقدية أو اتفاقية (٩٠) ، كما يستوى أن يكون موضوع

(٨٨) أنظر تنض ١٠ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٢
رقم ٩ ص ٦٩ .

(٨٩) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 449 .

(٩٠) قالت محكمة النقض فى ذلك أن " القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة فى المادة ٣٤١ من
قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة باعتبارها سببا من الاسباب التى أوردها على
سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليدة عقد ، بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة =

..... أركان الجريمة

الوكالة مشروعاً أو غير مشروع .

والقاعدة أن بطلان الوكالة لا يحول دون ارتكاب خيانة الأمانة ، فإذا استولى الوكيل على ما تسلمه أو سلم اليه بناء على الوكالة الباطلة فقد ارتكب خيانة الأمانة . وتطبيقاً لذلك فإن مدير الشركة الباطلة يرتكب خيانة الأمانة إذا اختلس أو بدد أموال هذه الشركة (٩١).

ويستوى في الأشياء التي ترد عليها الجريمة أن يكون الوكيل قد تسلمها من الموكل ذاته أو من الغير لحساب هذا الموكل ، فلا تمتد الجريمة الى ما يتسلمه الوكيل بصفته الذاتية لا بناء على صفة الوكالة ولا الى ما يتسلمه لحسابه الشخص لا بوصفه وكيلاً .

وصور الاختلاس أو التبيد التي يرتكبها الوكيل متعددة ، فقد يبدد نفس الشيء الذي سلمه اليه الموكل على سبيل الوكالة ، أو ثمن الشيء الذي كلفه الموكل يبيعه ، أو أموالاً استلمها من شخص آخر كمستأجر لحساب موكله .

= هي أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بعفة كونه وكيلاً بأجرة أو مجاناً مما ينشئ فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون منشؤه نص القانون .

أنظر تقض اول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة التقض س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣ .

(٩١) أنظر

GARRAUD (René) : Op . Cit . , No . 2635 , P . 544 .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا تسلم وكيل المؤجر مبلغاً بدون إيصال من أحد المستأجرين لخصمة من الإيجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ثم اختلس هذا الوكيل المبلغ لنفسه وكان عقد الإيجار يقضى بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال فإن هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الإيجار لمخالفته إياه وإنما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استثمار بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلاً عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع ، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة والأمانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أو عقد ودیعة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات (تقابل المادة ٣٤١ عقوبات الحالية) (٩٢).

٤٩ - مدير الشركة :

الأصل أنه لا يتصور وقوع جريمة خيانة الأمانة من الشريك نظراً لأن عقد الشركة ليس من عقود الأمانة التي حددها القانون . ومع ذلك إذا أعطى عقد الشركة وكالة لأحد الشركاء أو لشخص من غير الشركاء يختار خبرته أو لثقة خاصة فيه من أجل إدارة الشركة فإنه في هذه الحالة يعمل بإسم الشركة ويمثلها لا بصنفته شريكاً وإنما بوصفه وكيلاً ، ومن ثم فإنه

(٩٢) أنظر نفث ٧ مايو سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٥٧ ص ٣٢٤ .

..... أركان الجريمة

يرتكب خيانة الأمانة إذا اختلس أو بدد هذه الاموال ، ولا يصلح دفاعا له قوله أنه يملك أغلبية أسهم الشركة أو أنه مالك أكبر حصة فى رأس مالها ، ذلك أنه طالما بقيت الشركة قائمة فهي شخص معنوى مستقل فى ذمته المالية عن ذمة كل من الشركاء على حده ، وتطبق هذه القاعدة فى كافة الشركات سواء كانت الشركة شركة مساهمة أو شركة توصية أو شركة تضامن أو شركة محاصة أو شركة مدنية (٩٣).

ويعاقب الشريك على تبديد الاموال التى وكلت اليه ادارتها ولو كان عقد الشركة باطلا (٩٤).

وتطبقا لذلك فقد قضى بأنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها و تسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ،

(٩٣) استقرت محكمة النقض الفرنسية على هذا الرأى بعد أن كانت قد ذهبت فى بادىء الامر صوب عدم اعتبار الشريك المكلف بالادارة وكيللا لا يعمل لغيره وانما يعمل لنفسه ولذلك الشخص المعنوى الممثل فيه فلا يمكن اجتماع صفة الاشتراك وصفة الوكالة فى آن واحد ، ولكنها عدلت عن هذا الرأى وقررت أنه لا تعارض بين الصفتين .

أنظر

CHAUVEAU (Adolph) & HELI (Faustin) : Op . Cit . , T . 5 . No . 2297 .

(٩٤) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 476 .

..... (جريمة خيانة الأمانة)
.....

ولم يشتر البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسلمة المبلغ من شريكه انما كان بصفته وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين فإذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات^(٩٥)، كما قضى بأن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل فهو مسئول على هذا الاعتبار إذا ما تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله^(٩٦).

كما قضى بأن من اتفق مع آخر على شراء مواشى شركة بينهما وتسلم منه مبلغًا من المال لهذا الغرض ولم يشتر مواش ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسليم المبلغ الى شريكه انما كان بوصفه وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق عليه كلاهما ، فيده تعتبر يد أمين فإذا ما تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكة فهو مبدد وخائن للأمانة^(٩٧).

كما قضى بأنه إذا كان ثمة عقد إيجار ومشاركة بين اثنين وأضاف أحدهما المحصول الناتج من الارض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف

(٩٥) أنظر نقض ٧ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٤٠ ص ٦٣٢ .

(٩٦) أنظر نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٢٣٦ ص ٦٢ .

(٩٧) أنظر نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد الثانوية جـ ٣ رقم ٢٤ ص ٢٢ .

..... أركان الجريمة

فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٤١ عقوبات (٩٨).

ولا يقتصر نطاق خيانة الأمانة التي يرتكبها مدير الشركة على استيلائه على مال الشركة لنفسه اختلاسا أو تبديدا ، وإنما يتسع نطاقها لاستعماله هذه الاموال استعمالا مخالفا للنظام الاساسى للشركة إذا كان له فيها مصلحة شخصية ، وخاصة إذا كان يضر بالشركة فى صورة واضحة أو يعرضها لمخاطر كبيرة .

٥٠ - الفضالة :

إن الفضولى هو الذى يقوم بعمل ضرورى لثائدة شخص آخر بغير اذن منه . ويرى رأى أنه وإن لم يكن الفضولى وكىلا بالاتفاق إلا أنه يعتبر نائبا نيابة قانونية عن الشخص الذى يقوم بالعمل لصالحه ، فهو إذا وكىلا عنه (٩٩)، ينما يرى رأى آخر أن الفضالة ليست عقدا ، وإنما هى " شبه عقد " ولم يرد لها ذكر فى المادة ٣٤١ عقوبات ومن ثم فلا يمكن اضافتها اليها لأن ماورد فيها من عقود أو صفات قد ورد على سبيل الحصر . وبناء على ذلك فإن الفضولى لا يرتكب خيانة الأمانة إذا اختلس

(٩٨) أنظر نقض ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة التواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٠٨ ص ٤٦٤ .

(٩٩) أنظر الدكتور احمد فتحى سرور : المرجع السابق ، بند ٦١٢ ص ٨٨١ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

أو بدد مالا حازه أثناء فضالته (١٠٠).

الفرع السادس

المقاولة والخدمات المجانية

٥١ - تمهيد :

أشار المشرع فى المادة ٣٤١ عقوبات الى حالة تسليم الاشياء بقصد " استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره " . والفقه متفق على أن المقصود بهذه العبارة نوعان من العقود الأول عقد العمل أو عقد المقاولة ، والثانى عقد الخدمات المجانية وهو عقد غير مسمى وله جميع أركان عقد المقاولة عدا ركن الاجر .

٥٢ - عقد المقاولة :

تنص المادة ٦٤٦ مدنى على أن عقد المقاولة هو " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " .

والمتعاقدا الذى يتصور ارتكابه خيانة الأمانة هو الما قول إذا هو الذى يتسلم من رب العمل شيئا لاستعماله فى أمر معين لمنفعته ، فإذا اختلس هذا

(١٠٠) أنظر الدكتور محمود نجيب عيسى : المرجع السابق ، بند ١٦١٧ ص ١١٨٤ .

..... أركان الجريمة

الشيء أو بدده ارتكب خيانة الأمانة .

وتفترض خيانة الأمانة أن الشيء سلم الى المقاول على سبيل الحيازة الناقصة ، أى من أجل القيام بالعمل ثم رده عينا ، سواء فى صورته الاصلية أو بعد أن يدخل التعديل عليه ، فإذا لم يحصل تسليم من رب العمل أو من يمثله الى المقاول فلا يتصور ارتكابه خيانة الأمانة .

وقد يكون العمل المادى الذى تسلم الجانى الشيء من أجله مقابل أجر كما فى تسليم بدلة الى الكواء لكيها ، أو تسليم قماش الى الترزى ليحيكه ثوباً ، أو تسليم غلال الى الطحان لطحنها ، أو تسليم آلة الى الصانع لإصلاحها . وسواء كان العمل بأجر أو بدون أجر فإن فعل المستلم يعد خيانة أمانة متى اختلس الشيء أو بدده .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامى لرفع دعوى استرداد لصالحها كان بقصد استعمالها فى أمر معين لمنفعة الزوجة ، فإذا اختلس الزوج هذه القائمة أو بددها عد فعله خيانة أمانة^(١٠١) ، كما قضى بأنه إذا كان الموظف (بلو كامين تحقيق شخصية) المتهم باختلاس طوابع دسغة بأن كان يتسلمها من

(١٠١) أنظر نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٦ رقم

..... (جريمة خيانة الأمانة)

أصحابها ويلصق بدلا منها على الاوراق طوابع أخرى مستعملة غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقها ، فإنه في تسليمه اياها انما كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها في أمر معين لمنفعتهم فيعاقب إذا ما اختلسها اضراارا بهم (١٠٢).

٥٣ - عقد الخدمات المجانية :

يعرف الفقه عقد الخدمات المجانية بأنه " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يودى عملا دون أجر يتعهد به الطرف الآخر " (١٠٣).

ويرتكب من تسلم شيئا بناء على هذا العقد خيانة الأمانة إذا اختلس أو بدد هذا الشيء . فإذا سلم شخص ساعته أو جهاز راديو أو تلفزيون أو سيارته الى صديقة لاصلاحها دون أجر فاختلس أو بدد الصديق ما تسلمه فهو يرتكب بذلك خيانة الأمانة .

(١٠٢) أنظر نتض ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٢٤ ص ٤٨٥ .

(١٠٣) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، بند ١٦٢٢ ص ١١٨٩ .

أحكام النقص

أولاً - المال موضوع التبيد :

١ - سرقة - متاع منقول - اختلاس ورقة غير جدية - لا جريمة .

لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن .

(نقص ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٢ - وديعة - إدانة المتهم في تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة تأسيساً على ورقة وقعها بتسلمه إياه - كون الوديعة واردة على نقود - لا يؤثر .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردّها عند طلبه ، وعلى ماقرره المجنى

..... (جريمة خيانة الأمانة)

عليه في الصدد، فإنها لا تكون قد أخطأت ، ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود
الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين مادام أنه لا يبين من الحكم أن
المجنى عليه قد قصد بالعقد (الورقة) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها.

(نقض ٢ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٧٣ ص ٢٠٨)

٣ - تبديد - شيء له قيمة عند صاحبه - حصول عبث بملكيته
بعد تسليمه بمقتضى عقد ائتمان - يكفي لقيام جريمة التبديد .

يكفي لقيام جريمة التبديد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم
بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ رقم ٣٣٢ ص ٧١٧)

٤ - جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو
اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين
اعتبر المال الذي أوثمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم
الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا
الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكة تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا

..... أركان الجريمة

يعتبر شروعا غير معاقب عليه .

(نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ١٠٧٢)

٥ - لا يلزم في الوديعة أن يكون التسلم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع حائزا لشيء من قبل . ولما كان ما أثبتته الحكم من أن المجنى عليها تستحق في ذمة الطاعن كمية من الحديد لا يؤدي بذاته الى مسائلته عن جريمة خيانة الأمانة بل يتعين أن يثبت أن بيع الحديد المذكور قد تم و تعين المبيع وانتقلت ملكيته الى المجنى عليها ولكنه بقي في حيازة البائع - الطاعن - على سبيل الوديعة حين استلامها له ، الأمر الذي أغفل الحكم المطعون فيه استظهاره ، ومن ثم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

٦ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل أو كثير .

(نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

..... (جريمة خيانة الأمانة)

محكمة النقض س ١٩ رقم ٤٧ ص ٢٦٠)

٧ - خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لا أثر له في ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .

(نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام .

محكمة النقض س ١٩ رقم ٤٧ ص ٢٦٠)

٨ - متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص اليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم اليه بمقتضى قائمة ينطوى على جريمة خيانة أمانه صحيحا في القانون .

(نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٩ - إذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن التزام الطاعن برد المنقولات الى المطعون ضدها لم يكن التزاما تخيريا استنادا الى قائمة الجهاز التي

..... أركان الجريمة

اطلعت عليها، ولم تستند في ذلك الى حكم محكمة الاحوال الشخصية فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالفساد في الاستدلال لأنه استدل بحكم محكمة الاحوال الشخصية على أن التزام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجبارى وليس اختياريا يكون غير سديد .

(نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

١٠ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الاخشاب من المدعية بالحق المدني بموجب عقد اتفاق مؤرخ في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها في عمارتها إلا أنه لم يتم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم للدفاع الطاعن في شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله " وحيث أنه لما كان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذي تراه مفهوما منها فإن عقد الاتفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو من عقود الأمانة التي حصرتها المادة ٣٤١ " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الاشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهايه عقود الأمانة حالة من " كانت الاشياء سلمت له بصفة

..... (جريمة خيانة الأمانة)

كونه وكيلاً برجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره .. " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني - الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة " عامل " بعد كلمة " وكيل " بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في أنه قد تسلم الاخشاب من المدعية بالحق المدني لتصنيعها لحساب مقابل أجر فإن امتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفه الذكر ولا مصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما اخطأ فيه - في موضع منه - من تكييفه عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدني بأنه عقد ودیعة طالما أن الوصف القانوني الصحيح للواقعة حسبما تقدم - تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم

فى هذا الصدد يكون غير منتج .

(نقض أول مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١١٣ ص ٥٣٢)

ثانياً - التسليم :

١ - تسليم الشئ الى الخدم أو المستخدمين أو الصناع -
إختلاس أحدهم إياه - حكمه .

الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات
إلا إذا كانت حيازة الشئ قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز
يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشئ الذى أوتمن عليه . أما إذا
كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشئ كما هو
الحال فى التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل وكان الفرض منه مجرد
القيام بعمل ماذى لحسنه من غير مضموع كما يدخل فى نطاق عمل المستلم
باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشئ أو نقله من مكان الى آخر فإن
إلاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشئ المسلم اليه يعد سرقة لا
تبديدا .

(نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد

القانونية ج ٢ رقم ٣٠٤ ص ٣٧٢)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٢ - إن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس إلا خلال بتنفيذ العقد وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه ، فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستزجر المسكن بإسمه لتتخذ هي لتنفيذ غرضها ودفعت له مبلغا من المال على ذمة إلاجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكيلًا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطيء لأن قبوله استئجار المسكن بإسمه ، ومسئوليته قبل المالكة ، لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابة عنها واستئجاره المسكن في الظاهر لتسكنه المجنى عليها في الواقع إنما هو إعارة لاسمه ، وإعارة لإسم نوع من الوكالة .

(نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ١٤٢٣ سنة ٧ قضائية)

٣ - إن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على إلا خلال بتنفيذ عقد إلتئمان في ذاته وإنما يعاقب على العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على إختلاس الشيء المسلم ، وإذن

..... أركان الجريمة

فإذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما قصد المجنى عليه من التسليم ، فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذي أراده المجنى عليه بالتسليم .

(نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ٩٨٧ سنة ٨ قضائية)

٤ - خيانة أمانة - تسلم المتهم سواراً من المجنى عليه خوفاً عليه من الضياع - ترك المجنى عليه المتهم وحده ينصرف بالسوار الى داخل مكان معين - فرار المتهم به - خيانة أمانة لا سرقة .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب الى المجنى عليه أثناء سيرهما معا في الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه الى طلبه ، ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمان اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما يش من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وأن اختلاسة لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ' المادة ٣٤١ من القانون الجديد ' ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة لأن

..... (جريمة خيانة الأمانة)

ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران الى داخل المحطة يتم به انتقال الحيازة فيهما للمتهم لإنقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما يتفق معه إلاختلاس في معنى السرقة .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢)

٥ - سرقة - خادم - مال مخدومة - إختلاسه - متى يكون خيانة أمانة ؟ متى يكون سرقة ؟ تكييف المحكمة الابتدائية لوقائع الدعوى بأنها خيانة أمانة - تكييف محكمة الدرجة الثانية لها بأنها سرقة - خلو الحكم مما يفيد عارضة الحيازة - قصور مبطل .

الخادم الذي يختلس مال مخدومة يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الأمانة أما إذا كانت يده على المال لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال الحيازة اليه فإنه يكون مرتكبا لجريمة السرقة . وإذن فإذا وصفت محكمة الدرجة الأولى واقعة الدعوى بأنها خيانة أمانة وخالفتهما محكمة الدرجة الثانية فاعتبرتها سرقة ولم يكن في الحكم ما يفيد أن حيازة المتهم للمال المختلس لم تكن إلا مجرد حيازة عارضة فهذا يكون قصورا في الحكم يعيبه ويطله .

(نقض ١٢ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد

..... أركان الجريمة

القانونية ج ٥ رقم ٢٥٧ ص ٤٧٠ .

٦ - إختلاس أشياء مودعة - اتفاق المتهم مع المجنى عليه على أن يعطيه مبلغا من المال ليكون شريكا له في تجارة - تحرير المجنى عليه سندا له بذلك - إتفاقهما على إيداع السند لدى شخص ثالث حتى يدفع المتهم المبلغ فيستولى على السند - تسلم المتهم السند من المودع لديه بدعوى عرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة - عدم رده اليه - إختلاس معاقب عليه بالمادة ٣٤١ ع - لا سرقة - عدم اعتراض المتهم على إثبات واقعة تسليم السند اليه بالبيينة - اعتباره متنازلاً عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المجنى عليه والمتهم اتفقا على أن الثاني يعطى الأول خمسة وسبعين جنية ليكون شريكا معه في التجارة فحرر له سندا بالمبلغ أودع باتفاقهما أمانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولى المتهم على السند فما كان من المتهم إلا أن طلب السند من المودع لديه ليعرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة ، ثم تسلمه فعلا وذهب به ولكنه لم يرده قاصدا الإضرار بالمجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه شخص أراد المتهم أن يحوله اليه فأبى فهذه الواقعة لا تكون جريمة سرقة بل هى جريمة خيانة أمانة لأن تسليم السند للمتهم كان ملحوظا فيه نقل جيازته اليه على سبيل الأمانة ولم يكن لضرورة وقتية

..... (جريمة خيانة الأمانة)

تقتضيه للإطلاع عليه ورده في الحال إلا أن الخطأ لا يستوجب نقض الحكم مادامت الوقائع التي أوردتها والتي تناولتها المرافعة واحدة ومادامت مصلحة المتهم من وراء نقضه متفية لدخول العقوبة المقضى بها في نطاق المادة الواجب تطبيقها ولانقطاع السبيل على المتهم في الاعتراض على اثبات واقعة التسليم بالبينه بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع في جواز اثباتها بشهادة الشهود مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٢٦٤ ص ٥٢٠)

٧ - إذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدلة ثبوتها قبل المتهم - هي أنه تسلم نقودا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من تسلمة اليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب اليه المتهم من نفى صفة الوكالة وقوله " إن اقصى ما يتصور في تكييف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص " فجدل بعيد عن حقيقة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكييفه القانوني الصحيح الذي انتهى اليه

الحكم .

(نقض أول يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٥٩٥)

٨ - إذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتها القرار المطعون فيه أن
المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهاً للمتهم لاستعمالها في أمر لمصلحته
- إذ كلفة بإحضار مقابلها ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد
واختلس هذا المبلغ لنفسه فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة أمانة
المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٧٠٣)

٩ - متى كان مؤدى ما أثبتته المحكمة في بيانه لواقعة الدعوى
أن الموقوفات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وأن اتصال الطاعنه بها -
بوصف كونها خادمة بإلاجرة عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفة
عرضية بحكم عملها في دارها مما ليس من شأنه نقل الحيازة الى الطاعنة ،
فإنه لا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون
جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطيء
القانون في شيء .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٣٠ ص ١٣٦)

١٠ - متى كانت الواقعة على الصورة التي اثبتها الحكم من أن المجنى عليه سلم المتهمة المجهولة السوارين لاستعمالهما في أمر لمصلحته إذا كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها فإن اختلاسها لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المتهمة تذهب بمفردها ومعها السواران الى خارج محلة لوزنهما يتم به انتقال الحيازة فيهما للمتهمة لإنقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما يتفق معه إلاختلاس في معنى السرقة .

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٢٠٠ ص ١٠٣٧)

ثالثاً - عقود لائتمنة المينة في المادة ٣٤١ عقوبات :

١ - التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الودیعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ، فإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الودیعة . فإذا سلم قطن لمحلج بموجب إيصال ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب الطن عينا ثم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا معاقبا

عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ١٤٥٧ سنة ٢ قضائية)

٢ - من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتري مواشى ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بوصفة وكيله عنه لاستعماله فى الغرض الذى اتفق كلاهما عليه فیده تعتبر يد أمين فإذا ما تصرف فى المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ٢٦٣ سنة ٣ قضائية)

٣ - الشريك الذى يأخذ نصيب شركائه فى مال مع نصيبه ثم ينكره عليهم ويأبى رده اليهم يعتبر مبددا ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ٢٦٨ سنة ٣ قضائية)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٤ - إذا توجه شخص الى آخر فى دكان يشتغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنية واحد على اعتبار أنها هى التى سلمت اليه فليس فى هذه الواقعة معنى لإختلاس الذى أراده القانون فى جريمة السرقة لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات فى غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليمًا اضطراريًا جرت اليه ضرورة المعاملة ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لإبدالها بها فظاخره المفهوم من هذا أن المسلم ائتمن المتسلم على الورقة ليبحث له فى الخارج عن مقابلتها نقدا صغيرا على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها اليه فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يتم المتهم بأحد الأمرين وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلًا مجانًا بقصد استعماله فى أمر معين لمنفعة المالك .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٢٤٢٣ سنة ٢ قضائية)

٥ - إذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائبًا عن باقى الورثة سندًا بمبلغ ما محرراً بإسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى بإسمه هو

..... أركان الجريمة

شخصيا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو و أنه لم يستلمه نيابة عن الورثة بل هو إنما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند الى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلسا لهذا العقد .

(نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ طعن)

رقم ٢٠٧٩ سنة ٦ قضائية)

٦ - إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر) مستحق الوفاء طبقا لشروط الإستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما حصله من مالها بصفته وكيلا عنها فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ١٤٨٠ سنة ٧ قضائية)

٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مع آخر اتفقا على الحصول على سدين من المدعى بالحق المدني لإختلاسهما إضرارا بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان و المدعية معه أيضاً بالحق المدني فيادعى

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الشخص الآخر لدى الوكيل أن السنتين لازمان فى إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تسلمهما منه ثم سلمهما بدوره الى المتهم ، ولم يرداهما بعد ذلك فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة النصب لخلوها من الطرق الاحتمالية إذ الحصول على السنتين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل نتيجة لمجرد الكذب من الشخص الآخر وإنما هى تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعى المدنى سلم السنتين للشخص الآخر لاستعمالهما لمصلحة موكلته فى أمر معين فاختلفا .

(نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ٩٨٧ سنة ٨ قضائية)

٨ - إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين فى جريمة إختلاس هى بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها، ولكن متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فمثل هذه الأوراق تعتبر أساسا لجريمة إختلاس .

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ١٠٠٣ سنة ٨ قضائية)

٩ - إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يملك بها

..... أركان الجريمة

المبلغ الذى حول به بل إنه يكون وكيلا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ طعن

رقم ١٧١٠ سنة ٩ قضائية)

١٠ - الشريك إذا اختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة اليه بصفته يعتبر مختلساً لأن مال الشركة إنما سلم اليه بصفته وكيلا ، ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الإختلاس لم تكن قد اتخذت بشأنها اجراءات التصفية ، فإذا تسلم شخص من آخر مالا ليشتري بضائع للتجار فيها شركة بينهما فلم يشتر إلا ببعض المال واختلس الباقي فإنه يكون طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات مختلساً لنصيب شريكه .

(نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ طعن

رقم ١٠ سنة ١٠ قضائية)

١١ - إذا اشترط فى عقد البيع أن الملكية فى المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري فى فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة ويحق عقابه بمقتضى المادة ٤٣١ من قانون العقوبات .

(نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ طعن

رقم ٣ سنة ١١ قضائية)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

١٢ - إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه اختلس مبلغ كذا قيمة لإيصال المسلم اليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما إضرأوا بها ، فتمسك المتهم أثناء المحكمة بأنه لم يتصرف فى هذا المبلغ إلا بناء على ماجرى به العرف فى علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم فى أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يختجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك فى الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات لإذنية للشركة إلا بناء على طلب باشكاتبها لغياب مديرها ، وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق أن احتجزه وأنه لذلك امتنع عن الدفع للمقاصة ، ثم ثبت أن دفاع المتهم فى صدد العرف الجارى صحيح - فإن احتجازه لنفسه المبلغ الذى حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح إذن اعتباره اختلاسا - وتحرير المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدى الى إدنته مادام تصرفه فيه كان قبل تحريرها.

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ طعن)

رقم ٩١١ سنة ١٢ قضائية)

١٣ - إذا كان المتهم يعلم أن الاشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت اليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها

..... أركان الجريمة

مملوكة له فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يمنع من ذلك أن الحجز كان صوريا بطريق الطواطؤ بين الحاجزة وبينه وأن الحاجزة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن إلتداء على الحجز على أساس أن التصرف فى المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر فى جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية وخطأ الحكم فى وصف الواقعة بأنها إلتداء على حجز مع أنها فى حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير له فى سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل فى العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٤٣ طعن)

رقم ١٤٩ سنة ١٣ قضاية)

١٤ - الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لدية على سبيل الوديعة كذلك مادامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة على المودع ولا يقلل من صدق هذا

..... (جريمة خيانة الأمانة)

النظر أنه لم يباشر مع المبنى عليه عقد وديعة وأن العقد الذى أنشأها إنما كان مع ابنه فينتهى بموته وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعة باعتبارها سببا من الاسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليده عقد بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة وهى أن يكون تسلم المال قد حصل على " وجه الوديعة " مما يستوى فيه بداهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(نقض ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ طعن)

رقم ٥١٩ سنة ١٣ قضائية)

١٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم تسلم مبلغ جنيها من أحد الناس لإيداعه أمانة الخبير فى دعوى مدنية فلم يتم بذلك ولم يرد المبلغ الى صاحبه بعد طلبه فإنه يكون مختلسا له ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يجدى المتهم فى دفع المسئولية الجنائية عنه ادعاؤه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانة الخبير لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه الى الخبير فإذا هو كان قد تبين له فيما بعدم امكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يتم بدفعه فيما وكل اليه .

..... أركان الجريمة

(نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ٧١٠ سنة ١٣ قضائية)

١٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه الى المتهم بصفته وكيلا لبنك كذا بقصد توصيله الى البنك العام بمصر وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله اليه على اعتقاد منه أنه لازال فى خدمة البنك وانه طلب اليه فعلا أن يستعمل المبلغ فى أمر معين هو إرساله للبنك بمصر والمتهم فى ذلك الوقت كان فى هذا الصدد وكيلا للمجنى عليه بلا أجر كما كان فى اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ ع .

(نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ٦٨ سنة ٥ قضائية)

١٧ - إذا كانت الواقعة التى أورد الحكم الادلة على ثبوتها هى أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد له ثلاثة جنيهات وكتب على نفسه إيصالا بمبلغ ستة جنيهات وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي ، فإن هذه

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة إختلاس .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ طعن

رقم ١٢٥٣ سنة ١٤ قضائية)

١٨ - الشريك الذى يختلس شيئا من مال الشركة المسلم اليه بصفته
ليستخدمه فى شئونها يعاقب بخيانة الأمانة لأن تسلمه مال الشركة فى هذه
الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكىلا عن شركائه ، والوكالة
عقد من عقود الائتمان الوارد ذكرها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٢٢٩٧ سنة ١٧ قضائية)

١٩ - إذا كان الموظف (بلوكامين تحقيق شخصية) المتهم باختلاس
طوابع تمغة بأن كان يتسلمها من أصحابها و يلصق بدلا منها على الأوراق
طوابع أخرى مستعملة غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقها فإنه
فى تسلمه اياها كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتهم
فهو بهذا وكيل عنهم فيعاقب إذا ما اختلسها إضرارا بهم .

(نقض ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٦ سنة ١٨ قضائية)

٢٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعى بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف ابنته منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف في بعضها بالبيع وأخفى بعضها في منزل آخر، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة أن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المنقولات قد سلمت إليه (الزوج) والتسليم ينفي إختلاس وهي لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو التزم برد قيمتها إذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بعينه - و عقد التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية إستهلاك فهذا من المحكمة غير سديد إذ أن ما استطردت إليه في شأن عارية إستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجية من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للإستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيمات ، وما قالته بصدد نفي الوديعة غير كاف لإن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح الى أن الرد يكون عينا مادام الشيء موجودا وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن إختلاس في السرقة غير كاف إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها الى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج أو أنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عليه .

(نقض ٧ يونية سنة ١٩٤٩ طعن)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

رقم ٦٥٢ سنة ١٩ قضاية)

٢١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك
المجنى عليه في مطحن كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء
المطحن ويصطنع أوراقا بالوزن وإلآجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر
منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة الى اختلاس نصيب شريكه في
هذه الأجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة إالاختلاس .

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ طعن

رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ قضاية)

٢٢ - إن عناصر جريمة تبديد جريمة نقود مسلمة على سبيل
الوديعة تتحقق بالإمتناع عن ردها عند طلبها .

(نقض ٢ يناير سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ١١٥٥ سنة ١٩ قضاية)

٢٣ - لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي
التسليم لإاعتبارى إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، فإذا كان
الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع
وانتقلت ملكيته الى المشتري ولكنه بقى في حيازة البائع على سبيل الوديعة

..... أركان الجريمة

لإتمام بعض الأعمال فيه فإنه إذا ما تصرف فيه بطريق الغش كان مستحقا للعقاب .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ١٢ سنة ٢٠ قضائية)

٢٤ - إذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥١ طعن

رقم ١٣٥٠ سنة ٢٠ قضائية)

٢٥ - يد الشريك على مال شريكة تعتبر يد وكيل فهو مسئول على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذى قامت الشركة من أجله .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ طعن

رقم ١٩٠٧ سنة ٢٠ قضائية)

٢٦ - الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف به فى

..... (جريمة خيانة الأمانة)

القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع ، وإذن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما و أن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذ هذا لهذا اتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبيد قد خالف القانون .

(نقض ٤ مايو سنة ١٩٥٤ طعن

رقم ٢٤١٣ سنة ٢٣ قضائية)

٢٧ - تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامي لرفع دعوى استرداد لصالحها يعد توكيلا منها له لاستعمالها في أمر معين لمنفعتها.

(نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ طعن

رقم ١٧٧ سنة ٢٥ قضائية)

٢٨ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد فإذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن العقد القائم بين المتهم (الطاعنة) والمجنى عليها عقد وديعة باستخلاص سائغ فإن قضاءها بإدانته الطاعنة عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون ، ولا يجدى الطاعنة قولها أن العقد في حقيقة عقد

..... أركان الجريمة

شركة لا يلحق بعقود الأمانة الى أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .

(نقض ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٣٥٤)

٢٩ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا بدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان الطاعن بجريمة الشروع فى السرقة لم يخطئ القانون فى شىء .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ١٣٢٠)

٣٠ - متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتضمن أن الطاعن تسلم الأسمدة من المدعى بالحق المدنى باعتباره وكيلًا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه إضراراً به ، فإنها تكون جريمة خيانة أمانة فى حكم ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدح فى ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر

..... (جريمة خيانة الأمانة)

فى طبيعة العقد كما حددها القانون .

(نقض ٤ يونية سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٦١٥)

٣١ - القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - باعتبارها سببا من الأسباب التى أوردها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل الى الوكيل بصفة كونه وكيلًا بإجرة أو مجانًا مما يستوى فيه بالبذاهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفة وكيلًا فإن تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة مادام المال قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجب الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود اليه .

(نقض أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٣٢ - منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة فى شأن حقيقة العلاقة بينه والمجنى عليه هى من الامور الموضوعية التى تتطلب تحقيقًا خاصًا تنحسر عنه

وظيفة محكمة النقض .

(نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٤٥ ص ١٢٧٩)

٣٣ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع ، ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن العلاقة التي تربطه بمشروع حماية انتاج الثروة الحيوانية التابع للمحافظة هي علاقة مدنية على ما يبين من العقد المحرر بينهما وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانوني يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما يبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة ونوع العقد الذي تم التسليم بمقتضاه وذلك بالرجوع الى أصل العقد المحرر بين الطرفين أما وهي لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على العقد وتحققها من نوع إلتفاق المبرم بين المتعاقدين على الرغم من أن محضر التسليم - الذي استند اليه الحكم في إدانة الطاعن - قد أحال في بيان كنه العلاقة بين الطرفين الى ذلك العقد فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه

..... (جريمة خيانة الأمانة)

والاحالة .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ١٧٩ ص ٨٩٥)

٣٤ - إذا كان المستفاد من أقوال شاهدي الاثبات أن المتهم حصل على المبالغ الواردة بالفواتير نيابة عن المجنى عليه على ذمة توصيلها اليه - فإنه بذلك تتوافر أركان عقد الوكالة كما هي معرفة في القانون وهي من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٢٢٦ ص ١٠٩٦)

٣٥ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

٣٦ - لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من

..... أركان الجريمة

قانون العقوبات ، ولما كان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية فإن الحكم المطعون إذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .

(نقض ٣ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ١٢٦ ص ٦٣٢)

٣٧ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد عهد الى المتهم (المطعون ضده) بإمانه صندوقها ، إلا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الاعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالأجر بين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم اليه بمقتضى عقد من عقود الامانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٩٩ ص ١٤٤٤)

٣٨ - متى كان الحكم قد استظهر استلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تخوله استعمالها مقابل الاجرة المتفق عليها ، فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلا من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الائتمان .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٩ - متى كان الطاعن لا ينازع فى أن العقد يلزمه برد المنقولات الى المؤجرة فى نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦)

٤٠ - من المقرر أنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا

..... أركان الجريمة

اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الامانة الواردة على سبيل
الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام
عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع إذ لا يصح تأثيم
انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفا
للحقيقة .

(نقض ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٣٢ ص ١١٧٦)

٤١ - لا تقوم جريمة خيانة الامانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء
على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من
قانون العقوبات والعبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع . ولما كان
الثابت من الاوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة مدنية
بحث ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الامانة يكون قد
أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن
بما أسند اليه .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٨١ ص ٣٢٥)

٤٢ - يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشيء قد سلم الى

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبنية بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد جحد استلام المبلغ موضوع الجريمة دافعا التهمة بتزوير السند المقدم من المطعون ضده كدليل على ذلك ، ولما كان الحكم قد نقل عن تقرير أبحاث التزييف والتزوير أن ورقة السند المشار اليه كانت موقعة من الطاعن على بياض ، ورغم ذلك قد اعتمد في إدانة الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من أن استلام الطاعن للمبلغ المنسوب اليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيلة الى آخر دون أن يرد على ما أثير حول تزوير أو صحة هذا السند الذى انتهى تقرير المضاهاه الى أنه موقع على بياض ، وكان دفاع الطاعن هذا جوهريا لإتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المسندة اليه مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده ، أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بإطمئنانها الى قول المطعون ضده على نحو ما تقدم ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ، متعينا نقضه والاحالة .

(نقض أول نوفمبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٤٣ ص ٥٩٧)

٤٣ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء

على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من

..... أركان الجريمة

قانون العقوبات والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع . فمتى كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفته مالكا لها - لا حارسا قضائيا عليها - وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما يبنى عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى أصل قرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على هذا القرار - الذى خلت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانونى لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكرة النيابة العامة التى استند إليها الحكم فى إدانة الطاعن قد أحالت فى بيان وصف التسليم الى ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٣٥ ص ١٣٠)

٤٤ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أوتمن عليه وإن الشرط

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الاساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة فى حق الطاعنة بما أثبتته من اقرارها بوجود منقولات المدعية بالحق المدنى فى الحجرة التى تقطنها وزوجها والملحقة بمنزلها ، ومن أنها لم تتمكن المدعية من دخول الحجرة ولا من جرد محتوياتها وما أبدته من استعدادها لحراسة ما بها من منقولات وذلك دون أن يدل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وانتقال حيازة المنقولات الى الطاعنة على نحو يجعل يدها عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكها اياها وحرمان صاحبيتها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائى فى حقها ، فإنه يكون معييا بالقصور فى البيان بما يطله ويوجب نقضه .

(نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٢١ ص ٩٧)

٤٥ - من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل فى عداد عقود الأمانة التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن فى هذا الصدد من صدور حكم فى دعوى تجارية حائز لقوة الشيء المحكوم به بتكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحث

..... أركان الجريمة

- وذلك لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه لا تكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفضه دفعى الطاعنين الأولين المشار اليهما فى أوجه النعى الى قوله " وحيث أنه بالنسبة للدفعين الاول والثانى المبدئين من المتهم - الطاعن - وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق المدنى ولسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهره لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدنى من ضرر وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى الى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الاقرار المؤرخ ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ وقد قضى الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بفسخ الاقرار المذكور والزام المدعى عليه فيها - بأن يرد كمية الذهب عيار ٢١ وقدرها ٢٨٨٤ جراما وبالتالي فتكون الدعويان مختلفتين سببا وموضوعا ، وإذا كان هذا الذى رد به الحكم على الدفعين صحيحا فى القانون ، ذلك بأنه

..... (جريمة خيانة الأمانة)

متى كان البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن ، بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة بطريق الادعاء المباشر على التبريد مطالبا - بعد توقيع العقوبة على الطاعن - الزامه بتعويض الضرر الفعلي الناشئ عن هذه الجريمة في خصوص ما لم يحم الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذا لحكم الرد الصادر في الدعوى التجارية المشار اليها ، فإن الدعويين - والحال كذلك - تختلفان سببا وموضوعا ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة استنادا الى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي لسبق اختياره الطريق المدني ، أو الى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها .

(نقض ٩ اكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٧٠ ص ٨١٨)

٤٦ - من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد عن عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى نقلا عن بلاغ المدعى بالحق المدني وأقواله بمحضر جمع الاستدلالات بما مؤداه أنه تصرح له بصرف ١٧

..... أركان الجريمة

طنا و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم اذن الصرف الى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصما من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ يماطله فى التسليم فبادر بشكواه متهما اياه باختلاس كمية الحديد وقدم اقرارا منسوبيا الى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طنا و ١٠٠ كيلو تصرح بصرفها للمدعى بالحق المدنى ، وأشار الحكم الى أن الطاعن نفى - عند سؤاله - أنه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدنى وانتهى الى ثبوت جريمة التبيد فى حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء الى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار لحين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدنى كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد الماذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائنا للإمانة لإمتناعه عن تسليمه اياها ، وكان البين من الاوراق أن المتهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالإيصال قد استلمت ودفع ثمنها الى المحافظة وأصبح مالكا لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التموينية فى كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمى مما يتنافى مع كون الحديد سلم اليه كوديعة لمصلحة المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المجنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصروح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المجنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الاذن المسلم له خاليا من اسم المتهم فإنه يكون معنيا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(نقض أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٥٦ ص ٧٤٢)

٤٧ - تبديد - خيانة أمانة - إثبات " بوجه عام " إقرار

" - دفاع " الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره " - حكم

" تسببه - تسبب معيب " .

إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة - رهن بالإقتناع بتسلمه المال

بعقد من عقود الأمانة المبينة حصراً بالمادة ٢٤١ عقوبات - تأثيم إنسان

ولو بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة - لا يصح - إذا كان مخالفاً

للحقيقة .

دفاع المتهم بمدنية العلاقة - جوهري - وجوب تحقيقه - بلوغا

الى غاية الأمر فيه .

لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا

..... أركان الجريمة

اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأئتمان الواردة على سبيل
الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى القول بثبوت
قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب هى بالواقع بحيث لا يصح
تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا
للحقيقة ، لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية على
الصورة آنفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى
الدعوى بحيث إذا تغير به وجه الرأى فيها ، فإن المحكمة إذا لم تظن
لفحواه ونقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فإن حكمها
يكون معيا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .

(نقض ١٩ مارس سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٢ رقم ٤٥ ص ٢٦٨)

الفصل الثالث

ركن الضرر

٥٤ - أهمية ركن الضرر :

ركن الضرر ركن جوهري في جريمة خيانة الأمانة ، وفي ذلك تختلف خيانة الأمانة من ناحية عن السرقة والنصب من ناحية أخرى حيث أنه لا يلزم لقيام الجريمة الأخيرتين سوى وقوع الاعتداء على الملكية بالوسيلة التي حددها القانون في كل منهما بغض النظر عن حدوث ضرر نتيجة لهذا الإعتداء أو لا كما إذا كان استيلاء الجاني على المال المملوك لغيره بمقابل يعادل قيمته^(١).

وقد نصت المادة ٣٤١ عقوبات على وجوب أن تقع جريمة خيانة الأمانة اضرازا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، فإذا انعدم الضرر انتفى أحد أركان الجريمة فلا عقاب ، خاصة وأن الشروع في خيانة الأمانة غير متصور. وقد عبرت محكمة النقض عن هذا المعنى بقولها " أن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الفعل المكون لها إضرارا بالمجنى عليه وبغية حرمانه من الشيء

(١) أنظر الدكتور جلال ثروت : المرجع السابق ، بند ٢٢٠ ص ٢٤٢ .

المسلم (٢).

٥٥ - تحديد الضرر :

لم يحدد المشرع نوع الضرر الذى يجب توافره لقيام خيانة الأمانة . وقد توسع الفقه والقضاء فى تحديد مدلول الضرر المطلوب توافره فى هذا الصدد، وعليه فإن أى قدر من الضرر يلحق المجنى عليه مهما كان قليلا يكفى لقيام جريمة خيانة الأمانة . ويعتبر تحديد الضرر مسألة موضوعية يترك تقديرها لقاضى الموضوع ، فعليه أن يبين الدليل الذى يوصل الى توافر هذا الركن حتى يتلافى رقابة محكمة النقض (٣).

ولا يشترط أن يتحقق الضرر فعلا ، فيكفى أن يكون محتمل الوقوع . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا وقع الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا (٤).

كما قضى بأنه إذا تسلم شخص مبلغا من المال لشراء طوابع أميرية ولصقها على أوراق معينة فحصل على طوابع مستعملة ولصقها بعد أن محا

(٢) أنظر نقض ٢٠ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٤٦ ص ٦٥٣ .

(٣) أنظر نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ١٥٤ ص ٦٩٤ .

(٤) أنظر نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٤٨ ص ٦٩٦ ؛ نقض

١٣ مايو ١٩٤٠ ج ٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧ ؛ نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الختم الذى كان عليها وقدم تلك الطوابع للمصلحة المختصة فلم تفتن للتلاعب واعتمدتها فإن هذا الشخص رغم ذلك يعد خائنا للأمانة لأن صاحب الاوراق الذى ائتمنه على المبلغ المختلس معرض للرجوع عليه بضمن الطوابع اللازمة^(٥).

كما قضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أكياس السماد التى سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته فى تبديد السماد فلا يجرى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوافر فى الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها لأن هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا^(٦).

ولا يشترط كما سبق وقدمنا أن يكون الضرر على درجة معينة من الجسامة ، فيستوى أن يكون يسيرا أو جسيما . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن صورة الحكم التنفيذية هى كتابة مشتملة على الزام المحكوم عليه بالحق المحكوم به وفى تبديدها ضرر على صاحبها ، فإنه لا يحصل على صورة

(٥) أنظر

Cass Crim . , 18 Mars 1936 , Gazet de Palais , 1936 . 1 .

881 .

(٦) أنظر نقض ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ١٦٥ ص ٤٢٠ .

..... أركان الجريمة

أخرى إلا بإجراءات ومرافعات مخصوصة يتأخر معها التنفيذ والحصول على الحق فتبديدها يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ (تقابل المادة ٣٤١ عقوبات الحالية) (٧).

كما يستوى أن يكون الضرر قد أصاب مالك الشيء أو صاحبه أو واضع اليد عليه . ولا يهم أن يكون المضرور شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا ، كما لا يهم أن يكون المضرور شخصا معينا أم غير معين .

وتقدير الضرر يكون بالنظر الى المجنى عليه ، بمعنى أنه لا يشترط أن يحصل الجاني على فائدة له أو لغيره ، فمثلا اتلاف المال المؤمن عليه يتوافر به ركن الضرر وان انعدمت الفائدة التي تعود على الفاعل . بل أن جريمة خيانة الأمانة تقع ولو كان الضرر قد حاق بكل من المجنى عليه والجاني ، كما إذا اؤتمن شخص على مبلغ من النقود فلعب به القمار وخسره (٨).

ولا يلزم كذلك أن يكون الضرر ماديا، وإنما يجوز أن يكون أدبيا أو معنويا محضا كالضرر الذي يتحقق بتبديد أشياء ليست لها سوى قيمة تذكارية ، والضرر الذي يصيب المجنى عليه في سمعته واعتباره (٩).

(٧) أنظر نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية ص ١٧ رقم ٤٧ .

(٨) أنظر الاستاذ أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٧٦٧ .

(٩) أنظر الدكتور محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، بند ١٦٤٥ ص ١٢٠٩ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه يعد خائنا للأمانة العامل بإحدى شركات الألبان الذى يضيف الى اللبن المسلم اليه لتوزيعه كمية من الماء ويتحفظ لنفسه بثمان الزيادة فى اللبن الناجمة عن الخلط بالماء وذلك لأن الشركة المجنى عليها وإن لم يلحقها ضرر مادي لأنها حصلت على ثمن الذى سلمته الى العامل لتوزيعه كاملا إلا أنها معرضة مع ذلك لأن يصيبها ضرر أدبى يتمثل فى اهدار سمعتها وفقدان ثقة عملائها^(١٠).

ويلاحظ أنه متى تحقق الضرر فقد تمت الجريمة ، فلا يحول دون العقاب عليها اصلاح المتهم الضرر فيما بعد كليا أو جزئيا . فإذا كان موضوع الجريمة مالا قيمياً فإن مجرد اختلاسه أو تبديده يحقق الضرر ، إذ قد حرم المجنى عليه من شئته ولو على وجه مؤقت فلا يجدى المتهم اصلاح ضررها . أما إذا كان موضوع خيانة الأمانة مالا مثليا فإن تحقق الضرر يتخذ فى العمل صورة مطالبة المتهم بإبراء ذمته أو عدم ابرائها فى خلال وقت معقول وذلك فى غير الحالات التى يثبت فيها تحقق الضرر أو احتمال استقلالا عن المطالبة به .

(١٠) أنظر

Cass Crim . , 6 Avril 1882 , Cite Par Garcon , Art . 408 , No . 174 .

وأنظر كذلك نقض ١٥ يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم

١٦٥ ص ٤٣٦ .

أحكام النقض

١ - إختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة - ركن الضرر -
متى يكون متوافراً ؟ يكفي أن يكون الضرر محتملاً - ركن القصد -
توافر كل من هذين الركنين - تقدير موضوعي .

لا يشترط في جريمة التبيد أن يكون قد وقع ضرر بل يكفي أن
يكون الضرر محتملاً ، وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من المسائل
التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة
أمامها ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما
رأته المحكمة فيها .

(نقض ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد .

القانونية ج ٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧)

٢ - خيانة أمانة - وقوع الضرر - لا يشترط - يكفي احتمال
وقوعه .

لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل
بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع الاختلاس ثم حصل
المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجبا .

(نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

..... (جريمة خيانة الأمانة)

القانونية ج ٥ رقم ٤٤٨ ص ٦٩٦)

٣ - خيانة الأمانة - عقد يرتب حقوقا - إختلاسه - خيانة للأمانة - عدم دفع الثمن الوارد فى العقد كله أو بعضه - حقيقة وصفه - لا تأثير له فى قيام الجريمة .

متى كان الحكم قد بين بالأدلة التى أوردتها والتى من شأنها أن تودى الى مارتبه عليها أن العقد المدعى إختلاسه كان وقت أن أودع لدى المتهم موقعا عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه لذلك يرتب حقوقا لهذا المورث فإن إختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة بغض النظر عن حقيقة وصف هذا العقد بأنه بيع وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه كله أو بعضه ، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التى يعاقب على إختلاسها خاصة بعقود دون عقود .

(نقض ٣ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ١٧٦ ص ٢٤٣)

٤ - تبيد - ركن الضرر - سماء مملوك للجمعية الزراعية - وجود عجز فيه - بيعه دون خسارة على الجمعية - ركن الضرر - يكفي لتحقيقه أن يلحق بالمشتريين ضرر لأنه يتعدى الى الجمعية .

متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أكياس السماد التى سلمت

..... أركان الجريمة

الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته فى تبديد السواد فلا يجدى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر فى الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا.

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ١٦٥ ص ٤٣٦)

٥ - خيانة أمانة - تبديد - تحرير سند بإسم المتهم وإيداعه لديه على وجه الأمانة لتحويله لصاحب الحق فيه عند تحقق الشرط المتفق عليه - تسليمه السند للدين إضرارا بصاحب الحق فيه - إدانة المتهم - صحيحة .

متى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبديد وإن تحرر بإسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر بإسمه وأودع أمانة لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق تم بين المدعى المدنى من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى فى أن المدعى بالحق المدنى يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدمما بيع منزل وحرر بذلك اقرارا سلمه للمتهم على أن يقوم الاخوان الاخران بدفع عشرين جنيها للمدعى المدنى

..... (جريمة خيانة الأمانة)

عن طريق المتهم عند تسلمهما الاقرار منه وأن يحررا له عقدا يبيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعوا له مبلغ مائة جنيه زيادة عن العشرين الأولى وهى التى كتب بها السند بإسم المتهم واتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدنى إذا نفذ الاخير ما التزم به وحكم بصحة التعاقد وامتنع أخواه عن تحرير عقد يبيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد استظهر أيضا أن المدعى المدنى قد وفى بالتزامه ، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنهما امتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد يبيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدنى وأن المتهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة اضراراً بالمدعى المدنى ، كما استظهر أن تسليم السند للمدينين وإن تم فى الظاهر بناء على شكوى منهما للبوليس فى حق المتهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل فى واقع الامر باتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الافلات من الالتزامات التى رتبها عقد الوديعة فى ذمة المتهم للإضرار بالدائن الحقيقى بمقتضى هذا العقد ، متى كان ذلك فإن ادانة الطاعن بجريمة التبيد تكون صحيحة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون السند قد حرر بإسم الطاعن مادام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

(نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام)

..... أركان الجريمة

محكمة النقض س ٤ رقم ٢٧٦ ص ٧٥٨)

٦ - يكفي لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ١٦٤)

٧ - من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦)

الفصل الرابع

الركن المعنوي

٥٦ - صورة الركن المعنوي في جريمة خيانة الأمانة :

خيانة الأمانة جريمة عمدية ، ومن ثم يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي . ولا يكفي لتحقيق هذا الركن أن يتوافر القصد العام وإنما يجب أن يتحقق الى جانب ذلك القصد الخاص^(١).

٥٧ - عناصر القصد الجنائي :

يقوم القصد العام في جريمة خيانة الأمانة على عنصرى العلم والارادة ، فيجب أن يتجه علم الجاني وقت ارتكاب الفعل صوب الاحاطة بكافة الاركان والعناصر اللازمة لقيام الجريمة ، وأن تتجه إرادته صوب

(١) يذهب رأى في الفقه الى أنه يكفي وجود القصد العام وهو علم المتهم بأن حيازته حيازة ناقصة مؤقتة ، وأن التصرف الذي قام به من حق المالك وحده ويخرج عن حدود حقه المخول له بناء على عقد من عقود الأمانة ، وأنه يحتمل أن يترتب عليه ضرر للمالك أو واضع اليد .
أنظر الدكتور توفيق الشاوي : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

وأنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 408 , No . 15 .

كما يذهب رأى الى أن القصد الجنائي في خيانة الأمانة يتحقق بنية التملك أي بنية حرمان صاحب المال منه أو بأحدهما دون الآخر فلا يلزم اجتماعهما معاً كحالة اتلاف المال عمداً أو إدارته بنية الغش .

أنظر الدكتور رؤوف هيبد : المرجع السابق ، ص ٤٧٩ .

..... أركان الجريمة

ارتكاب الفعل المكون لها والى تحقيق نتيجته .

٥٨ - (أولا) العلم :

يجب أن يكون الجانى عالما بصفة المال ، وبأنه ملك لغيره ، وأنه موجود فى يده على سبيل الأمانة ، وأن من شأن فعله إضاعة المال على ربه والحاق الضرر به أو بغيره .

وأما العلم بصفة المال فمفترض فى جانب الجانى وليس على القاضى أن يبحث عن وجوده ولا أن يقيم الدليل عليه ، لأن فكرة المنقول فى خيانة الأمانة فكره قانونية ذات طابع جنائى ، ولا عذر لأحد فى جهله بالقواعد القانونية .

كما يجب أن ينصرف علم الجانى الى أن فعله يقع على شىء مملوك للغير ، فإذا كان يعتقد حيثذ أنه يتصرف فى مال مملوك له لا تقع بفعله الجريمة ، فلا يرتكب جريمة خيانة الأمانة من يتصرف فى مال كان مودعاً لدى مورثه اعتقاداً منه بأنه كان مملوكاً لمورثه وأنه قد آلت اليه ملكيته بالميراث .

وينبغى ان يتوافر فى حق الجانى العلم بأن مال الغير سلم اليه بموجب وجه يخوله مجرد الحيابة الناقصة وأن من شأن فعله أن يقلب هذه الحيابة الناقصة الى حيابة أخرى كاملة ، فإذا كان المتهم يعتقد وقت اختلاسه للمال

..... (جريمة خيانة الأمانة)

أنه في ملكيته فلا تتوافر في حقه الجريمة لإنتفاء القصد الجنائي .

كما يتعين أن العلم الجاني بأن من شأن فعله الإضرار بالغير ، كالوكيل الذي يستخدم أموال موكله في تجارته الخاصة ثم يصاب بخسارة فادحة متى كان لا يستطيع الوفاء بها ، أما إن كان مليئاً واثقاً من قدرته على رد هذا المال عند طلبه ثم استحبال عليه ذلك بسبب كارثة أحلت به كحريق مصنعه أو سرقة بيته فإن القصد الجنائي لا يعد قائماً .

٥٩ - (ثانيا) الإرادة :

يتعين أن تتجه إرادة الأمين الى تغيير الحيازة من ناقصة الى كاملة ، كما يتعين أن تتجه الإرادة الى إنزال الضرر ولو في صورته الاحتمالية بالمجنى عليه أو غيره . ولذلك فإذا كان الجاني قد قارف فعلته تحت ضغط الاكراه أو الجنون أو عاهة عقلية أصابته فجأة ، أو كان يعتقد بملكته للمال فإن القصد يعد غير قائم لديه .

وعلاوة على ذلك فإذا هلك المال نتيجة اهمال وعدم احتياط انتقت الجريمة لانتفاء القصد الجنائي ، إذ لا يكفي لقيامها توافر الخطأ .

٦٠ - القصد الخاص في جريمة خيانة الأمانة :

يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يتوافر لدى الجاني - بالإضافة

..... أركان الجريمة

الى القصد العام - قصد خاص يتمثل فى نية التملك . أى اتجاه نية الامين الى تملك الشيء الذى أوثمن عليه أى الاستئثار به وإنكار حقوق مالكه عليه . وهذا بذاته يفسر لنا كيف أن نية التملك تدخل عنصرا جوهريا فى القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ، إذ بغير هذه النية لا يمكن فى الواقع القول بأن الجانى قد أراد الاختلاس أو التبيد فى معناه القانونى .

ونية التملك شرط لازم فى خيانة الأمانة سواء كانت الأمانة من الاموال القيمة أو المثلية ، غاية ما هناك أنه إذا كان موضوع الأمانة شيئا قيميا فإن التصرف فيه تصرف المالك يكون قرينة على تبديده ، ولكن الامر لا يكون كذلك دائما فى الاشياء المثلية التى لا يكون ملحوظا فى الاتفاق ردها بذاتها ، فتصرف الامين فيها تصرف مالكها قد لا يكون بقصد حرمان صاحبها منها إذا كان فى نية الامين رد مثلها بمجرد الطلب وإن كان عجزه عن الرد ينهض قرينة على التبيد ، إلا أن له أن ينفى هذه القرينة بكل الطرق ، ذلك أن القصد الجنائى لا يتحقق من مجرد قعود الامين عن رد الأمانة .

ويستخلص القاضى نية التملك من فعل الجانى^(٢) ، فمجرد تسليم الامين الشيء المؤثمن عليه الى غيره لا يكفى لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه

(٢) أنظر نقض ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٠٨

..... (جريمة خيانة الأمانة)

قصد من وراء ذلك التصرف فيه^(٣) ، أما إذا تصرف الجاني في الأمانة تصرفا يستحيل عليه به ردها ، أو على الأقل يعرضها بالتصرف لهذا الاحتمال فإنه يكون قد تصرف في الأمانة تصرف مالکها ويتوافر في حقه القصد الخاص . ويجوز استنتاج القصد الخاص من بيع الأمانة أو عرضها للبيع أو رهنها أو المقايضة عليها . كما يستتج القصد في حالة الاختلاس من أى فعل يظهر به الأمين نيته في تغيير الحيازة المؤقتة الى حيازة بقصد التملك .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كانت الواقعة هى أن المتهم طلب الى المجنى عليه أثناء سيرهما معا فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يستقطا منه فأجابه الى طلبه ، ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمأن اليه وتركه يدخل بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولكن المتهم فر بالسوارين ولم يعد فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وأن اختلاسه لهما هو خيانة للأمانة لا سرقة^(٤) .

كما قضى بأنه إذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائبا عن باقى الورثة

(٣) أنظر نقض ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ٢٠٧ ص ٧٧٣ .

(٤) أنظر نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٥ ص ١١٢ .

..... أركان الجريمة

سندا بمبلغ ما محررا بإسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى بإسمه هو شخصا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة بل هو تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند الى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلسا لهذا العقد^(٥).

بيد أنه إذا لم يصدر من الجانى فعل يدل على اتجاه نيته صوب تملك الشئ فلا يسأل عن خيانة الأمانة ، فلا يعد خائنا للأمانة مثلا المستأجر الذى يسرف فى استعمال الشئ المؤجر أو يستعمله على نحو يخالف شروط العقد غير مستهدف بذلك سوى الحصول منه على قدر أكبر من الانتفاع ، ولا المودع لديه الذى يمتنع عن رد الشئ المودع حتى يحصل على الأجر المستحق له ، أو يهمل فى المحافظة على هذا الشئ اهمالاً يؤدى الى هلاكه ، ولا الوكيل الذى يتأخر فى سداد المبالغ التى حصلها لحساب موكله عند طلبها متى كان سبب التأخير راجعا الى عدم انتهائه من تصفية الحساب بينه وبين الموكل .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه لا يكفى لاعتبار المتهم مبددا بمجرد امتناعه عن رد المنقولات التى تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداد له لردّها عند استلام

(٥) أنظر نقض ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٩٠ ص ٦١٨ .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

ما يستحقه من الاجر^(٦) ، كما قضى بأنه إذا كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لاصلاحه وأنه رفض رده الى صاحبه ولم يرد أجر لاصلاحه ويعيد اليه الجهاز الذي كان قد تسلمه منه لإستعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله أنه لم يقم دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازا آخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبددا إذ لا بد من ثبوت سوء النية^(٧).

كما أنه لا يرتكب الفاعل خيانة الأمانة من انتفى لديه سوء القصد ولو استحال عليه رد الأمانة ، كما إذا كانت قد بددت بحادث فجائي أو بقوة قاهرة كالحريق أو السرقة أو الضياع . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن المستاجر لا يكون مسئولاً جنائياً عما فقد منه أثناء الإجارة من الآلات والأشياء التي تسلمها من المؤجر على سبيل الإجارة لإنتفاء سوء النية عنده^(٨).

(٦) أنظر نقض ٢ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ٩٢ ص ٣٥٠ .

(٧) أنظر نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٢٣١ ص ٥٩٧ .

(٨) أنظر نقض ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ا رقم ٢١٦ ص ٢٥٧ .

..... أركان الجريمة

بيد أن مجرد امتناع الأمين عن رد الأمانة عند طلبها أو ثبوت عجزه عن هذا الرد يعد في الغالب قرينة على توافر القصد الجنائي لديه . ولهذا جرى القضاء على اعتبار تاريخ امتناع الأمين عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد تكليفه بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة ، ذلك طالما أنه لم يظهر من ظروف الدعوى ما يدل على ثبوت سوء نيته في تاريخ سابق . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تشرب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة^(٩).

ويقع على عاتق المتهم أن يثبت أن امتناعه عن الرد كان لأسباب تبرره ، فقد يمتنع الأمين عن رد الأمانة لسبب مشروع كوجود مقاصة بينها وبين دين له على الأمين ، وذلك فيما لو كانت الأمانة من الأشياء المثلية التي لم يلاحظ فيها ردها بذاتها، ففي هذه الصورة لا يرتكب الأمين خيانة أمانة لأنه لم يقصد الاعتداء على مال الغير بتملكه إياه بغير وجه حق .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي

(٩) أنظر نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٢٧٧ ص

..... (جريمة خيانة الأمانة)

أنه اختلس مبلغ كذا قيمة الايصال المسلم اليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما إضرارا بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو و زملاؤه بالشركة من أنهم أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلاً يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة وأنه لم يحرر السندات الاذنية للشركة إلا بناء على طلب باشكاتها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلاً عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ماسبق أن احتجزه وأنه لذلك امتنع عن الدفع للمقاصة ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجارى صحيح فإن احتجازه لنفسه المبلغ الذى حصله يكون برضاء الشركة ولا يصح إذن اعتباره اختلاساً (١٠).

كما قد يكون هناك حساب بين الأمين والمجنى عليه ، ولكن يشترط فى هذه الحالة أن يكون دين الأمين مستحق الوفاء وقت المطالبة برد الأمانة . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها مستحق الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب أن يرد لها كل ما حصله من مال بصفته وكيلها فإن لم يفعل رغم مطالبته عد

(١٠) انظر نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٧٣ ص ٦٣٣ .

مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب (١١).

ومع ذلك فإن حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ليس بشرط لقيام جريمة التبديد إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على سوء نية المتهم وعلى حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

ويجب أن تبين محكمة الموضوع في حكمها توافر القصد الجنائي ، ولكن لا يشترط أن يذكر ذلك بعباراة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم له اضراراً به (١٢).

(١١) أنظر نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩٥ ص ٧٩ .

(١٢) أنظر نقض ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ١٣٦ ص

..... (جريمة خيانة الأمانة)
.....

احكام النقص

١ - تبديد - نية الحيازة المؤقتة - تحويلها الى التملك - تحقق
جريمة التبديد .

تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤ التغيير على نية الحيازة وتحويلها
الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

(نقص ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٢ رقم ٣٧٥ ص ٤٧١)

٢ - احتفاظ المتهم بالمبيع وعدم استعماله له - لا يعفيه من
المسئولية الجنائية - إختلاس الاشياء المودعة - يكفي فيه أن يطرأ
تغيير على نية الحيازة فتحول من حيازة وقتية لحساب الغير الى نية
حيازة بقصد التملك .

إن احتفاظ المتهم بالآلات بحالها وعدم استعمالها لها لا يعفيها
من المسئولية الجنائية إذ يكفي لتنام جريمة اختلاس الاشياء المودعة أن
يطرأ تغيير على نية الحيازة فتحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن
كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

(نقص ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد

القانونية ج ١ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٦)

..... أركان الجريمة

٣ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الاساسى في حكمها فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ طغن)

رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠ قضائية)

٤ - حكم - تسببه - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة - ماهيته .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضرارا بحقوق المالك لهذا الشيء ، فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢ رقم ٣٦٦ ص ١٠٠٢)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٥ - خيانة أمانة - القصد الجنائي - متى يتحقق .

إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجاني الى التصرف في الشيء المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له اضرارا بالمجنى عليه .

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ رقم ١١٦ ص ٣٥٩)

٦ - حكم - تسبب كاف - خيانة الأمانة - عدم تحذره
استقلا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة - إirاده من وقائع
الدعوى ما يكفي لاستظهاره - كاف .

المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة
خيانة الأمانة مادام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره
كما هو معرف به في القانون .

(نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ٣٢٣ ص ١١٦٤)

٧ - خيانة الأمانة - القصد الجنائي - دفع المتهم ثمن الناقص
من الاشياء التي بعهدته بعد وقوع جريمة التبيد - أثره .

..... أركان الجريمة

قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بعهدته بعد وقوع جريمة التبديد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ رقم ٣٢٣ ص ١١٦٤)

٨ - خيانة الأمانة - " حكم - تسبب معيب " - إدانة المتهم بجريمة التبديد دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه - قصور .

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى إضافه المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بمالكة فإنه يكون قاصر البيان .

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢١ ص ٧٤)

٩ - خيانة الأمانة - امتناع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها واستعادته لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه - عدم كفايته في إثبات سوء النية . مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء .

لا يكفي لاعتبار المتهم مبدداً مجرد امتناعه عن رد المنقولات التي

..... (جريمة خيانة الأمانة)

تسلمها لإصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما ابداه المتهم من استعداد له لردها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لا بد من ثبوت سوء نيته بما ينتج عنه .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٩٢ ص ٣٥٠)

١٠ - خيانة الأمانة - التزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .

متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الاختلاس .

(نقض ٨ أبريل سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ١٠٠ ص ٣٧٤)

١١ - خيانة الأمانة - تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى

غيره - عدم اعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قصد التصرف فيه .

..... أركان الجريمة

إن مجرد تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفى لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٧٣)

١٢ - الأصل هو عدم التوسع فى تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل فى تصرفاته الحدود المرسومة له فى عقد الوكالة ، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل فى تفسير سلطة الوكيل بل يجب إعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التى تدخل فى حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف اليه المدعى بالحق المدنى - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى وللأموال الاميرية - لا يعد فى صحيح القانون تبديدا معاقبا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن بإسمه دون إسم المدعى بالحق المدنى فى محلج بعيد عن مزرعته قاصرا عن التدليل على ثبوت نية المتهم فى الاستحواز على القطن المدعى تبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ١٠٣٥)

١٣ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه ، بل يتعين أن يقرن ذلك بانصراف نية الجاني الى إضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

(نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٨٣ ص ٩٨٥)

١٤ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٨٣ ص ٩٨٥)

١٥ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في

..... أركان الجريمة

القانون يتوفر بتصرف الحائز في المال للمسلم اليه على وجه الأمانة بنية إخضاعه على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(نقض أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٧ رقم ١٩٨ من ١٠٥٣)

١٦ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة من عمد ونية حرمان المبنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به .

(نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٧ رقم ٢٥٥ من ١٢٧٩)

١٧ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده يكون قاصرا قصورا يعيه .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ٣ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ١٢٦ ص ١٣٢)

١٨ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون يتوفر بتصرف الحائز في المال المسلم اليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة الى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦)

١٩ - متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما أورد الحكم ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس في هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ، إذ لا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخير في الوفاء بل يجب أن يقترن ذلك بإتصاف نية الجانى الى إضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى

..... أركان الجريمة

تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة أو تعهد بالمأمورية للتخبير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع سنى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه .

(نقض ٢٣ يونية سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٨٤ ص ٩٣٣)

٢٠ - إن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لا تتحقق به جريمة الاختلاس مادام أن سبب الامتناع راجع الى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات ، ولا يكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى الوفاء ، بل يجب أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجانى الى إضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، وإذا كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التى قدمها والتى تمسك بدلائلها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى انتفاء القصد الجنائى لديه للبعض الآخر منها وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن ، مع ما قد يكون لذلك من أثر فى إثبات عقد الأمانة ، ذلك أن المحرر العرفى لا تكون له قيمة فى الاثبات إلا بعد التوقيع عليه ، كما لم يعن يبحث وتمحيص الاقرار المقدم

..... (جريمة خيانة الأمانة)

من المدعية بالحق المدني والتي تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه اشتراها من ماله الخاص ، وأن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التي قام بعرضها عليها رسميا بمقتضى إنذارين وكذلك الانذارات الموجهة اليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ما قد يكون لها من الدلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر في استظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسي من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٢٢ ص ٥٠٣)

٢١ - إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل في الأوراق على توافرها في حق المتهم ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذي لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، إذ رغم أن الثمن يدفع عادة فور استلام البضاعة في حين تبين - على نقيض ذلك - من شهادة والد المجنى

..... أركان الجريمة

عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الاستلام وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الاستلام - بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظهر دفاع المتهم بأن المقابلة التي تمت بينه وبين زوجة المشتري في المحل العام - قبل مضي أسبوعين على استلام البضاعة - إنما اتفق عليها لإنجاز ذلك الوعد بل أن سلامة طوية المتهم قد تكشف مما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت استلام البضائع فإن المتهم هو الذي أبدى استعداده للتوقيع عليه كي يضمن المجنى عليه حقه معتذرا بتخلف المشتري عن سداد الثمن ، وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة المسندة الى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء في الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

(نقض ٢٠ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٤٦ ص ٦٥٣)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الفصل الخامس

عقوبة جريمة خيانة الأمانة

١١ - تمام جريمة خيانة الأمانة :

تعتبر جريمة خيانة الأمانة تامة متى أخل المتهم بواجب عقد الأمانة واختلس الشيء أو تصرف فيه تصرف المالك بنية حرمان صاحبه منه ، ولكن قد يتعذر العلم بحصول ذلك الاختلاس لوجود الشيء في حيازة المتهم من قبل اختلاسه ، ولا يتوقف هذا الاختلاس على حصول فعل مادي من جانب المتهم يصح أن يتخذ امارة عليه ، بل يكفي أن تتغير نية المتهم من حيازة الشيء حيازة ناقصة على ذمة مالكة الى حيازة كاملة بنية تملكه^(١).

فإذا وجدت امارات تدل على حصول الاختلاس بقصد جنائي فإن الجريمة تبدأ من وقت حصول ذلك الاختلاس ، ومن أظهر امارته حصول التصرف في الشيء الى الغير بنية حرمان مالكة منه . وتحديد لحظة تمام الجريمة يدخل في نطاق السلطة التقديرية للقاضي ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن طريقة الطلب - أى مطالبة المتهم بإبراء

(١) أنظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٠٥٠ ص ٩٧٨ .

..... عقوبة الجريمة

ذمته - وكيفية الامتناع أو العجز كلاهما من الامور التي يقدرها قاضى الموضوع ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابة لأحد عليه (٢).

كما قضى بأن تاريخ وقوع الجريمة عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الامور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض مادام أنه يبنى عقيدته فى هذا التعيين على الواقع الفعلى الذى يثبت لديه بالبيئة أو يستتبعه من قرائن الدعوى وظروفها . أما إذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال فإنه يعرض عمله لرقابة محكمة النقض (٣).

ولم يحدد المشرع طريقة معينة لإثبات الاختلاس ، ولم يوجب التكاليف الرسمية كشرط لازم لاستحقاق الفعل للعقوبة بل ترك النظر فى ذلك لقاضى الموضوع يقدره بحسب ما يراه . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن استخلاص تاريخ وقوع الجريمة لا يرتبط بالقاضى فى تحديده لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجائى ، بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ، ومتى أقام الدليل عليه كان بمعزل عن كل

(٢) أنظر نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٧ ص ٣٠٥ .

(٣) أنظر نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٥ ص ٢٢ .

رقابه^(٤).

ولما كانت جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية فمن التاريخ الذى اعتبرت فيه الجريمة موجودة يبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ، ومؤدى ذلك أن مدة تقادم الدعوى لا تبدأ من تاريخ إيداع الشئ بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده^(٥) ، كما أنه لا عبرة فى تحديد هذا التاريخ بجهل المجنى عليه بوقوع الجريمة ، ولا عبرة فى تحديد تاريخ الجريمة ببلوغ المجنى عليه سن الرشد .

وتطبيقا لذلك فقد قضى أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقس وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها فى هذا الوقت ، ولئن ساغ القول بأن امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدءاً لمدة سقوط الدعوى العمومية فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقم عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل فى تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ويجب اعتباره مبدءاً لمدة السقوط بغض

(٤) انظر نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ السالف ذكره .

(٥) انظر نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مجموعة احكام القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٣٥٤ ص ٦١٦ .

..... عقوبة الجريمة

النظر عن المطالبة^(٦).

وإذا تمت الجريمة بأركانها التي يتطلبها القانون حق العقاب ، ولا يمنع من ذلك رد الجاني للمال المختلس لأن هذا يعتبر من جانبه اصلاً لآثار الجريمة بعد وقوعها^(٧) ، كما لا يؤثر في ذلك الباعث على الجريمة ، وإن كان كل منهما قد يؤثر في قدر العقوبة .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه بمجرد توافر الأركان المكونة للجريمة مما يترتب عليه وقوع التبديد وقع الفعل تحت طائلة القانون الجنائي بصرف النظر عن جميع الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفعل ، فرد المبالغ المبددة بأية طريقة كيفية حصل بها هذا الرد لا يمكن أن يكون له من قيمة أكثر من اعتباره ظرفاً مخففاً يمكن أن يؤثر على مقدار العقوبة المستحقة ، كما قضى بأن إظهار المتهم استعدادده أمام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يمنع من أن تكون جريمة الاختلاس قد تمت بل الدفع نفسه لا يمنع من تمامها قبل حصوله^(٨) ، كما قضى بأن الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها^(٩).

(٦) أنظر نقض ٨ يولية سنة ١٩٤٢. مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧ .

(٧) أنظر نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٣٧ ص ٣١ .

(٨) أنظر نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٢٥٧ ص ٣٠٥ .

(٩) أنظر نقض ١١ مايو سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٦ رقم ٩١ ص ٢٩٦ .

٦٢ - عدم تصور الشروع فى خيانة الأمانة :

إن جريمة خيانة الأمانة ليست من الجرائم التى يتصور فيها امكان التمييز بين الشروع والجريمة التامة (١٠) ، فإن وجود الشيء فى حيازة المتهم من قبل يجعل البدء فى تنفيذها غير موقوف على وقوع أى فعل ماضى من جانب المتهم ويكفى لوقوع الجريمة أن يغير المتهم نيته من حيازة الشيء على ذمة مالكه الى حيازته بنية تملكه ومتى تغيرت النية على هذا الوجه أصبحت الجريمة تامة وعلى هذا لا يمكن أن تتصور لها حالة شروع (١١).

٦٣ - نوع ومقدار عقوبة خيانة الأمانة :

رصد المشرع لجريمة خيانة الأمانة عقوبة الحبس ، وأجاز أن تضاف اليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه (المادة ٣٤١ عقوبات).

ولم ينص المشرع على ظروف مشددة لجريمة خيانة الأمانة ، كما لم ينص على عقوبة مراقبة البوليس فى حالة العود كما فعل بالنسبة لجريمة السرقة والنصب .

(١٠) أنظر الأستاذ أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٨٠٢ ؛ الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٠٥٠ ص ٩٧٨ .

(١١) أنظر

GARRAUD (René) : Op . Cit . , No . 2615 , P . 450 .

٦٤ - قيود تحريك الدعوى الجنائية في خيانة الأمانة :

لم ينص المشرع في المادة ٣١٢ عقوبات على امتداد حكم القيد الذي يرد على الدعوى الجنائية الناشئة عن جريمة السرقة على جريمة الأمانة ، ولكن استقر القضاء على شمول هذا القيد له ، وقد استندت محكمة النقض في هذا التوسع الى توافر علة القيد في جريمة خيانة الأمانة كما يتوافر في السرقة (١٢).

وقد قالت محكمة النقض تعليلا لإمتداد الاعفاء من العقاب الى النصب وخيانة الأمانة انه " بمالا شبهة فيه أن جميع الاسباب والاعتبارات التي أوجبت وضع نص الاعفاء في السرقات هي متوافرة ايضاً في مواد النصب والتبديد (١٣).

(١٢) أنظر نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ .

(١٣) أنظر نقض أول ابريل سنة ١٩١٦ للجمعية الرسمية س ١٧ رقم ٧٤ ص ١٢٢ .

أحكام النقض

أولاً - إثبات الجريمة :

- ١ - وديعة - إثبات تبديدها بشهادة الشهود - عدم الاعتراض -
يعتبر قبولاً للإثبات بهذه الطريقة وتنازلاً عن طريق الإثبات بالكتابة -
تعليل إجراءات الدعوى فى الحكم - متى يجب ؟

إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى فى إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت اليه على سبيل الوديعة بشهادة الشهود فإن ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق فى الإثبات وتنازلاً عن طريق الإثبات الكتابى ، وذلك القبول والتنازل جائزان لأن الإثبات الكتابى فى مثل هذه الصورة ليس من السبب المانع للمجنى عليه من أخذ سند كتابى بهذه الوديعة ، على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التى يجب ذكرها فى الحكم لأنه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الإثبات وليس على المحكمة أن تعلل إجراءات الدعوى فى الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة)

القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٨ ص ٢٥)

- ٢ - إختلاس - طرق إثبات هذه الجريمة .

..... عقوبة الجريمة

إن جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البينة والقرائن فللمحكمة أن تستند فى اثباتها الى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن الدعوى ووقائعها .

(نقض ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٥٥ ص ٤٥٧)

٣ - خيانة أمانة - وديعة - تسليم شخص ما معه من النقود الى شخص آخر له به صلة ليحفظه لديه - جواز إثبات هذه الوديعة بالبينة .

إذا سلم شخص الى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتها معا فى غرفة واحدة بإحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى الصباح فأخذها المستلم وفر فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة ، ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده لدى الجانى كان ايداعا اضطراريا الجأته اليه ظروف طارئة فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة .

(نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٧٨ ص ٤٨١)

٤ - وديعة - إختلاسها - إثبات عقد الوديعة بالبينة - متى

يجوز؟

..... (جريمة خيانة الأمانة)

إن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح إثبات عقد الوديعة بالبينه فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه و المانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً ، وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضى الموضوع فإذا رأى القاضى - لعلاقة الاخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها بالحكم - قيام هذا المانع بإثبات الوديعة بالبينه فلا معقب على رأيه فى ذلك .

(نقض ٣ يونيه سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٨٣ ص ٤٨٧)

٥ - إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء فى سماع شهادة الشهود بعدم جواز إثبات تسلمه المال المدعى تبديده بالبينه مسقط لحقه فى الدفع بذلك ، إذ الأصل أن المدعى عليه بحق مادام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فإنه يكون له أن يتنازل ولو ضمنا عن حقه فى مطالبه المدعى بالإثبات بالطريق المعين فى القانون اكتفاء بغيره ، ومراعاة قواعد الاثبات فى المواد المدنية لأشأن لها بالنظام العام ، وإذن فإذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء فى إدلاتهم بالشهادة ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم فإن ذلك منه يعد تنازلاً عن حقه فى مطالبة المجنى عليه بالاثبات بالكتابة إذا

..... عقوبة الجريمة

كان الحق المطالب به مما يجب إثباته بالكتابة ويمنعه من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فيما بعد .

(نقض ٥ يناير سنة ١٩٣٦ طعن)

رقم ٤٨٦ سنة ١٢ قضائية)

٦ - تبديد - إثباته بكافة الطرق القانونية .

الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة في المادة ٢٣٨ ع جازز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال ، فواقعة الاختلاس أو التبديد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ ع يجوز إثباتها دوما بكافة الطرق القانونية .

(نقض ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد)

القانونية ج ٣ رقم ٤٥٠ ص ٥٨٣)

٧ - عقد الائتمان - إثباته أمام المحكمة الجنائية - بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية .

إذا كان عقد الائتمان الذي تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبديد غير ثابت مبدئيا فلا يجوز بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية لأن واقعة الائتمان هي في

..... (جريمة خيانة الأمانة)

ذاتها واقعة مدنية صرف فضلا عن أنها واقعة قبل الاختلاس أو التبيد بل
وسابقة عليها فى الترتيب .

(نقض ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٤٥٠ ص ٥٨٣)

٨ - إثبات - الأخذ بشهادة الشهود فى إثبات ما تزيد قيمته على
ألف قرش - الدفع بعدم جواز ذلك - ليس من النظام العام - التمسك
به لأول مرة لدى محكمة النقض - لا يجوز .

الدفع بخطأ المحكمة فى أخذها بشهادة الشهود فى إثبات ما تزيد
قيمتها على الألف قرش ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة
لدى محكمة النقض .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ١٥٩ ص ٢٩٤)

٩ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الإثبات لا
تتعلق بالنظام العام ، وإذن فيصح إثبات العقود التى تزيد قيمتها على عشرة
جنيهات بالبينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا ، فإذا كانت
المحكمة قد سارت فى إثبات الدعوى بالشهود ، ولم يد من المتهم اعتراض

..... عقوبة الجريمة

على ذلك إلا بعد سماع شاهدين ، ففى ذلك ما يفيد قبوله الاثبات بالبينه
ولا يجوز له بعده أن يحتج بعدم جواز ذلك .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ طعن

رقم ٦٧٨ سنة ١٠ قضائية)

١٠ - إثبات - خيانة الأمانة - عقد الائتمان - إثباته على واحد
من اشتركوا فى الجريمة - اعتباره ثابتاً فى حق جميع زملائه الآخرين ،
فاعلين أصليين أو شركاء - إثبات مساهمة كل متهم فى واقعة
الاختلاس .

متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا فى
اختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفى لاعتباره ثابتاً فى حق جميع من
ساهموا معه فى الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء إذ بعد وجود العقد
موضوع الجريمة لا يكون باقياً إلا إثبات مساهمة كل متهم فى واقعة
الاختلاس فقط .

(نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ١٧٨ ص ٣٣٤)

١١ - إثبات - قواعد فى العقود المدنية - لا تعلق لها بالنظام
العام - الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينه - وجوب التقدم

..... (جريمة خيانة الأمانة)

به قبل سماع الشهود - السكوت عنه مسقط له - التمسك به بعد ذلك أمام محكمة النقض - لا يجوز .

إن قواعد الإثبات في العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك الى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، فإذا ما سكت فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به ، ولا للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إذ هذا السكوت يعتبر تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يكون له بعد أن سقط حقه فى هذا الدفع بتنازله عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٣٩٧ ص ٦٥٦)

١٢ - إثبات - عقد مدنى - متى يجوز إثباته بالبينة ؟ تقدير

المانع - موضوعى .

إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تبيح إثبات العقود المدنية فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابى ممن تعاقد معه ، وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير الظروف المانعة فى جميع الأحوال يدخل فى سلطة قاضى الموضوع .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٤٠٥ ص ٦٦١)

١٣ - إن قيام المانع الادبي الذى من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها فى الاثبات يجيز الاثبات بالبينة ، وقيام هذا المانع يدخل فى نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض ، وإذن فإذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هى التى منعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التى ائتمنه عليها فأجازت له الاثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها فى ذلك .

(نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ طعن

رقم ١٧٩٣ سنة ١٢ قضائية)

١٤ - إثبات - الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة - وجوب التقدم به الى محكمة الموضوع - السكوت عنه مسقط له .

إن القيود التى جاء بها القانون المدنى فى مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الافراد ، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به الى محكمة الموضوع فإذا هو لم يثر شيئاً من ذلك أمامها بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا

..... (جريمة خيانة الأمانة)

فى مواجهته فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٤٤٨ ص ١٩٦)

١٥ - إن تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابة هو من المسائل التى يفصل فيها قاضى الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بجواز إثبات الوديعة بالبينة بناء على ما رآته من أن فى صلة الاخوة بين المدعية بالحق المدنى والمدعى عليه وفى التجائها الى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها وقيامه لنصرتها - فى ذلك ما يمنعها من أخذ سند كتابى عليه بالمصوغات التى استودعتها إياة فلا معقب من محكمة النقض عليها فيما ارتأته .

(نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ طعن

رقم ١٧٩٣ سنة ١٢ قضائية)

١٦ - إثبات - المانع من الحصول على الكتابة - تقديره -

موضوعى .

إن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التى تفصل

..... عقوبة الجريمة

فيها المحكمة وجوداً أو عدماً تبعاً لوقائع كل دعوى وملايساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ١٠٥ ص ١٥١)

١٧ - إثبات - قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني - ليست من النظام العام - تمسك المتهم بعدم جواز إثبات قيمة الشيء المختلس بالبيئة بعد سماع الشاهد - تنازل منه عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة .

إن قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام العام فإذا كان المتهم لم يعترض على سماع شاهد الإثبات وقت سؤاله أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم يتمسك بأن قيمة الشيء المختلس لا يجوز إثباتها بالبيئة لأنها تزيد على عشرة جنيهاً إلا بعد أن سمع الشاهد ، وعلى لسان محاميه أثناء مرافعته ، فإن هذا يعد تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الإثبات بالكتابة .

(نقض ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ١٧١ ص ٢٤٠)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

١٨ - إثباتات - الإثباتات بالكتابة في المواد المدنية - ليس من النظام العام - عدم تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع شهادة الشهود وحجز القضية للحكم - قبول منه للإثبات بهذا الطريق .

إن وجوب الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز التنازل عنه وقبول الإثبات بالبينة والقرائن ، ولذلك فإن المتهم إذا لم يتمسك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فهذا يعتبر قبولا منه للإثبات بهذا الطريق ، إذ الأصل أن المدعى عليه بحق ما كما يملك الاعتراف به لصاحبه فيعفيه من إقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحة أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بطريقه الخاص قانعا منه بغيره ، فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حجزت القضية للحكم فإن سكوته عن إبداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولا من جانبه للإثبات بالبينة ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به .

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ١٨٧ ص ٢٥٥)

..... عقوبة الجريمة

١٩ - إثبات - قواعد في المواد المدنية - عدم تعلقها بالنظام العام - الإثبات بالبينة - الدفع بعدم جوازه - وجوب التمسك به قبل سماع الشهود - دعوى اختلاس أوراق وعقود - أقوال المتهم في التحقيق - أوراق محررة بخطه - اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - قبول الإثبات بالبينة على هذا الأساس - جوازه حتى مع اعتراض المتهم - قضاء المحكمة على أساس وجود مبدأ ثبوت بالكتابة - إستفادته من الوقائع والأدلة التي أوردها في الحكم - لا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة .

إن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام ، فيجب على من يتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلاً عن تمسكه بهذا الحق ، ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سبباً للطعن على الحكم ، على أنه إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم في التحقيق ، وورقة محررة بخطه لم يوقع بإمضائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والعقود المتهم باختلاسها من المجنى عليه - اعتبرت ذلك مبدأ ثبوت بالكتابة وقبلت الإثبات بالبينة بناء عليه ، فإنه إذا كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدأ ثبوت بالكتابة قد يكون مستفاداً من الوقائع والأدلة المذكورة في الحكم ولا يشترط أن تكون قد وردت به

..... (جريمة خيانة الأمانة)

عبارات صريحة ما دامت عناصره كلها متوافره ورأى المحكمة فى الأوراق
الصادره من المدعى عليه أنها من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب
الاحتمال - إذا كان ذلك كذلك فإن الإثبات بالبينة يكون صحيحا حتى لو
كان المتهم قد اعترض عليه .

(نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ٢٣٠ ص ٣٠٣)

٢٠ - إثبات - أحكامه فى المواد المدنية - ليست من النظام
العام - عدم تمسك المتهم قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات
بالبينة فى واقعة اختلاسه مبلغ ٥٠٠ جنيه - لا يجوز له من بعد أن
ينعى على الحكم مخالفته لقواعد الإثبات فى قضائه بإدانته بناء على
شهادة الشهود .

إن أحكام الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هى
مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل
سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة فى واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة
جنية على سبيل الوكالة لايداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه يعد
تنازلا عن حقه فى المطالبة بالإثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك
بمخالفه الحكم الذى قضى بإدانته فى اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة

لإثبات الحقوق .

(نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ٤٨٧ ص ٦٢٩)

٢١ - إثبات - خيانة الأمانة - العقود المذكورة في المادة ٣٤١ عقوبات - المحكمة الجنائية مقيدة بأحكام القانون المدني - دفع المتهم بأن المدعى بالحق المدني قرر أنه إنما سلم إليه العقد محل الدعوى ليستبدل به غيره مما مفاده أن العقد أصبح ملكا للمتهم - يتعين على المحكمة عند الإدانة أن ترد على هذا الدفع .

إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني . فإذا كان المتهم قد دفع بأن المدعى بالحقوق المدنية ذكر في التحقيق بأن العقد محل الدعوى إنما سلم إليه ليستبدل به غيره ، مما مفاده أن العقد صار ملكا له فلا يصبح اعتباره مختلصا إياه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا رأت إدانته أن ترد على دفاعه ، وإلا كان حكمها قاصراً .

(نقض ٤ يولية سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٦ رقم ٥٩٠ ص ٧٢٦)

٢٢ - إثبات - تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة -

..... (جريمة خيانة الأمانة)

موضوعي .

إن تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة مثبتة للحق من شأن قاضي الموضوع فمتى أقام قضاءه بذلك على أسباب مؤدية اليه فلا تجوز المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١ رقم ٩١ ص ٢٧٩)

٢٣ - إثبات - مبلغ يزيد على النصاب الجائز إثباته بالبينة في جريمة تبديد - الدفع بعدم جواز إثباته بالبينة - يجب ابداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى - لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

إن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى تبديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز إثباته بها هو من الدفع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى ، وإذن فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة القواعد

القانونية س ٣ رقم ٩٨ ص ٢٥٩)

٢٤ - إثبات - قواعد الإثبات ليست من النظام العام - عدم

..... عقوبة الجريمة

تمسك المتهم بالإثبات بالكتابة - نعيه على الحكم أنه أجاز إثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهاً بالشهود - لا يقبل .

إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في التمسك بالإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواه ، وإذن فإذا كان المتهم قد ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة فلا يقبل منه من بعد أن ينعى على الحكم أنه أجاز إثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهاً بشهادة الشهود .

(نقض ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٢٥٠ ص ٦٧٦)

٢٥ - نقض - دعوى مدنية - حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة بناءً على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة - الثابت أن الطاعن تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد - إقامه تقدير قيام المانع على أسباب مؤديه اليه - لا ينقض الحكم .

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات

..... (جريمة خيانة الأمانة)

بشهادة الشهود على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع أى شاهد فى الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الادبى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤديه اليه فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود .

(نقض ٥٤ ابريل سنة ١٩٤٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣ رقم ٣٢٠ ص ٨٥٣)

٢٦ - من المتفق عليه ان الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل فى ظروف اضطرارية ، والودائع التى يودعها النزلاء فى الفنادق يجوز إثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابى .

(نقض ١٤ يونية سنة ١٩٥٥ طعن

رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ قضائية)

٢٧ - خيانة أمانة - دقوع إثبات - عدم اعتراض المتهم على سماع الشهود لعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة - سقوط حقه

..... عقوبة الجريمة

فى التمسك بهذا الدفع .

إذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الإثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة فقد سقط حقه فى التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للإثبات فى المواد المدنية وهى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٤٩ ص ٩١٤)

٢٨ - خيانة الأمانة - اشتراط المطالبة برد الأمانة لتوفر جريمة التبديد - غير لازم .

لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها وفى أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

(نقض ٨ أبريل سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ رقم ١٠٢ ص ٣٧٢)

٢٩ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول

..... (جريمة خيانة الأمانة)

التبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى .

(نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١١)

٣٠ - إن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى الإثبات هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه الى الأدلة التى عول عليها فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى ، أما واقعة الاختلاس ، أى التصرف الذى يأتیه الجانى ويشهد أنه حول حيازته الى حيازة كاملة ، أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع عقد الأمانة ، فإنها واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فى البينة رجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد استلزم تطبيق قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى على واقعة رد منقولات المدعية بالحق المدنى ، ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لتجاوز قيمة هذه المنقولات لنصاب الإثبات بها ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٥ ص ١٠١)

٣١ - إذا كان خطأ الحكم قد حجب عن تحقيق أدلة الدعوى وعن بحث دفاع الطاعن بشأن تسليم المنقولات للمدعية بالحق المدني ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٥ ص ١٠١)

٣٢ - لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبيئة فيها ، بل أن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في إثبات تلك الجريمة ، ومن ثم فإن مناسبة إبداء هذا الدفع هي وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى مادام إنه لا يقيد حريتها في هذا الصدد ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إبدائه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويضحي النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٦٧ ص ٢١٦)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٣٣ - إن تقدير قيام المانع المادى أو الادبى من الحصول على دليل كتابى فى الاحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الامور الذى يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان مبنيا على أسباب سائغة ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يسوغ به إطراح قالة الطاعن قيام موانع مادية ومن بينها الوديعة الإضطرارية أو موانع أدبية حالت دون الحصول على دليل كتابى ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد وينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى حول سلطة المحكمة فى تقدير عدم قيام أى من المانعين المادى والادبى مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٦٧ ص ٢٧٢)

٣٤ - متى كان البين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات عقود الائتمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى التى تشترط فى خصوصية الدعوى الدليل الكتابى عرض الى اعتصام الطاعنة بالمانعين المادى والادبى فناقش أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو أمر لازم للفصل فى قيام الوديعة الإضطرارية وهى من الموانع

المادية التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ثم أبدى الحكم عدم اطمئنانه الى أقوال هؤلاء الشهود في شأن ما ذكروه عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بإفترض صحتها ونفى أنها تؤدي الى الإضطرار الذي كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابي ثم انتهى الى عدم قيام أى من المانعين المادى والادبى بأسباب سائغة فى حدود سلطة المحكمة التقديرية ، وإذ كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فإن ما تنعاه الطاعنة عليه من دعوى التناقض فى التسبيب لا يكون له محل .

(نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٦٧ ص ٢٧٢)

٣٥ - متى كانت أقوال الفريق الآخر من الشهود الذين لم يعرض لهم الحكم المطعون فيه ولا يتصلون بصلة القربى للطاعنة لا تنصب على واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده على ما يبين من أسباب الطعن ، فإن هذه الأقوال لا تعد دليلا مستقلا على قيام المانع من الحصول على دليل كتابي ولا تلتزم المحكمة بالتالي بإبداء رأيها فيها ، ومن ثم فتتفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا الشأن .

(نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٦٧ ص ٢٧٢)

٣٦ - من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني ، ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذي خلص الحكم الى أن المال قد سلم الى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني للإثبات بالبينة ، وقد دفع محامي الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائي الى أقوال الشهود فى إثبات عقد الائتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يثبت بالكتابة مادام قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا إنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار اليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه ، كما أغفل ذلك أيضاً الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور فى البيان والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ٨ أبريل سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٠٣ ص ٤٩٩)

ثانياً - طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها :

- ١ - إختلاس - مصوغات مسلمة على سبيل الوديعة - تبديدها
- سقوط حق فى إقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة - متى
يبتدىء؟

إن القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر فى ذلك جهل المبنى عليه بوقوعها ، وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة ، وإذا ساء القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقد دليل على حصول التبديد من قبل ، فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المبنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد فى ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم .

(نقض ٤ مايو سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٤٦٧ ص ٦٠٠)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٢ - اختلاس أموال أميرية - وصى - تبديده أموال القاصر
المشمول بوصايته - المناط في تحديد تاريخ هذه الجريمة - حقيقة
الوقت الذى وقعت فيه بالفعل - سن القاصر - لا تأثير لها على فى
التاريخ - سقوط الحق فى إقامة الدعوى - مثال .

إن سن القاصر إزاء وصيه إذا اختلس ماله ليس له أى تأثير فى
التاريخ الذى تقع فيه جريمة الاختلاس إذ المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هو
بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل ، فإذا وجدت أمارات تدل على
حصول الاختلاس فإن تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه
الامارات ، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم الذى
يمنع فيه المتهم عن رد المال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية
طريقة من الطرق ، فإذا كان الثابت باحكم أن القاصر بعد انتهاء الوصاية قد
تحاسب مع الوصى وحررا ورقة بذلك ، وتعهد الوصى بأن يؤدى للقاصر
فى تاريخ معين المبلغ الذى أظهره الحساب ثم لم يوف بتعهده ، وحكمت
المحكمة بالعقاب على أساس ما رآته من أن الدعوى لم يسقط الحق فى
اقامتها لأن المحاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد ،
بل أن العجز إنما ظهر فى وقت امتناع المتهم عن الوفاء بتعهده حتى قدمت
الشكوى ضده مما يتعين معه اعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط فإن
هذا الحكم لا يقبل الطعن من ناحية مبدأ سريان المدة .

..... عقوبة الجريمة

(نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٢٤ ص ٣٤)

٣ - سقوط الدعوى - جريمة خيانة الأمانة - ميعاد سقوطها - متى يبدأ ؟

إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .

(نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٣٥٤ ص ٦١٦)

٤ - خيانة الأمانة - جريمة وقتية - مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية فيها - من تاريخ وقوعها (بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده) - إمتناع الأمين عن الرد بعد مطالبته - متى يجوز عده مبدأ للسقوط ؟ إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقم عليه دليل - وصى - تاريخ تقديمه كشف الحساب الى المجلس الحسبى - إعتباره مبدأ لسقوط جريمة التبديد المسندة اليه - جوازه .

إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدأها من هذا الوقت ، ولئن ساغ القول بأن امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته

..... (جريمة خيانة الأمانة)

بذلك يعد مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبيد قبل ذلك لم يقم عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة ، وإذن فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب الى المجلس الحسبى مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية فى جريمة تبديد أموال القصر المسندة اليه على أساس أن إسقاطه بعض المبالغ التى فى ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته فى تملك الشيء المودع لديه .

..... (نقض ٨ يونية سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد

القانونية ج ٥ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧)

٥ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك .

(نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٦٩٤)

..... عقوبة الجريمة

٦ - معياد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، اذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك ، فلا تثير على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الطاعن عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبة بهما تاريخا لإرتكاب الجريمة .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣١)

٧ - جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية ، أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلما الى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .

(نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ١٢٢ ص ٦١١)

٨ - معياد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ ص ١٢٦)

٩ - لا يبدأ ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافة ، و من ثم فإنه لا تشريب على المحكمة إن هي اعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق المدني مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

(نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

١٠ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضى الموضوع ولارقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، ولما كان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية لجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ

من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافة .

(نقض ٧ يونية سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٣٧ ص ٦٤٠)

ثالثاً - تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة :

١ - يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع " الوكيل " - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .

(نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٩ ص ١١٤٨)

٢ - تاريخ وقوع الجرائم عموما من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منه .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣١)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٣ - إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوردتها الى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٤ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عمودا ، هو من الامور الداخلة في اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٢١٦ ص ٩٥٢)

٥ - الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، يغلب فى هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن يكون هناك من الاعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تثريب على الحكم فى اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٢١٦ ص ٩٥٢)

..... عقوبة الجريمة

رابعاً - تسبب الاحكام فى جريمة خيانة الامة :

١ - إذا كانت المحكمة قد نذبت خيرا لتصفية حساب للجمعية التى اتهم رئيسها بتبديد أموالها فأظهر الخبير ما يفيد براءة المتهم مما أسند اليه فلا يكفى لإدانته أن تستبعد المحكمة عملية الحساب التى تضمنها تقرير الخبير ، بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ فى تصفية الحساب الذى استبعدته وأن تجرى هى الحساب وتبين المبلغ الذى تعتبر ذمة المتهم مشغوله به ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ٧٥٤ سنة ١٨ قضائية)

٢ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عدت العقد محل لدعوى قرضا لا شركة ، ثم اعتبرته المحكمة الاستئنافية شركة وأدانت المتهم على أساس أنه وكيل عن المدعى بالحقوق المدنية فى إدارة أموال الشركة ، دون أن تذكر الاعتبارات التى استندت اليها فى ذلك فإن حكمها يكون قاصرا .

(نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ قضائية)

٣ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة التبديد المسندة

..... (جريمة خيانة الأمانة)

اليه لم تقل فى حكمها إلا أنه " تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذى
نذبه المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن
المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات وذلك
إضراراً بالمجنى عليه الذى سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها
عشرة فى المائة من ثمن الساعات التى يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف
من صافى الايراد من تصليح الساعات " فإن حكمها هذا يكون قاصراً ، إذ
أنها استندت الى تقرير الخبير دون أن تتعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا
التقرير ، كما أنها لم تبين فى حكمها الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول
بقيام العلاقة المدنية التى ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم وأن تسليم الاشياء
التى قالت بتبديدها كان حاصلًا بناءً على تلك العلاقة .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ طعن)

رقم ١٠٦ سنة ١٥ قضائية)

٤ - إذا كانت المحكمة أدانت المتهم فى جريمة خيانة الأمانة وقالت
فى حكمها عن دفاعه بأن الماشية المنسوب اليه تبديدها قد سرقت منه إنه
دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسيب
واجباً نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالإدانة
يجب أن يبنى على اليقين .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ طعن

رقم ١٨٩٦ سنة ٢١٦ قضائية)

٥ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص في شركة للإتجار في الجوارب ، وأنه كلف القيام بعملية الشراء فدفع هذه المبالغ الى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب ، فإن ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالإدارة فيها فمساءلته عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره في ادارتها والأساس القانوني لمساءلته عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد اليه فيها فإذا هي ساءلته بناء على اقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التي تسلمها من أجلها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ طعن

رقم ٢٥٦ سنة ١٧ قضائية)

٦ - مادام الحكم الصادر في جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أورده من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التي هو موكل عنها تحصيلها من

..... (جريمة خيانة الأمانة)

العملاء لحسابها ثم يختلسها لنفسه إضراراً بالشركة فهذا يكون بياناً كافياً لعقد الائتمان الذي تسلم المبالغ بموجبه .

(نقض أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ طعن

رقم ١٤٩١ سنة ١٧ قضائية)

٧ - إنه لكي تمكن مسائلة المتهم عن الغش أو التبيد الذي يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبيد وأن يذكر الأدلة عليهما ولا يغنى عن ذلك القول بأن المتهم كان في هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً في الفعل الذي وقع .

(نقض ١٤ يونية سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٣١٨ سنة ١٨ قضائية)

٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بإختلاس مستندات تسلمها على سبيل الوكالة لتسجيلها ، فحكم غيابيا بإدائته في هذه التهمة فعارض ، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها قولها أنها " لا تعول على رد تلك المستندات غير مسجلة بعد مسجلة بعد انقضاء خمس سنين على تسلمها فضلاً عن أن المتهم مبدد أيضاً لمبلغ كذا ثم قالت " إنه عن تقدير التعويض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها

..... عقوبة الجريمة

وهى كيت وكيت رغم انقضاء نحو خمس سنوات ، فضلا عن تبديده المبلغ الذى قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ فى كذا وهو كذا " . ثم لما استأنف هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه مضيئة اليها قولها " إنه بالنظر لما ثبت من صريح قول المجنى عليه بالجلسة إنه تسلم النقود والأوراق موضوع التهمة وإنه تنازل عن دعواه المدنية قبل المتهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة " ، فإن هذا الحكم يكون معينا واجبا نقضه إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهى اختلاس المستندات ، أم من أجل واقعة أخرى هى اختلاسه النقود التى تسلمها لدفعها فى التسجيل ، ولأنه فوق ذلك لم يتحدث عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم مع ذكره إنه رد المستندات المسلمة اليه وأنه أبدى استعدادا منذ التحقيق الأول لردّها .

(نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨ طعن)

رقم ١٦١٥ سنة ١٨ قضائية)

٩ - لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه فى الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المينة به أن الجانى ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ١٢ سنة ٢٠ قضائية)

١٠ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل أن الأمين كان أخاه الذى توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقراراً بقبوله سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذى توفى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن

رقم ٤٣٨ سنة ٢١ قضائية)

١١ - إذا كان الحكم بإدانة المتهم فى جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لاصلاحه وإنه رفض رده الى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدي اليه صاحبه أجر إصلاحه ويعيد اليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لإستعماله حتى يتم اصلاح جهازه الا بقوله إنه لم يقم دليل على ان المجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لإستعماله فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأن

مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبددا إذ لا بد من ثبوت سوء نيته .

(نقض ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ طعن

رقم ١٨٥ سنة ٢٢ قضائية)

١٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد أقواله إن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ، و لم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته الى إضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه فذلك قصور يستوجب نقضه .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٥٣ طعن

رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ قضائية)

١٣ - متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالايصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه استدل بأن الايصال حسبما هو واضح من الحكم مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ الى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان

..... (جريمة خيانة الأمانة)

الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ، ولماذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر الى ٢٥ منه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ طعن

رقم ١١٥١ سنة ٢٢ قضائية)

١٤ - اذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن المتهمين تسلما من المجنى عليهم الاموال التي اتهمتا بتبديدها ثم لم يرداها ، وبني على ذلك إدانتهمما بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهمما الى اضافة المال الذي تسلماه الى ملكهما واختلاسه لنفسيهما إضراراً بالمجنى عليهم فإن أوردته الحكم على ما سلف ذكره لا تتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ طعن

رقم ٩٩٧ سنة ٢٤ قضائية)

١٥ - إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكا معهودا اليه بإدارة الشركة ووكيلا عن باقي الشركاء تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه لملكه إضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، فإن الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة

خيانة الأمانة كما هو معرف به فى القانون .

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ طعن

رقم ١٥٠٦ سنة ٢٤ قضائية)

١٦ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا لاستظهاره كما هو معرف به فى القانون .

(نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طعن

رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ قضائية)

١٧ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد المسندة اليه قد اقتصر على قوله " أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والايصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فاختلسها إضراراً بهم " . فإن هذا الذى قاله الحكم لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة التبديد كما هو معرف به فى القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طعن

..... (جريمة خيانة الأمانة)

رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ قضائية)

١٨ - تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة .

(نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ١٩٥)

١٩ - إن ما تختص به المجالس الحسبية قبل الغائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الاحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية اللصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثراً في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي محاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة في حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فإذا هي لم تفعل وأنكرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من

المجلس الحسبي فإن حكمها يكون قاصرا .

(نقض ٢٥ يونية سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٣٣)

٢٠ - إذا تناول الحكم ما عرض له المتهم في دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض أجر إصلاحها ورد عليه في قوله " إنه لا يقبل منه هذا الدفاع إلا إذا كانت السيارة قد أصلحت فعلا ولم يبدد أى جزء منها " ، فإنه بذلك يكون قد رد على دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السائغة التى أوردها .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٥٤٢)

٢١ - حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسئولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار فى مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع ابصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر اليها فى حكمها فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبه صحة تطبيق القانون

..... (جريمة خيانة الأمانة)

ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يطله .

(نقض أول مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ١٩٧)

٢٢ - يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا على حجج قطعية
الثبوت تفيد الجزم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم
صحة إيصال الأمانة وتزويره على المتهم من عجز المدعى المدنى الطاعن عن
بيان مصادر النقود الذهبية موضوع الإيصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ
الشرطة والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تعليقه ما يدعو المتهم وولديها
الى اقرار الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد
بيضاء عليه فى تربيته وتنشئته وترسيخ قدمه فى ميدان الاعمال ، ومن عدم
تصور أن تقبل المتهم وابنها الوديعه مع ما قد يترتب عليها من مسئولية
ضياعتها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساساً
يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتديلا
غير سائق لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما
يعيه ويوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ ص ٦٨٣)

خامساً - مسئل منوعة :

١ - استبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما إذا لم يلجأ الأمين الى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد التهرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقه لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ طعن)

رقم ٥٥٩ سنة ٤ قضائية)

٢ - إذا استصدر الحارس أمرا من القاضى ببيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بخزانة المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد بل لابد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أبلأها عليه سرء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ ، فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ فى وجوه لا مفر منها فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكى تستوثق من توفر سوء القصد عنده فإذا هى لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ طعن)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

رقم ١٦٠٨ سنة ٣ قضائية)

٣ - إن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبديد ولا نية الاختلاس عند الوكيل ، فيجب على المحكمة فى هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم فى موضوع تهمة التبديد المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع أما تبرئ المتهم بالتبديد لمجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ طعن)

رقم ٢٠٦٨ سنة ٦ قضائية)

٤ - المحكمة فى الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات فى باب السرقة هى أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها ، وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمه الاعفاء واحدة فى كل الاحوال فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عنه فى المادة ٢٦٩ عقوبات فى باب السرقة الى تلك الجريمتين (النصب وخيانة الأمانة) ، وإذن فالتبديد الذى

..... عقوبة الجريمة

يقع من الابن فى مال أبيه إضراراً بهذا الاخير لاعتقاب عليه ولا يمنع من ذلك أن يكون استلامه المال حاصلاً بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالـمجلس الحسبى بأن كان الاب محجوراً عليه مشمولاً بقوامه إبنه الذى كان مسلماً له مال أبيه بهذه الصفة ، إذ توسط تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكيه صاحبه له ولا علاقة النسب التى بين الابن وأبيه ولا يرتب حقاً ما للغير على هذا المال .

(نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ١٦٥ سنة ٢ قضائية)

٥ - للوصى أن يتقدم الى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذى أنتج المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسبى متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فإن هذا الاتفاق هو وحده الذى يمكن أن يحتج به كل من الطرفين على الآخرين . وإذن فيجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة فى ذلك بقرار المجلس الحسبى ، فإذا هى لم تفعل وأنكرت على الوصى حقه فى مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ طعن)

رقم ٥٢٦ سنة ١٢ قضائية)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

٦ - إذا كان الظاهر مما أورده الحكم المطعون فيه أن دفاع المدعى عليه في شأن الديون المطالب بها كان مداره أن الدائن حصل على دينه الثابت بالسندات خصما من الأموال التي حصلها بصفته وكيلًا عنه فرأت المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الادعاء بالوفاء بطريق المقاصة ، وأن المقاصة غير جائزة لما تبينه من وجود نزاع في حساب الوكالة وذلك بعد أن ناقشت أدلة المدعى عليه التي تقدم بها في الدعوى ورأت أنها لا تصلح للدلالة القاطعة على الوفاء ثم حفظت للمدعى عليه الحق في محاسبة الوكيل عما دخل في ذمته من ماله مدة وكالته عنه ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

(نقض ١٥ يونية سنة ١٩٤٤ طعن)

رقم ١٢٢ سنة ١٣ قضائية)

٧ - صحيح أنه لا تصح إدانة متهم بجناية خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي أنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة ، وصحيح كذلك أن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة خيانة الأمانة وبينت أن الوصل الذي تسلم بموجبه المبلغ الذي اختلسه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن

..... عقوبة الجريمة

المتهم نفسه قد اعترف فى التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصل ، فإن
المجادلة فى هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة
فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(نقض ٣ يونية سنة ١٩٤٦ طعن

رقم ١٤٣٣ سنة ١٦ قضائية)

٨ - لمحكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة تبديد الاقطان
المنسوبة الى المتهم سلطة تفسير العقود التى بموجبها سلمت هذه الاقطان
للوصول الى مقصود المتعاقدين منها مستعينة فى ذلك بظروف الدعوى
وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود ، فإذا هى فسرت هذه العقود
بأنها لا تندرج تحت عقد الرهن الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
بل هى من عقود التمويل على القطن وكان استخلاصها لما انتهت اليه عن
وصف العقود سائغا ، فإن الطعن يكون غير مقبول.

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ طعن

رقم ٥٩ سنة ٢٤ قضائية)

٩ - متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة
من مسئوليتها عن جريمة التبديد التى اقترفها تابعها فإنه يكون قد أخطأ فى
القانون وفقا لحكم المادة ٢١٧ / ٣ من القانون المدنى .

..... (جريمة خيانة الأمانة)

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٤٥٩)

١٠ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيدا على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علة المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٨٩١)

١١ - إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه " : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي إختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو

غيرها مسلمة اليه بسبب وظيفته * . فقد دلت على أن تطبيقها يقتضى أن يكون الجانى موظفا أو من فى حكمه وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب ، ولا يؤدى بالضرورة انتفاء صفة الجانى كأمور للحصول أو أمين على الودائع الى ثبوت تسلمه للمال بسبب وظيفته ، ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه إستيفاء لبيانه أن يبين مقتضيات وظيفة المتهم وكونها طوعت له تسلم الغرامة التى نسب اليه اختلاسها ، ولا يعتبر وجود الشرطى فى المركز عاملا بغير الحصول من تلك المقتضيات وإنما هى مناسبة لا شأن لها فى ذاتها باقتضاء الغرامة - ويكون ما وقع من الطاعن - إذا انتفى مقتضى الوظيفة - خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا اختلاسا فى حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور .

(نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ١٩٠ ص ٩٥٠)

١٢ - لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها.

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ ص ٦١٦)

..... (جريمة خيانة الأمانة)

١٣ - إن الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ ص ٦١٦)

١٤ - من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلاً بردها بعينها.

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ ص ٦١٦)

١٥ - إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة اليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لاستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك استعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لإصلاحها ، وإذ كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء (الآله موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الترائى فى

..... عقوبة الجريمة

الدعوى - ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه واجتزأ في إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يردّها ، يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والأحالة .

(نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٣ ص ١٠٦٧)

١٦ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم إلا بناء على طلب المبنى عليه وللمبنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت يشاء " وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على طلب المبنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المبنى عليه ووقف تنفيذ الحكم في أي وقت يشاء ، وإذا كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المبنى عليه والجاني فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المبنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم

..... (جريمة خيانة الأمانة)

المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها.

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣١ ص ٦١٥)

الباب الثاني

الجرائم الملحقة
بخیانة الأمانة

فهرس موضوعات الباب الثانى

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
الفصل الأول		
خيانة الائتمان على التوقيع		
المبحث الاول : أركان الجريمة	٢٤٧	٢٦٠
المطلب الأول : محل الجريمة	٢٥٠	٢٥٦
المطلب الثانى : الركن المادى	٢٥٦	٢٥٩
المطلب الثالث : الركن المعنوى	٢٦٠	٢٦٠
المبحث الثانى : عقوبة الجريمة	٢٦١	٢٦١
* أحكام النقض	٢٦٤	٢٦٨
الفصل الثانى		
اختلاس الأشياء المحجوز عليها		
من مالها المعين حارسا عليها		
" تبديد الأشياء المحجوز عليها "		
المبحث الاول : أركان الجريمة	٢٧٤	٢٩٥
المطلب الاول : المال المحجوز عليه	٢٧٤	٢٧٩
المطلب الثانى : فعل الإختلاس	٢٧٩	٢٨٦

فهرس موضوعات الباب الثانى

الموضوع	من صفحة	الى صفحة
المطلب الثالث : القصد الجنائى	٢٨٧	٢٩٥
المبحث الثانى : عقوبة الجريمة	٢٩٦	٢٩٦
* أحكام النقض	٢٩٧	٤١٩
الفصل الثالث	٤٢٣	٤٣٠
سرقه السندات المقدمة		
الى المحكمة		
المبحث الاول : أركان الجريمة	٤٢٥	٤٣٠
المطلب الأول : محل الجريمة	٤٢٥	٤٢٨
المطلب الثانى : فعل الاختلاس	٤٢٨	٤٢٨
المطلب الثالث : القصد الجنائى	٤٢٩	٤٢٩
المبحث الثانى : عقوبة الجريمة	٤٣٠	٤٣٠

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

١٥ - تمهيد وتقسيم :

الحق المشرع بجريمة خيانة الأمانة جرائم ثلاث هي :

أولا : خيانة الائتمان فى ورقة موقعة على بياض (المادة ٣٤٠ عقوبات).

ثانيا : إختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالكةا المعين حارسا عليها (المادة ٣٤٢ عقوبات).

ثالثا : سرقة السندات أو الأوراق المقدمة الى المحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها (المادة ٣٠٣ عقوبات).

الفصل الأول

خيانة

الالتئمان على التوقيع

١٦ - نص قانونى :

تنص المادة ٣٤٠ عقوبات على أن " كل من يؤتمن على ورقة ممضأة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضأة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير" (١).

(١) الصورة الواردة بهذه المادة لانخرج عن ان تكون تزويرا ماديا بطريق اصطناع السند أو المحرر ، وقد استثناهما المشرع الفرنسى من أحكام التزوير لعله خاصة هى أن عقوبة التزوير فى المحررات العرفية كانت شديدة قبل قانون ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ " الفرنسى " وقد أراد الشارع الفرنسى التخفيف من هذه الصورة لأن المجنى عليه مفرط بالتوقيع يامضائه أو ختمه على ورقة بياض واثمان من ثبت أنه ليس أهلا لحمل هذه الأمانة ، ومن أجل ذلك عاقب عليها بالعقوبة المقررة لجريمة النصب . أما فى القانون المصرى فالملاحظ أن التزوير فى المحررات العرفية يعتبر جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل وهى عقوبة أخف من العقوبة التى يفرضها المشرع فى المادة ٣٤٠ ع . جريمة خيانة الاثمان على التوقيع ، وعليه فإن أفراد نص خاص لهذه الجريمة يخرجها من حكم التزوير يدل فى القانون المصرى - بعكس الحال فى فرنسا على اتجاه المشرع نحو التشديد .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)

٦٧ - صورة الجريمة :

تتمثل صورة هذه الجريمة فى قيام المجنى عليه بتسليم شخص آخر يثق فيه ورقة تحمل توقيعهُ أو ختمه على بياض لكى يتولى ملء الفراغ الذى فوق التوقيع أو الختم بعمل قانونى معين كطلب أو شكوى أو تعاقد فيخون متسلم الورقة هذه الثقة ويقوم بملء الفراغ بأمر آخر غير المتفق عليه ينال صاحب التوقيع بضرر مَادى كإثبات دين أو مخالصة .

٦٨ - تقسيم :

سوف نتناول هذه الجريمة من خلال مبحثين على النحو التالى :

المبحث الأول : أركان الجريمة .

المبحث الثانى : عقوبة الجريمة .

= ويرى البعض أنه الأولق من حيث السياسة التشريعية إخضاع خيانة الائتمان على التوقيع

لنصوص التزوير باعتبارها فى جوهرها تغييرا للحقيقة بما يحقق أركان التزوير .

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ، ص ١٢٤٣ هامش ١ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

المبحث الأول

أركان الجريمة

١٩ - تقسيم :

تستلزم هذه الجريمة توافر أركان ثلاثة هي :

١ - محل الجريمة : وهو تسلم الجاني على سبيل الأمانة ورقة موقعة على بياض .

٢ - الركن المادى : وهو خيانة الجاني للأمانة وذلك بملء الورقة على بياض .

٣ - الركن المعنوى : ويتمثل فى القصد الجنائى .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)

المطلب الاول

محل الجريمة

(تسلم الجانى على سبيل الأمانة

ورقة موقعة على بياض)

٧٠ - الشروط التى يجب توافرها فى محل الجريمة :

يشترط لقيام محل الجريمة توافر الشروط الآتية :

الأول : أن تكون هناك ورقة موقعة على بياض .

الثانى : أن تكون الورقة الموقعة على بياض قد سلمت من صاحب

التوقيع إلى الجانى .

الثالث : أن يكون التسليم قد تم على سبيل الأمانة .

وسوف نتناول فيما يلى كل من هذه الشروط بالشرح والتحليل .

٧١ - (أولا) أن تكون هناك ورقة موقعة على بياض :

ويقصد بالتوقيع الامضاء أو الختم . أما بالنسبة للإمضاء فهى علاقة

تدل على شخص ويعنى وضعها فى ذيل محرر نسبة بياناته اليه ، وإقراره

بصدورها عنه ، وارتباطه بالعمل القانونى الذى تفصح عنه .

ولا يشترط أن يكون التوقيع كاملا مادام هو الذى جرى به محرره فى

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

معاملاته ويدل على شخصية صاحبه . وتسوى بالامضاء والختم بصمة
الاصبح إذا لم يكن يعرف الكتابة وليس لديه ختم ، فلقد سوى المشرع بين
البصمة والتوقيع فى المادة ٢٢٥ عقوبات ، وأنه وإن كانت هذه المادة قد
وردت فى باب التزوير إلا أنه يمكن مد حكمها الى خيانة الائتمان على
التوقيع قياساً على التزوير لإتحادهما فى الجوهر من حيث أنهما تغيير
للحقيقة .

كما ينبغى أن يكون التوقيع أو الختم فى ورقة على بياض ، ويتصور
أن تكون لهذه الورقة صورتان :

الأولى : أن يكون الجزء الذى يعلو الامضاء أو الختم كله خاليا .

الثانية : أن يكون صاحب الامضاء أو الختم قد ترك بها قصداً بعض
الفراغ ليقوم مستلم الورقة بمكته نيابة عنه . ومثال ذلك أن يوقع شخص
نموذجاً لعقد إيجار ويدون به كافة البيانات اللازمة ماعدا البيان الخاص
بالاجرة ثم يسلم هذا البيان الى آخر يعهد اليه بتدوين هذا البيان بشرط ألا
يقل الأجر عن حد معين ، فإذا كتب هذا الشخص الآخر أجراً أقل مما رضى
به المؤجر فإنه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الائتمان على التوقيع .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة
بالنسبة للورقة الممضاة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرّة من كل كتابة

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)

فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بملء بعض الفراغ - الذى ترك قصدا
ملكه فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع . ولذلك
فإنه إذا تسلم شخص سند دين بمبلغ معين ترك فيه أسم الدائن على بياض
للبحث عمن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى
إذا وجد من يقبل الاقراض وضع اسمة فى الفراغ المتروك بالسند ، فبدلاً من
أن يفعل الامين ذلك وضع اسمة هو فى الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك
تنفيذ للإتفاق ثم طالب الموقعين بقيمة السند فهذه الواقعة تتحقق فيها
جريمة خيانة الأمانة^(٢).

ويشترط أن يكون الفراغ قد ترك ليملاً فيما بعد ، أما إذا انتهز الجانى
فرصة فراغ بين السطور أو فى أواخرها لم يقصد تركه ليملاً فيما بعد فملاؤه
بكتابة ضارة فإن الفعل يعد تزويراً^(٣).

وترتبا علي ذلك فإذا تسلم شخص ورقة موقعاً عليها تحمل بيانات
عقد قرض فأضاف اليها فى فراغ ترك بها شرطاً بأداء فوائد فالواقعة

(٢) أنظر نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٩ ص ٤٨ .

(٣) أنظر الدكتور محمد مصطفى القلى : المرجع السابق ، ص ٤٣٥ ؛ الدكتور محمود محمود

مصطفى : المرجع السابق ، بند ٥٢٨ ص ٦٧٦ ؛ الدكتور حسن المرصفاوى : المرجع السابق ،

ص ٥٦٨ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ، بند ٥٥٧ ص ٦٧٦ ؛ الدكتور

فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٠٦٥ ص ٦٩٧ .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

تزوير .

كما لا تعد الورقة المسلمة على بياض صالحة لإحداث جريمة خيانة الائتمان على التوقيع إلا إذا كان مقصودا بترك الفراغ إضافة بيانات معينة يرضى عنها صاحب الامضاء ، فإذا كان المقصود فيها أمراً آخر فإنها لا تعد ورقة ممضاة على بياض بالمعنى المقصود ، ومثال ذلك التوقيع على تذكّار ، أو على دفتر " أوتوجراف " خاص بأحد هواة جمع الامضاءات أو على ورقة لدى البنك بقصد ترك نموذج لتوقيع العمل عنده^(٤).

أما إذا قام الجاني بمحو بيان في الورقة الممضاة على بياض ودون مكانه بيان آخر فإن الواقعة تعد تزويراً . وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا سلم المجنى عليه (وهو طبيب) الى المتهم تذكرة طبية دون في أعلاها لفظ " إنذار " ثم ذيلها بامضاءه لكي يملأ المتهم الفراغ الذي يتوسط بين لفظ انذار والتوقيع بصيغة انذار يوجهه الى مستأجر لأرضه ولكنه محال لفظ انذار أو أزال من الورقة جزءها الذي يحمل هذا اللفظ ثم دون فوق التوقيع سند الدين كانت الواقعة

(٤) أنظر

MERLE (Roger) & VITU (André) : Op . Cit . , No .
2427 , P . 1978 .
GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 407 , No . 7 .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)
.....

تزويراً^(٥).

٧٢ - (ثانيا) تسليم الورقة الموقعة على بياض الى

الجانى على سبيل الأمانة :

يشترط أن يكون هناك تسليم سابق للورقة من المجنى عليه الجانى ،
وأن تكون الغاية من التسليم هى اتمام تحرير الورقة على الوجه المتفق عليه
بين المسلم والمستلم ، فإذا لم يكن هناك تسليم أصلا انعدمت الجريمة
المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ / ١ عقوبات .

أما إذا استحصل الجانى على الورقة باختلاسها بغير رضا
حر من صاحبها فإن هذا الفعل يكون جريمة سرقة ، وإذا كان
التسليم نتيجة وسائل احتيالية عند الفعل جريمة النصب متى
توافرت باقى شروطها . ويعتبر ما تم فى الورقة التى استحصل عليها
بأى من الوسيلتين سالفتي الذكر تزويراً يعاقب عليه بالعقوبة
المقررة لجريمة التزوير وفقاً لما تنص عليه المادة ٣٤٠ عقوبات
فى نهايتها .

وتطبيقاً لذلك فإذا حاز شخص ورقة موقعة على بياض دون أن تكون
قد سلمت اليه وملاً الفراغ الذى يعلو الامضاء ببيانات من شأنها الاضرار

(٥) انظر نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

بصاحب التوقيع فالواقعة تزوير ولا يتصور اعتبارها خيانة ائتمان على توقيع
إذ لم يؤتمن على الورقة باعتبارها لم تسلم اليه ، فإذا سرق شخص الورقة
الموقعة على بياض أو عثر عليها بعد فقدانها من حائزها ثم ملأ البيانات التي
تعلو التوقيع فالواقعة تزوير ، وسواء في حالة سرقة الورقة أن يختلسها
المتهم خفية أو عنوة كما لو اختطفها من حائزها أو استعمل الاكراه في
الاستيلاء عليها^(٦).

ولا يلزم أن يكون صاحب التوقيع قد قام بنفسه بتسليم الورقة الى
الجاني ، فتقوم الجريمة أيضا إذا كان قد أناب عنه في ذلك شخصا آخر
كوكيل أو تابع .

٧٣ - (ثالثا) أن يكون التسليم قد تم على سبيل

الأمانة :

لا يكفي مجرد تسليم الورقة الموقعة على بياض الى الجاني ، بل ينبغي
أن يكون ذلك على وجه الأمانة لغرض معين فإن لم يكن الامر كذلك فلا
يعد فعل متسلم الورقة خيانة أمانة .

وترتيبا على ذلك فإن الفعل لا يعد تزويرا إذا ثبت أن تسليم الورقة
الموقعة على بياض الى الجاني لم يكن على سبيل الامانة بل كان القصد منه

(٦) أنظر نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٢٦ ص ٤١٦ .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)
.....

مجرد تمكين يده العارضة (٧).

المطلب الثانى

الركن المادى

(خيانة الأمانة)

٧٤ - عناصر الركن المادى :

بينت المادة ٣٤٠ عقوبات الركن المادى فى جريمة خيانة الائتمان على التوقيع بقولها " وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله " .

ويبين من هذا النص أن المشرع قد اشترط توافر فعل معين هو الكتابة فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء ، وحدث ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله .

٧٥ - (أولا) الكتابة فى البياض الذى فوق الختم أو

الامضاء :

يجب أن تكون الكتابة التى يدونها الجانى فى الورقة مما ينشئ به سند

(٧) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٥٢٩ ص ٦٢٢ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

دين فى ذمة صاحب التوقيع ، أو سند مخالصة من دين مستحق له قبل الجانى أو غيره . كما يمكن أن تكون الكتابة فى صورة اعتراف بارتكاب جريمة أو اقرار بأبينة أو زواج أو اشهار لطلاق أو تنازلا عن وظيفة أو منصب اجتماعى أو دينى ، فالنص عام لا يحتمل تخصيصا طالما أن هذه البيانات ليست هى التى أراد صاحب التوقيع ادراجها بحيث يكون من شأن ذلك اصابته بضرر فى شخصه أو فى ماله .

بيد أنه يلزم فى كل الأحوال أن تكون الكتابة التى سطرها الجانى فوق التوقيع مخالفة لما سبق الإتفاق عليه بينه وبين صاحب التوقيع ، فلا تقع الجريمة إذا كانت البيانات التى دونها مستلم الورقة مطابقة تماما لما تم الاتفاق عليه . غير أنه لا يشترط أن تكون هذه البيانات كلها مخالفة لما اتفق عليه ، بل يكفى أن يكون بعضها مخالفا متى كان من شأنه إلحاق ضرر بصاحب التوقيع^(٨).

٧٦ - (ثانيا) حدوث ضرر لصاحب الامضاء أو الختم :

اشترط المشرع فى المادة ٣٤٠ عقوبات " حصول ضرر لنفس صاحب

(٨) أنظر الدكتور حسن المرصفاوى : المرجع السابق ، ص ٥٦٦ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان :

المرجع السابق ، ص ٥٧١ ؛ الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق : بند ١٠٦٦ ص

١٠٠٠ .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)
.....

الامضاء أو الختم أو لماله " ، ولا يشترط في الضرر أن يكون محققاً أى واقعا فعلاً ، وإنما يصح أن يكون محتملاً فقط ، كما يستوى أن يكون هذا الضرر مادياً أو معنوياً .

وتطبيقاً لذلك فقد قالت محكمة النقض عن المادة ٣٤٠ عقوبات أنها " دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الاضرار به كائناً من كان هذا الضرر مادياً أو أدبياً ، محققاً أو محتملاً فقط كما هي الحال تماماً بالنسبة الى ركن الضرر في جريمة التزوير مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتمالاه هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره^(٩) .

ونظراً لأنه يشترط أن يقع الضرر على شخص المجنى عليه أو ماله هو دون سواه ، فإن مؤدى ذلك أنه إذا لم يناله ضرر فلا تقع جريمة ولو كانت قد أصابت غيره بضرر . لكن إذا انعكس الضرر الذى أصاب الغير على صاحب التوقيع أو الختم قامت الجريمة بذلك ، إذ يعد الضرر فى هذا القدر واقعا على المجنى عليه .

(٩) أنظر نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٤ ص ٢٩٩ .

وفى الفقه المصرى أنظر الدكتور محمود نجيب حنى : المرجع السابق ، بند ١٦٨٢ ص

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

ويرى الرأى الزاجس فى الفقه أن جريمة خيانة الائتمان على التوقيع تكون قائمة ولو كان التعاقد المصطنع باطلا ، وذلك لأن اصطناع عقد باطل يمكن أن يؤدى الى الإضرار بصاحب التوقيع فى بعض الحالات فيكون الضرر محتملا (١٠).

ولا يشترط أن يقوم الجانى نفسه بملء الفراغ ، فمن المتصور أن يعهد الى شخص آخر بذلك ويكون هو الفاعل الاصلى للجريمة ويكون هذا الشخص الآخر شريكا معه فيها .

(١٠) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 407 , No . 30 .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)
.....

المطلب الثالث

الركن المعنوي

٧٧ - عناصر القصد الجنائي :

إن جريمة خيانة الائتمان على التوقيع جريمة عمدية ، يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي ، ويكتفى فيه بالقصد العام . ويقوم القصد على عنصريه العلم والارادة .

فينبغي أن يعلم الجاني بأن البيانات التي يقوم بملئها أو يعهد الى غيره بذلك غير مطابقة لما اتفق عليه مع صاحب التوقيع أو الختم ، وأنه من شأنها إحداث ضرر له . فإن كان يعلم أنها مطابقة لهذا الإتفاق فإن القصد يكون منتفياً ، وإن كان يعلم بأنها لن تلحق ضرراً بصاحب التوقيع فلا لوم عليه أيضاً كما لو حرر فيها اعترافاً بارتكاب جريمة وذلك على سبيل المزاح متوياً اعدام الورقة بعد ذلك .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

المبحث الثانى

عقوبة الجريمة

٧٨ - تمام الجريمة :

إن جريمة خيانة الأتمان على التوقيع جريمة وقتية تتم و تنتهى فى اللحظة التى يدون فيها الجانى البيانات الغير مطابقة لإرادة صاحب التوقيع أو الختم . ولا يشترط لتمام الجريمة أن يتحقق الضرر بالفعل ، إذ يكفى احتمال ، وذلك لأن احتمال الضرر يحقق النتيجة فى هذه الجريمة . وليس من شروط تمام الجريمة أن تستعمل الورقة ، ويبدأ من ذلك الوقت مدة السريان المسقط للدعوى العمومية (١١) .

ويلاحظ أنه إذا استعمل شخص ورقة أثبت فيها شخص آخر فوق الأمضاء أو الختم بيانات تخالف ما اتفق عليه ، فلا يرتكب المستعمل جريمة ، ذلك أن الشارع لم يجرم الاستعمال أستاقلالاً عن خيانة الأتمان

(١١) جرى القضاء فى فرنسا على أن هذه الجريمة مستمرة تنجدد باستعمال الورقة ورتب على ذلك أن مدة تقادم الدعوى لا يبدأ سريانها إلا من تاريخ آخر استعمال للورقة وأن استعمال هذه الورقة من جانب شخص آخر خلاف من أتمن عليها مع علمه بحقيقتها يجعله مرتكباً للجريمة . وهذا القضاء متقد إذ أن استعمال الورقة أمر خارج عن تكوين الجريمة .

أنظر :

MERLE (Roger) & VITU (André) : Op . Cit . , No .
2429 , P . 1979 .

..... (خيانة الائتمان على التوقيع)
.....

على التوقيع وذلك وجه للأختلاف بين هذه الجريمة والتزوير .

٧٩ - اثبات الجريمة :

إن تدوين بيانات فوق الأمضاء أو الختم تخالف المتفق عليه هو الفعل الذى تقوم به جريمة خيانة الائتمان على التوقيع ، والقاعدة أن أثبات الفعل الإجرامى جائز بجميع الطرق (١٢) . وقد أيدت محكمة النقض هذا النظر فقالت " أن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الأمضاء إلا اعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب فيما بعد فى تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الإمضاء ، وهذا الاتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الأثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زوراً فوق الأمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .

٨٠ - نوع ومقدار العقوبة :

رصد المشرع لجريمة خيانة الائتمان على التوقيع عقوبة الحبس ،

(١٢) أنظر عكس هذا رأى فى الفقه المصرى .. الدكتور عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ، بند

٦١٥ ص ٦٧٥ .

وفى الفقه الفرنسى أنظر :

GARRAUD (René) : Op . Cit . , No . 2631 , P . 490 .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

وأجاز أن تضاف اليه غرامة لا تتجاوز خمسون جنيها ، ولا عقاب على
الشروع فى هذه الجريمة .

وتعتبر هذه الجريمة مماثلة لجريمة خيانة الأمانة فى تطبيق أحكام العود
المنصوص عليها فى المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات .

ولا يسرى على الدعوى الجنائية الناشئة عن هذه الجريمة القيد
المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ عقوبات وذلك لعدم وجود أى وجه لقياسها
على السرقة .

أحكام النقص

١ - إذا حاز شخص ورقة موقعة على بياض دون أن تكون قد سلمت إليه وملاً الفراغ الذى يعلو الامضاء ببيانات من شأنها الاضرار بصاحب التوقيع فالواقعة تزوير ولا يتصور اعتبارها خيانة ائتمان على توقيع إذ لم يؤتمن على الورقة باعتبارها لم تسلم اليه ، فإذا سرق شخص الورقة الموقعة على بياض أو عثر عليها بعد فقدانها من حائزها ثم ملأ البيانات التى تعلو التوقيع فالواقعة تزوير ، وسواء فى حالة سرقة الورقة أن يختلسها المتهم خفية أو عنوة كما لو اختطفها من حائزها أو استعمل الاكراه فى الاستيلاء عليها.

(نقص ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٢٦ ص ٤١٦)

٢ - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة الممضاة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرة من كل كتابه فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضاً بملء بعض الفراغ - الذى ترك قصداً للملء فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع ، فإذا تسلم شخص سنداً بمبلغ معين ترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عمن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الاقراض وضع

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

أسمه فى الفراغ المتروك بالسند ، فبدلا من أن يفعل الامين ذلك وضع أسمه هو فى الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذا للاتفاق ، ثم طالب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ٧٤١ سنة ٧ قضائية)

٣ - إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على معاقبة " كل من أوتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخاّن الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله " قد دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو ماله أو يكون من شأنها الاضرار به كائنا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هى الحال تماما بالنسبة الى ركن الضرر فى جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتمال هذا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٤٣ طعن)

..... خيانة الائتمان على التوقيع

رقم ١٤٧٦ سنة ١٣ قضاية)

٤ - إذا سلم للمجنى عليه (وهو طيب) الى المتهم تذكرة طيبة دون فى أعلاها لفظ " إنذار " ثم ذيلها بإمضائه لكى يملأ المتهم الفراغ الذى يتوسط بين لفظ انذار والتوقيع بصيغة انذار يوجهه الى مستأجر لأرضه ولكنه محال لفظ انذار أو أزال من الورقة جزءها الذى يحمل هذا اللفظ ثم دون فوق التوقيع سند الدين كانت الواقعة تزويرا .

(نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣)

٥ - تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها - نوع من خيانة الأمانة .

صحة التوقيع يكفى لإعطاء الورقة العرفية حجيتها فى أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة - إدعاء صاحب التوقيع ملء بيانات الورقة بخلاف المتفق عليه - وجوب إثباته لإدعائه بكافة طرق الإثبات .

من المقرر أن تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها هو نوع من الخيانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات وأن ثبوت صحة التوقيع يكفى لإعطاء الورقة العرفية حجيتها فى أن صاحب

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به ، فإذا أراد نفى هذه الحجية بادعائه ملء بيانات الورقة الموقعة منه على بياض بخلاف المتفق عليه بينه وبين الدائن كان عليه أن يثبت ما يدعيه بكافة طرق الإثبات .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٨ رقم ٤٠ ص ٢٨٧)

٦ - مناط الإثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المقدمة اليه في الدعوى - إدعاء المجنى عليه أن الورقة التي تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه - يوجب على المحكمة الزامه بإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية - مخالفة ذلك - خطأ في القانون .

مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص هو اقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المقدمة اليه في الدعوى ، فمتى كان المجنى عليه قد ادعى بأن الورقة التي تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه فكان يتعين على المحكمة أن تلزمه بإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية لأن ما يدعيه على خلاف الظاهر ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واتخذ من عجز الطاعن عن اثبات صحة بيانات سند الدين دليلا على ملء الطاعن هذه البيانات بخلاف

..... خيانة الائتمان على التوقيع

المتفق عليه وانتهى الى ادانته عن جريمة خيانة ائتمان الإمضاء المسلمة له على بياض المعاقب عليها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات فإن المحكمة تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ويكون حكمها معيبا بالفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٨ رقم ٤٠ ص ٢٨٧)

الفصل الثانى

اختلاس الاشياء المحجوز
عليها من مالکها المعين
حارسا عليها
" تبديد الاشياء المحجوز عليها "

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

٨١ - نص قانونى :

تنص المادة ٣٤٢ عقوبات على أن " يحكم بالعقوبات السابقة (أى عقوبات خيانة الأمانة) على المالك المعين حارساً على أشياءه المحبوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها " .

٨٢ - علة الحاق الجريمة بخيانة الأمانة :

ترجع علة الحاق جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها من مالكةا المعين حارساً عليها بجريمة خيانة الأمانة الى أن هذه الجريمة لها ذات أركانها عدا اشتراط ملكية الغير للمال الذى وقعت عليه . ويواجه نص المادة ٣٤٢ عقوبات الحالة التى يكون فيها الشئ فى حيازة المالك بمقتضى حراسته له ، إذ لو ترك الأمر للقواعد العامة لا يعتبر الفعل فى حكم السرقة وفقاً للمادة ٣٢٣ عقوبات لأن الشئ فى حيازة المتهم ، كما لا يعد خيانة أمانة لأن المتهم هو المالك ، ولذلك تبدوا أهمية المادة ٣٤٢ عقوبات التى تعاقب المالك عن اختلاس الشئ الموجود فى حيازته حيث لا تسمح بذلك المادة ٣٤١ عقوبات .

٨٣ - علة التجريم :

أفصحت محكمة النقض عن علة التجريم فى المادة ٣٤٢ عقوبات

..... جريمة التبديد

بقولها " أنه وإن كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال اعتداء على السلطة العامة قضائية كانت أو ادارية ، والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر هذه السلطة ، إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد ، وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلق حقوقهم بالشيء المحجوز على حقوقهم "(١).

٨٤ - التمييز بين جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها من مالكة المعين حارسا عليها (المادة ٣٤٢ عقوبات) وجريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (المادة ٣٢٣ عقوبات) :

يبين من المقابلة بين نص المادة ٣٤٢ عقوبات والمادة ٣٢٣ عقوبات أنه ينطوي تحتها اختلاس المالك لماله المحجوز عليه قضائيا أو اداريا ، والفرق بينهما يتمثل فيما يلي :

(١) أن المالك في الصورة الاولى (المادة ٣٤٢ عقوبات) هو الحارس على المال ، بينما هو في الصورة الثانية (المادة ٣٢٣ عقوبات) لم يعين حارساً على المال وإنما غيره هو الحارس .

(١) أنظر نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٦٨ ص ٣٤٣ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

(ب) أن اختلاس المالك للمال فى الصورة الاولى (المادة ٣٤٢ عقوبات) يعد فى حكم خيانة الأمانة لقيام ركن الائتمان ، بينما يعد فى الصورة الثانية (المادة ٣٢٣ عقوبات) فى حكم السرقة لإنتفاء وجه الأمانة .

(ج) أن الاختلاس فى المادة ٣٤٢ عقوبات لا يقع إلا من المالك للمحجوزات بينما فى المادة ٣٢٣ عقوبات يجوز أن يقع من غير المالك للمال المحجوز .

كما توجد بين الجريمتين المنصوص عليها فى المادتين ٣٤٢ ، ٣٢٣ عقوبات صلة وثيقة فكل منهما تشترك مع الأخرى فى وجوب توافر أركان ثلاثة لقيامها وهى وجود مال وضع تحت الحجز القضائى أو الادارى ، والركن المادى وهو الاختلاس ، والركن المعنوى وهو القصد الجنائى .

٨٥ - تقسيم :

سوف نتناول هذه الجريمة من خلال مبحثين على النحو التالى :

المبحث الأول : أركان الجريمة .

المبحث الثانى : العقوبة المقررة للجريمة .

المبحث الاول

أركان الجريمة

٨٦ - بيان أركان الجريمة :

لقيام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ عقوبات ينبغى توافر
أركان ثلاثة هى :

١ - الاشياء المحجوزة عليها (المال المحجوز عليه).

٢ - فعل الاختلاس .

٣ - القصد الجنائى .

المطلب الاول

المال المحجوز عليه

٨٧ - وجود المحجز :

يجب أن تكون الاشياء محل الحجز محجوزا عليها . والمحجز هو
وضع المال تحت يد السلطة العامة بقصد منع صاحبه من التصرف فيه بما
يضر بحقوق من أوقع الحجز عليه من الدائتين . ويستوى فى ذلك أن يكون
الحجز اداريا أى صادرا عن سلطة الادارة وذلك كالحجز الذى يوقعه
الصراف لتحصيل ضريبة الاطيان ونحوها ، أو أن يكون قضائيا أى مأمورا

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

به من سلطة القضاء باعتباره عملاً من أعمال التنفيذ أو باعتباره طريقاً من طرق التحفظ على المال ، كما يستوى أن يكون الحجز تنفيذياً أو تحفظياً .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن الحجز التحفظى متى أوقعه موظف مختص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بثبوتته أو يعلن به ذوى الشأن فى الميعاد القانونى طالما لم يصدر حكم يطلانه (٢) .

ومتى حجز على المال المنقول أصبح موضوعاً تحت يد السلطة العامة واكتسب حرمة فلا يجوز المساس به حتى يرفع من الجهة التى أصدرت الامر به أو يتنازل عنه من وقع لمصلحته ، وإذا سلم الشيء المحجوز الى الحارس فإنه يتعين بهذا الحجز والتسليم لو كان من المثليات أو له نظائر لدى الحارس فلا يحق لهذا الأخير أن يدعى جهالته وعدم تمييزه (٣) ، وكما ينصب الاختلاس على الاشياء المحجوز عليها يصح أن يكون موضوعها نتاجاً ، فتتاح الماشية تعد محجوزة مثلها فى ذلك مثل الماشية ذاتها .

والمستقر فقها وقضاء أنه متى وجد الحجز فلا يشترط بعد ذلك أن يكون مستوفياً للشروط التى يتطلبها القانون لصحته ، بل تقوم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بغض النظر عن صحة الحجز أو عدم

(٢) أنظر نقض أول مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٧ ص ١٨٦ ؛ نقض

٢١ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٤١١ ص ١١٢٦ .

(٣) أنظر نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٦٢ ص ١٨١ .

صحته مادام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل متجا لاثاره ولو كان مشويا بالبطلان مادام لم يصدر حكم بطلانه من الجهة المختصة^(٤) . كما قضى بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز عليه أجله لأن فى أخذ المالك حقه بنفسه وفى اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعت^(٥).

وترتيبا على ذلك فإنه المزم لوجود الحجز الذى يترتب عليه المسائلة الجنائية فى هذه الجريمة توافر الأمور الآتية :

أولا - أن يكون الحجز قد صدر من موظف عام مختص

(٤) أنظر نقض ١٧ نولمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٢٢٩ ص ٩٣٧ .

(٥) أنظر نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٠ ص ١٢٣ .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

بتوقيعه :

يجب أن يثبت الموظف هذا الاجراء فى محضر يذكر فيه الاشياء المحجوز عليها ^(٦) ، فيتفى وجود الحجز إذا لم يحرره محضرا أو إذا أوقعه من لا اختصاص له فى توقيعه . ولكن إذا كان من أوقع الحجز مختصا نوعيا ولكنه غير مختص به محليا فللحجز وجوده وإن شابه البطلان . و تطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كان المتهم قد دفع بىطلان الحجز لإيقاعه من فراش بوزارة الاوقاف فلم يرد الحكم على هذا الدفع بما يفنده فإنه يكون معيبا متعينا نقصه ^(٧) ، ويكون الحجز صحيحا ولو أغفل الموظف المختص (المحضر) مراعاة بعض الشروط طالما أنه لم يقض بىطلانه .

ثانيا - أن يكون الحجز مستوفيا للشكل القانونى :

وذلك بمعنى أن تكون الاموال المحجوز عليها قد وضعت تحت يد حارس هو المالك ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها ، ويجب تعيينه حارسا إن كان حاضرا وقت الحجز ولو رفض ذلك حيث لا يلتف الى رفضه .
وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كان من أوقع الحجز لم يعين وقت

(٦) أنظر حكم محكمة مصر الابتدائية فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٨ - المحاماه س ٩ رقم ٥٨ ص

الحجز حارسا على ماحجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لإقامة الحارس فإن هذه الاشياء طيلة بقائها من غير حارس لا تعتبر مستجوزة وتصرف مالکها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب^(٨).

ثالثا - أن يظل الحجز قائم الى حين ارتكاب الجاني لفعل

الاختلاس :

يجب أن يظل الحجز قائما حتى الوقت الذي يرتكب فيه الجاني فعل الاختلاس ، فلا تقوم الجريمة إذا كان الحجز قد انقضى قبل ذلك بنزول الحاجز عنه^(٩) ، أو بصدور الحكم بطلانه ، أو بناء على تحقق سبب من الاسباب التي يرتب عليها قانون المرفعات زوال قيد الحجز كتصالح المدين مع الدائن أو الوفاء له بمبلغ الدين كاملا أو إيداعه على ذمته في خزانة المحكمة^(١٠).

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن دفع المتهم بنزول الحاجز عن حجزه كان

(٧) أنظر نقض ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٤٢ ص ١٠٢ .

(٨) أنظر نقض ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٣٨ .

(٩) أنظر نقض ٩ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣ رقم ٨ ص ٣٠ .

(١٠) أنظر نقض ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٣ ص ٨٧ ، ٢٠ ،

اكتوبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ٢٠٥ ص ٨٣٦ ، ١٣ مارس ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٧٢ ص ٢٩٠ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

دفعه جوهريا وتعين أن يرد حكم الادانة عليه وإلا كان قاصرا (١١) ، كما
قضى بأنه إذا دفع المتهم بسداد الدين كان دفعه جوهريا وتعين على حكم
الادانة أن يرد عليه وإلا كان قاصرا (١٢) .

المطلب الثانى

فعل الاختلاس

٨٨ - المقصود بفعل الاختلاس :

يقصد بفعل الاختلاس وفقا للمادة ٣٤٢ عقوبات كل فعل
من شأنه إقامة العوائق فى سبيل التنفيذ . ويفهم لفظ
الاختلاس فى هذه الجريمة بمعنى مختلف عن المعنى الذى
ينصرف اليه فى جريمة السرقة ، فهو لا يفترض اعتداء على
الملكية ، فالفرض أن المتهم مالك للمال ، وتوقيع الحجز عليه لا
يزيل ملكيته .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن هذه الجريمة لا تتحقق إلا
باختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها
بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر

(١١) أنظر نقض ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢١ رقم
١٦٦ ص ٧٠٤ .

(١٢) أنظر نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٧ ص ٦١٢ .

..... جريمة التبيد

السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز^(١٣) ، كما قضى بأن الاختلاس في هذه الجريمة ليس معناه الاستحواذ على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه ، بل معناه إزالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته وذلك بإخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر يوم البيع إضرارا بالدائن الحاجز^(١٤) . كما لا يقصد بالاختلاس في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات المعنى الذى ينصرف اليه في جريمة خيانة الأمانة ، أى تغيير الجانى حيازته للشيء من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة ، فهذا المعنى لا يتأتى حيث يكون الحارس هو مالك الاشياء التى فى حراسته كما تفترضه الجريمة التى نحن بصدددها ، وإنما يراد به كل فعل يأتية الحارس يكون من شأنه منع التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها أو وضع العراقيل فى سبيله .

ولذلك فإن اختلاس الاشياء المحجوز عليها قد يكون بتبيد هذه الاشياء أى بالتصرف فيها بالبيع أو بالمقايضة أو باستهلاكها أو بإتلافها ،

(١٣) أنظر نقض ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٦ رقم ١٨ ص ٧٥ ؛ نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ٣٧ ص ١٦٦ ؛ نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢ ؛ نقض ١٦ مايو سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ٩٩ ص ٤٠٦ ؛ نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٠٨ ص ٤٦٥ .

(١٤) أنظر نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٢٨١ ص ٣٢٥ ؛ نقض ٥ ديسمبر ١٩٣٢ جـ ٣ رقم ٤٩ ص ٥٧ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا استتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الاشياء المحجوزة ومن عدم معارضته لأخيه فى التصرف فى تلك الاشياء أن هناك اتفاقا بين الاخرين على تبديدها فهذا الاستتاج فضلا عن كونه مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع فإنه لا غبار عليه لأن الاتفاق لا يستلزم عملا إيجابيا من جانب الشريك ، بل يكفى لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا ^(١٥) ، كما قد يتم الاختلاس بإخفاء الاشياء سواء من أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحققتها ^(١٦) .

ولما كان المتهم حارسا على ماله المحجوز عليه ، فإنه يلتزم بالمحافظة على المال وتمكين السلطة العامة والدائن الحاجز من اتخاذ الاجراءات التى يقتضيها الحجز ، فإذا أخل بهذه الالتزامات فكان من شأن ذلك عرقلة التنفيذ تحقق الاختلاس بذلك .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت أن المتهم عين حارسا على الاشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا

(١٥) أنظر نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٩٩ ص ٤٠٣ .

(١٦) أنظر نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٧ رقم ١٥٣ ص ٨١٢ .

من أن يترقب حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له تعمد الغياب في يوم البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها فهذا يكفي لسلامة حكمها بالادانة (١٧) ، كما قضى بأن عدم وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفي نية الاختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وأن المحضر بحث عنه في محل الحجز فلم يجده فإن ذلك مما يتوافر به فعل الاختلاس (١٨) .

كما قضى بأنه ليس للحارس أن يتصرف في المحجوزات لأي سبب بغير الطريق الذي رسمه القانون فتسليمه المحجوزات الى وكيل الحاضرة اخلاصا بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائي (١٩) ، كما قضى بأنه من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز عليه الى المحضر يوم البيع فإذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعله من العلة وجب على الحارس أن يرشد المحضر الى مكان وجوده إن لم يستطيع احضاره الى المكان الذي كان فيه ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز

(١٧) أنظر نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٨ ص ١٦ .

(١٨) أنظر نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢ ص ١٤ .

(١٩) أنظر نقض ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ٤٠

ص ١٩١ .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس ، فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبدداً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقييل فى سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء (٢٠) ، كما قضى بأن توقيع الحجز يجعل الاشياء المحجوز عليها تحت يد السلطة العامة ويجعل من واجب الحارس تقديمها لها عند الاقتضاء بمجرد الطلب ، فامتناعه من ذلك فيه تغيير فعلى لصفته ورفع ليد السلطة العامة ، وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس (٢١) .

وإذا كان عدم تقديم المحجوزات فى اليوم المحدد للبيع يعد قرينة على اختلاسها ، إلا أن هذه القرينة ليست قاطعة إذ يجوز للحارس أن يدحضها بإقامه الدليل على أن تقديم الاشياء المحجوزة مرجعه سبب خارج عن ارادته كسرقتها أو هلاكها بقوة قاهرة أو حادث فجائى .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا دفع الحارس المتهم باختلاس محجوز بأن مستأجر الاطيان التى تقوم عليها الزراعة المحجوزة هو الذى حصدها ونقل المحصول على غير ارادته ورضائه ، وأنه شكاً هذا الامر للبوليس وطلب اليه أن يسلمه المحصول ليتمكن من تسليمه الى الصراف

(٢٠) أنظر نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٧ ص ٣٦٣ .

(٢١) أنظر نقض ١٧ اكتوبر ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٩٧ ص ٣٥١ .

فى اليوم المحدد للبيع فلم يجب طلبه ، ولم تستمع المحكمة الى هذا الدفع وتحققه بل اعتبرت الحارس مختلسا لأن المحصول لم يؤخذ منه كرها أو خلسة ، فذلك اخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم (٢٢) .

ولا يلتزم الحارس قانونا بنقل المال المحجوز عليه من مكان الحجز الى المكان المحدد للبيع ، بل كل ما يلزم به هو تقديم الاشياء للمحضر بمحل حجزها فى اليوم المحدد للبيع .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الحارس على الاشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقل هذه الاشياء من محلها الى السوق أو الى محل أصلح لبيعها فيه ، بل كل ما عليه هو تقديم الاشياء للمحضر بمحل حجزها فى اليوم المحدد لبيعها ، فإذا قرر الحارس أن الاشياء المحجوزة موجودة ولكنه امتنع عن نقلها من محلها الى محل آخر إجابة لطلب المحضر فهذا الامتناع لا يمكن اعتباره تبديدا إذ لا اختلاس فيه مادامت الاشياء موجودة ولا عرقلة للتنفيذ لأن امتناعه عن نقل تلك الاشياء من حقه (٢٣) .

(٢٢) أنظر نقض ٧ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٦٩ ص ١٥٥ .

(٢٣) أنظر نقض ٤ يونية سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٦٠ ص ٣٤٨ ؛ نقض

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٦٠ ص ٣٢٥ ؛ نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم

٩٤ ص ١٣١ ؛ نقض ٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٥٤ ص ٢٢١ .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

ويلاحظ أن عدم الزام الحارس بنقل الشيء المحجوز عليه الى المكان المعين لبيعه فيه ليست علة تجنب مصاريف الاشياء المحجوز عليها فقط ، ولكن يضاف الى ذلك أن مطالبة بأن يذهب بالشيء المحجوز عليه الى جهة أخرى غير التي حصل فيها الحجز تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل فى ذلك فضلا عن المصاريف عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها^(٢٤).

ولا يلتزم الحارس بتقديم الشيء المحجوز عليه إلا الى المحضر باعتباره الموظف العام المختص بإجراءات التنفيذ التى يقتضيها الحجز ، أما إذا امتنع عن تقديمه الى شخص سواه طالبه بذلك فلا يتحقق الاختلاس بهذا الامتناع^(٢٥) ، كما أن الحارس لا يلتزم بتقديم الشيء المحجوز عليه فى تاريخ سابق على اليوم المحدد للبيع ، فإذا بحث الحاجز أو المحضر عن الشيء فى ذلك التاريخ فلم يعثر عليه فلا تقوم الجريمة طالما أنه موجود ويمكن تقديمه حينما يحل التاريخ المحدد لبيعه^(٢٦).

(٢٤) أنظر نقض ٨ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٠٠ ص ١٤٧ .

(٢٥) أنظر نقض ١٢ ابريل سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٦٩ ص ٨٣١ ؛

نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٣٨١ ص ١٠٤٦ ،

(٢٦) أنظر نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم

١٠١ ص ٤٦٧ ؛ نقض ٨ يناير سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٨ ص ٧٥ .

ولا ينفي الاختلاس سداد الجاني دينه بعد ارتكاب فعله (٢٧) ، أو صدور حكم ببطان الحجز (٢٨) ، كما لا ينفي الجريمة أن يكون للمتهم شركاء في الدين المحجوز من أجله طالما أنه الحارس على ما حجز عليه (٢٩) . كما لا ينفي الاختلاس أن يكون الجاني غير مدين للحاجز أو يعتقد ذلك إذ كان يحب عليه أن يحترم الحجز ويتخذ في ذات الوقت الاجراءات التي يرفعه بها عن ماله ، والقول بغير ذلك معناه أن يصرح للمالك بأخذ حقه بنفسه (٣٠) ، ومن باب أولى فإنه لا ينفي الاختلاس أن يتبين للحارس أن بعض الاشياء التي وقع الحجز عليها غير مملوكة له فيردها الى مالكيها ، إذ يتنافى ذلك مع الاحترام الواجب للحجز ، وقد كان يتعين على الحارس المحافظة على المحجوز ريثما يقضى للمالك بحقه بناء على دعوى استرداد يقيمها (٣١) .

(٢٧) أنظر نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤١ ص ٤٣ ؛ نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ج ٦ رقم ١٨ ص ٢٠ ؛ نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥ رقم ٢٢ ص ٦١ .

(٢٨) أنظر نقض ١٩ مارس سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٨ رقم ٧٦ ص ٣٥٣ .

(٢٩) أنظر نقض ٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٧ رقم ٨٥ ص ٢٨١ .

(٣٠) أنظر نقض ٤ ابريل سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٩٧ ص ٢٠٢ .

(٣١) أنظر نقض ٣١ أكتوبر ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١١ رقم ١٤٣ ص ٧٤٨ ؛ نقض ٢٨ ابريل ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢ .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

المطلب الثالث

القصد الجنائي

٨٩ - عناصر القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية ، ولذلك فإن ركنها المعنوي يتخذ صورة القصد الجنائي ، ويشترط لتوافر القصد الجنائي وجود عنصرى العلم والارادة ، وعليه فإن توافر الخطأ لا يكفى لقيام الجريمة^(٣٢).

وترتبيا على ذلك فإذا لم يقدم الحارس الاشياء المحجوز عليها الى المحضر فى اليوم المحدد للبيع وثبت أن مرجع ذلك الى مرضه أو عدم علمه بيوم البيع أو هلاك الشئ المحجوز عليه لقوة قاهرة أو إهمال الحارس فى المحافظة عليه فإن القصد لا يتوافر لديه .

٩٠ - (أولا) العلم :

ينبغى أن يعلم الجانى بوجود الحجز و بيوم البيع الذى يتعين عليه تقديم المال المحجوز الى المحضر ، فإن كان لا يعلم إما لسبق التصالح مع دائته الذى لم يكن قد تنازل عنه بعد ، أو بالغاء أمر الاداء الذى وقع الحجز تنفيذا له فإن القصد الجنائي لا يعد متوافرا لديه لأن عدم تقديمه المال لم

(٣٢) أنظر نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٠٧ ص ٥٢ ؛ نقض

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ج ١ رقم ٣٢٢ ص ٣٨٠ .

..... جريمة التبيد

يكن مقصوداً به عرقلة اجراءات التنفيذ . وينبغي بعد ذلك أن يكون عالماً
بيوم البيع على سبيل اليقين مما مؤداه أن يكون قد أعلن به رسمياً وتحققت
المحكمة من علمه حقيقة ، فإذا ما ثبت لديها أن هذا العلم لم يتوافر في حق
الحارس كان القصد الجنائي لديه غير متحقق .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه إذا كان الحكم لم يقل في ادانة المتهم إلا
أن الجريمة المنسوبة اليه قد توافرت أركانها وقام الدليل عليها من عدم تقديم
الاشياء المحجوزة للبيع في اليوم المحدد لذلك فإن هذا لا يكفي لأن تقام
عليه الادانة إلا إذا كان المتهم عالماً بيوم البيع ثم تعمد عدم تقديم
المحجوزات فيه (٣٣) ، كما قضى بأن الحارس المتهم بالتبيد لا يجديهِ أن
يدفع بعدم علمه بيوم البيع إلا إذا كان كل المنسوب اليه أنه قصر في تقديم
الاشياء المحجوزة الى المحضر يوم البيع ، أما إذا ثبت أنه تصرف في الاشياء
الموكلة اليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون لجريمة التبيد حتماً ولا
يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد أخطر باليوم المحدد للبيع أم لم
يخطر (٣٤) ، كما قضى بأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل

(٣٣) أنظر نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٩ ص
٢٠٣ .

(٣٤) أنظر نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٧٠ ص ٦٥٦
؛ نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ رقم ١٨٤ ص ٨٦٢ ؛
نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ٢٨ ص ١٣١ .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

المحبوزات من المحل الذي حبزت به الى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يخطره بهذا النقل وأن هذا الاجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحبوزات فإنه لا يجدى المتهم ما يثبته من جمدل حول عدم وصول إخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذي حدد أخيرا لبيع الاشياء المحبوزة وبصدد وجود الاشياء لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً (٣٥) .

وإذا كانت محكمة النقض قد رددت مرارا بأنه فى الحالات التى يكون فيها علم الحارس باليوم المحدد للبيع لازما لتوافر القصد الجنائى لديه فإن القول بثبوت هذا القصد لا يجوز أن يبنى على مجرد الظن والافتراض ، فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحتة فإنه يكون قاصرا ، إذ مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها (٣٦) .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الاشياء المحبوزة أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحبوزات فى هذا اليوم ، فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى ثبوت هذا العلم على الاعلان الذى تسلمه شيخ البلدة فى

(٣٥) أنظر نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ٢٥٩ ص ٦٨١ .

(٣٦) أنظر نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١٢ ص ٥٩ .

..... جريمة التبديد

غياب المتهم واكتفت به باعتباره إجراء قانونيا كافيا للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا مع أن مثل هذا الاعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم فإن حكمها بإدانته تأسيسا على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه (٣٧).

كما قضى بأنه إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع وكانت المحكمة قد اكتفت في قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر في التبديد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانونا ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه إذ يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم (٣٨).

ويلاحظ أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع دفع موضوعي لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض (٣٩).

(٣٧) أنظر نقض ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٢٠٩ ص ٦٤٠ .

(٣٨) أنظر نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٢٦٩ ص ٧٠٢ .

(٣٩) أنظر نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٨٣ ص

٩١ - (ثانيا) الإرادة :

يتعين أن تتجه إرادة الجاني صوب عرقلة التنفيذ على الشيء المحجوز عليه ، فلا يتوافر القصد إذا ثبت أن الحارس لم يقصد ذلك و إنما نقل الأشياء من موضعها للمحافظة عليها . ولا محل للكلام على القصد إذا سقط الحجز بالوفاء بالدين ، أو بإيداعه في خزانة المحكمة على ذمة الدائن أو بتصالح المدين أو اتفاقه مع الدائن .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا أودع المدين المبلغ المحجوز من أجله بخزانة المحكمة بعد أن انقص منه ما اعتبره حقا ثابتا له بمقتضى حكم نهائى صادر لمصلحته على الحاجز أو إذا أودع المبلغ المحجوز من أجله معلقا صرفه على شرط يعتقد أن له الحق فى اشتراطه فلا يقبل قانونا استخلاص توافر نية التبيد لديه إذا هو تصرف فى الشيء المحجوز لا من نقص المبلغ الذى أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المبلغ المودع على شرط ، بل فى هاتين الصورتين تكون نية التبيد منعدمة ولا عقاب^(٤٠).

وإذا اخطأ الجاني فى فهم قواعد التنفيذ المدنية ، كما لو جهل بوجود الحجز أو تعيينه حارسا أو لم يعلم باليوم المحدد للبيع فإن القصد الجنائى لديه لا يعد متوافرا ، أما الجهل بأحكام وقواعد قانون العقوبات فلا ينشئ

(٤٠) أنظر نقض ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٨ من ٢

..... جريمة التبيد

القصد .

وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه إذا ثبت أن الحارس حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الأداء الذي وقع نفاذاً له فإن القصد الجنائي لا يكون متوافراً^(٤١) ، ولكن لا يرفع عن الحارس المدين مسئوليته عن الاختلاس اعتقاده بحق براءة ذمته من الدين المحجوز عليه من أجله ، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع ، بل عليه أن يحترم الحجز وله أن يرفع اشكالا في التنفيذ لدى المحضر المكلف البيع ليأخذ طريقه القانوني^(٤٢) .

فإذا ثبت توافر القصد ، فلا عبرة بالبواعث على ارتكاب الجريمة ، وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن الحارس على مواشى محجوز عليها من قبل القضاء الاهلى إذا امتنع عن تقديمها الى المحضر فى اليوم المحدد لبيعها بحجة أن هذه المواشى تابعة لأرض محجوز عليها حجزاً عقاريا من المحكمة المختلطة وتعين هو أيضا من قبل المحكمة المختلطة حارسا على تلك الارض

(٤١) أنظر نقض ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ .

(٤٢) أنظر نقض ٤ ابريل سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ رقم ١٩٧ ص ٢٠٢ ؛ نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ جـ ٦ رقم ٨٩ ص ١٢٣ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

وما عليها من زراعة وما يتبعها من مواش والآت زراعية الى غير ذلك من المنقولات المعدة لخدمة الارض الزراعية مما يعده القانون عقارا بالتخصيص لا يمكن بيع شيء منه منفصلا عن الارض - هذا الحارس يعتبر مبدأ في هذه الصورة ، ولا يزخر عنه هذه الجريمة احتجاجه بمسئوليته عن تلك الاشياء أمام القضاء المختلط لأن واجبه بصفته حارسا قضائيا مسئولاً أمام الدائن الاجنبى عن المحافظة على الاشياء الموضوعة تحت حراسته ينتهى عند ابلاغ المحضر الأهلى أن الاشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الأشكال الى الجهة المختصة بالفصل فيه لترى فيه رأيها وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسئوليته (٤٣).

والبحث فى توافر القصد الجنائى بحث فى مسألة موضوعية الفصل فيها لقاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض مالم يكن هناك تضارب صريح بين الوقائع الثابتة فى الحكم والنتائج التى استخلصتها المحكمة (٤٤).

ولا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الاشياء المحجوز عليها ، بل يكفى أن يكون فى عبارته ما يدل على هذا

(٤٣) أنظر نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٥ ص ٥٩٩ .

(٤٤) أنظر نقض ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٩ ص ٢٠٦ .

..... جريمة التبيد

المعنى بأن كانت الوقائع الثابتة به تكشف بجلاء عن نية المتهم فى منع التنفيذ أو عرقلة . ولذلك فإنه يعد بيانا كافيا لركن القصد الجنائى أن يذكر الحكم مثلا أن المتهم امتنع عن تقديم الشيء المحجوز عليه للمحضر يوم البيع دون إبداء أى عذر^(٤٥) ، أو أن المحضر توجه الى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أن هذا الشيء غير موجود^(٤٦) .

٩٢ - تمام الجريمة :

تعتبر جريمة اختلاس المحجوزات من المالك المعين حارسا عليها متكاملة إذا استوفت الأركان الثلاثة السابق بيانها، وهذه الجريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع الاختلاس الذى تبدأ منه مدة سقوط الدعوى العمومية . ولا يشترط أن يكون الحاجز على علم بوقوع الجريمة ، إذا أن علم المجنى عليه ليس شرطا فى تحقق الجريمة ووقوعها .

وإذا تعذر تحديد يوم الاختلاس اعتبر تاريخ محضر التبيد تاريخا لبداية الجريمة إلا إذا قام الدليل على وقوع الاختلاس فى تاريخ سابق^(٤٧) . وتطبيقا لذلك فقد قضى بأن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة

(٤٥) أنظر نقض ٢ إبريل سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢٨ ص ٣٠٧ .

(٤٦) أنظر نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١ رقم ٦٢ ص

١٨١ .

(٤٧) أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

تتم بمجرد عدم تقديم الاشياء ممن هى فى عهده للمكلف يبيعها فى اليوم
المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ (٤٨).

ولا يعفى المتهم من العقاب قيامه بعد ذلك باظهار الاشياء المحجوزة
وتقديمها للمحضر يوم البيع ، أو تصالحه مع الدائن الحاجز أو إيداء
استعداده لسداد الدين المحجوز من أجله أو حتى سداده لهذا الدين
فعلا (٤٩).

(٤٨) انظر نقض ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣ رقم ٨ ص ١٦ .

(٤٩) انظر نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٩ ص ٥٧ ؛ نقض

٢٤ ابريل ١٩٣٣ ج ٣ رقم ١٠٨ ص ١٧٢ ؛ نقض ٤ فبراير ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة

النقض س ٣ رقم ٢٥٦ ص ٦٨٨ ؛ نقض أول نوفمبر ١٩٥٠ س ٦ رقم ٣٧٤ ص ١٢٧٩ .

المبحث الثانى عقوبة الجريمة

٩٣ - نوع ومقدار العقوبة المقررة :

رصد المشرع لجريمة اختلاس الاشياء المحجوزة عليها نفس العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة أى الحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولم ينص المشرع على عقاب الشروع فى ارتكاب هذه الجريمة ، وذلك لأن الشروع غير متصور .

ويعد اختلاس المحجوزات الواقع من مالها جريمة مماثلة لخيانة الأمانة ، بالتالى لجريمة السرقة والنصب فى تعيين أحكام العود المنصوص عليها فى المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ عقوبات (٥٠) .

ولا محل لإعمال القيد المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ عقوبات وذلك لأن عدوان الفاعل لم يقتصر على حق الحاجز وإنما تعداه الى حق السلطة العامة التى أوقعت الحجز .

(٥٠) انظر نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٦٨ ص ٢٤٣ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

أحكام النقص

أولاً - أشياء محجوز عليها :

١ - بطلان الحجز لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها
لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية .

كون الحجز قد وقع باطلاً لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب
اتباعها فيه لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن المختلس .

(نقص ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ طعن)

رقم ٩١ سنة ٢ قضائية)

٢ - عدم جواز تنفيذ الدائن لأحد ملاك العين الموضوعة تحت
الحراسة القضائية على تلك العين مباشرة بل عليه أن ينفذ تحت يد
الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير :

لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة
القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب في
هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريقة حجز ما للمدين
لدى الغير ، وإذا كان الحارس قد تصرف في ثمن المحصولات في الوجوه
التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف
أية مسئولية جنائية ، لاسيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً

..... جريمة التبيد
.....

على الارض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن
الحاجز .

(نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ١٤١٣ سنة ٢ قضائية)

٣ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من
جهة الاختصاص .

إن الحجز ما دام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الاحترام ليس
لأحد الاخلال به ومن يدعى بطلانه فعليه أن يرفع أمر ذلك للقضاء لا أن
يخل بالحجز ويختلس الاشياء المحجوزة فإذا أقدم على إختلاسها فجريمة
إختلاسها تتحقق هنا وهي في ذاتها جريمة ضارة سواء أطلب الحاجز
تعويضا عن الإختلاس أم لم يطلب .

(نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ طعن

رقم ٨٥٩ سنة ٣ قضائية)

٤ - خلو الحكم من تاريخ توقيع الحجز وأسم المحكمة التي
أوقعته لا يطعن في صحته .

إذا عني الحكم الذي يعاقب على جريمة التبيد بذكر التاريخ

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

الجوهري فى القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد فإن خلوه من تاريخ توقيع الحجز وأسم المحكمة التى أوقعتة لا يطعن فى صحته وإن كان الأصوب على كل حال أن يعنى الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الحجز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز أصلاً أو بتاريخ وقوعه .

(نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ طعن

رقم ٢٠٨٨ سنة ٣ قضائية)

٥ - بطلان الحجز لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها لا ينفى سوء القصد ولا يرفع المسئولية الجنائية .
إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المنقولات لا تبیح إختلاس هذه المحجوزات بل الواجب دائماً احترام الحجز و لو كان قد وقع باطلاً .

(نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ٢٥١ سنة ٨ قضائية)

٦ - وجوب احترام الحجز ما دام قائماً ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص .

إن توقيع الحجز الإداري بصورة مخالفة لتعليمات إدارية لا يتنافى مع وقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لأن الحجز يجب دائماً احترامه ما دام قائماً ولم يقض بطلانه .

(نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ٥٦ سنة ٩ قضائية)

٧ - الحكم بإبطال المرافعة في دعوى تثبيت الحجز لا ينسحب أثره على محضر الحجز التحفظي .

إذا وقع المؤجر حجزاً تحفظياً على زراعة المستأجر وفاء لما هو مستحق له من الأجرة وكلفه الحضور أمام المحكمة ليسمع الحكم بالزامه بدفع الأجرة وتثبيت الحجز ، ثم تخلف الحاجر عن الحضور فطلب المحجوز عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة الى ذلك ، ثم جدد الحاجر دعواه فحكمت له المحكمة بإلزام المدعى عليه بالأجرة وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزاً تنفيذياً فإن تصرف المدعى عليه بعد ذلك في الشيء المحجوز يعد إختلاسا له ، والقول بأن جريمة الإختلاس لا قوام لها في هذه الحالة لأن الحكم الذي صدر بإبطال المرافعة ينسحب على الحجز فيهدمه قول غير صحيح ، إذ بطلان المرافعة مقصور أثره على دعوى صحة الحجز وصحيفتها ولا يتعداها الى محضر الحجز وكل ما كان للمدعى عليه أن

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

يتمسك به هو أن دعوى تثبيت الحجز قد جددت بعد الميعاد المحدد لرفعها في القانون (المادة ٦٧٦ مرافعات) ولو أن ذلك سببه الدعوى التي انتهت بالحكم بإبطال المرافعة ، ولكن هذا الدفع يجب أن يكون إيدأؤه في الدعوى المدنية المجددة ، فإذا هو لم يبد فيها وانتهت بالحكم بصحة الحجز قبل وقوع الإختلاس فإنه لا محل للتمسك به بعد ذلك .

(نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ طعن

رقم ١٦٩٠ سنة ٩ قضائية)

٨ - شرط قيام الحجز وضع الأشياء التي حجز عليها تحت يد حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها .

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلصة محجوزا عليها من الجهة القضائية أو الإدارية وأول شرط لقيام الحجز أن توضع الأشياء التي حجز عليها تحت يد حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها ، ويستوى في الحارس أن يكون المالك المحجوز أو غير المالك ، فإن هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للحجز ولا يعتبر له وجود له بدونها ، فإذا كان من أوقع الحجز محضرا كان أو صرافا لم يعين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لإقامة الحارس ، فإن هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس

- تعتبر غير محجوزة ، وتصرف مالکها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب ،
واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحکم هي أن الصراف عندما أوقع الحجز
على المحصولات لم يجد من يقبل الحراسة عليها فبقيت بدون حارس حتى
استلمها صاحب الأرض وفاء للاجرة المستحقة له عند المستأجر المالك
للمحصولات المذكورة فذلك لا يعتبر إختلاسا معاقبا عليه .

(نقض ٨ يناير سنة ١٩٤٠ طعن)

رقم ٣٥١ سنة ١٠ قضائية)

٩ - ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين
حارسا عليه لا يمكن مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به .
إن الحجز قضائيا كان أو إداريا ، على اعتبار أنه حبس ما فى حوزة
الشخص من المال يوضعه تحت يد السلطة العامة التى خولها القانون الأمر
به ، لا يكون له أثر فى الوجود إلا عند نقل المال المراد حجزه من يد حائزه
وتسليمه الى جهة إختصاص فى شخص من ينصبه المأمور المكلف بالحجز
حارسا ليضع هو يده عليه ، ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى الحجز فيه
فإذا لم يعين حارس ، وكانت الإجراءات فى الحجز قد وقفت عند ترك المال
المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارسا عليه فإن صاحب
المال لا يمكن فى هذه الحالة مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به ،

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

لأنه إنما يكون قد تصرف فى ماله الخاص له الذى لم تحبس يده عنه ، فهو بذلك لا يكون معتديا على حجز قائم وبالتالي لا يكون معتديا على السلطة العمومية المختصة بتوقيع الحجز .

(نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ طعن

رقم ٤١٢ سنة ١٠ قضائية)

١٠ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من

جهة الاختصاص .

إن الحجز متى أوقعه موظف مختص فإنه يكون مستحقا لاحترام الذى يقتضيه القانون بنصه على معاقبة كل من يتجارى على إختلاس الاشياء محجوزة وذلك على الاطلاق ولو كان الحجز مشوبا بما يبطله مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، فإذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحاجز فإن ذلك لايرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف فى المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من اتخاذ الطرق القانونية فى سبيل إرجاع الأمور الى نصابها الصحيح .

(نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ طعن

رقم ٧٢١ سنة ١١ قضائية)

١١ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من

..... جريمة التبيد

جهة الاختصاص .

لا يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا أن يقع الحجز صحيحا مستوفيا لكل الشرائط القانونية ، بل يصح العقاب عليها ولو كان الحجز مشويا بما يطله ما دام لم يقض ببطلانه قبل وقوع الإختلاس فيقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره ولا يشفع له إنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه ، فإن أخذ الإنسان حقة بنفسه غير جائز وأخذ المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعته .

(نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ طعن)

رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ قضائية)

١٢ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من

جهة الاختصاص .

إن القانون يوجب احترام الحجز ما دام قائما ولم يصدر حكم بإبطاله ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة إختلاس الاشياء المحجوزة الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز ، قضائية كانت أو إدارية ،

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله لأن فى أخذ المالك حقه بنفسه وفى إختلاس متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التى أوقعته ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين مع علمهم بالحجز واليوم المحدد للبيع قد عمدوا تعطيل التنفيذ بعدم تقديمهم الأشياء المحجوزة لبيعها ، وأورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ذلك ، فإنه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بإدانتهم ولا يشفع لهم اعتقادهم براءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله لتخالصهم مع الحاجز ، فإن هذا الاعتقاد لا يسوغ لهم الاعتداء على الحجز ، والتمسك به لا يلزم المحكمة بأن تحققه مادام التخالص قبل توقيع الحجز ليس من شأنه أن ينفى جريمة الإختلاس .

(نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ٣٠٤ سنة ١٣ قضائية)

١٣ - وجوب احترام الحجز التحفظى ولو لم يحكم بتثبيته أو

لم يعلن به ذوو الشأن فى الميعاد القانونى .

إن الحجز التحفظى متى وقعه الموظف المختص يكون واجب الاحترام

ولو لم يحكم بثبوتيه ، أو لم يعلن به ذوو الشأن فى الميعاد القانونى وذلك ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ طعن)

(رقم ٥٣ سنة ١٣ قضاية)

١٤ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض بطلانه من جهة الاختصاص .

إن الادعاء بطلان الحجز الموقع على المزروعات لتوقيعه عليها قبل الألوان لا يبرر الاعتداء على الحجز ، فكل حجز واجب الاحترام ولو كان باطلا ما دام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه .

(نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ طعن)

(رقم ١٣٠ سنة ١٣ قضاية)

١٥ - ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذى لم يقبل أن يعين حارسا عليه لا يمكن مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به .

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون هناك حجز قائم ، والحجز قضائيا كان أو إداريا - لا يتصور قيامه قانونا إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت يد الحارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها إذ ذلك هو

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

المظهر الخارجى للحجز حتى يعتبر له وجود ، وإذن فإذا كان الصراف بعد أن أوقع الحجز على زراعة المتهم طلب اليه أن يتسلمها ليكون حارسا عليها فرفض فتركها فى عهده دون أن يعين عليها حارسا فإن تصرف مالكها فيها لا عقاب عليه .

(نقض أول يونية سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ١١٥٠ سنة ١٢ قضائية)

١٦ - عدم اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع

الدين إنما قرر لمصلحة المدين ولا يصح التمسك به إلا له وحده .

إن المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات حين نصت على وجوب اشتغال

محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين قد علق ذلك على

شرط أن يكون الحجز حاصلًا فى نفس محل المدين أو بحضوره ، فإذا كان

الثابت الحكم أن الحجز وقع على زراعة قطن قائمة فى الغيط ويغير حضور

المدين فإن التنبيه المذكور لا يكون لازما ويكون الحجز صحيحا . مع ذلك

فإن البطلان الناشئ عن عدم اشتغال محضر الحجز على مثل هذا التنبيه

إنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التمسك به إلا له هو وحده .

(نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥ طعن

رقم ٦٤٠ سنة ١٥ قضائية)

١٧ - معاون الأوقاف لا صفة له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها .

إن معاون الأوقاف لا صفة له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها ، فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تبديد هذه الأشياء استناد الى أن هذا المعاون قد توجه يوم البيع فلم يجد المحجوزات فى محل حجزها ، فإن إدانته على هذا الاساس لا تكون صحيحة .

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ طعن)

رقم ١٧ سنة ١٩ قضائية)

١٨ - اعتقاد المتهم لأسباب مقبولة أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى أوقعه و أن الحاصلات لم تعد محجوزة يوجب الحكم بالبراءة .

إذا كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم فى إختلاس حاصلات محجوز عليها تحفظياً لعدم توافر أركان الجريمة ، إذ الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظى ، ثم لم يطالب المتهم بإيجار لإطيان المحجوز على حاصلاتها بل طالبه بريعتها مما جعل المتهم يعتقد أن الحاجز تنازل عن الحجز الذى أوقعه وأن الحاصلات لم تعد محجوزة ، ثم جاءت المحكمة لإستتافية فأدانت المتهم مع تسليمها بهذه الظروف فإنها تكون قد أخطأت

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

تطبيق القانون .

(نقض ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ طعن)

رقم ١٧٦ سنة ١٦ قضائية)

١٩ - عدم اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع

الدين إنما قرر لمصلحة المدين ولا يصح التمسك به إلا له وحده .

إن المادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠

المعدل بذكرينو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ إذ نصت على أن توقيع الحجز لا

يمكن إجراؤه إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والإنذار

بالحجز الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه ، مهما كانت صفته

، فإنها لم ترتب على عدم التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز أن يكون الحجز

باطلا من تلقاء نفسه ، بل أن اشتراط حصول التنبيه والإنذار إنما قرر لمصلحة

المدين فهو وحده صاحب الحق في التمسك بالبطلان الذي ينشأ عن عدم

التنبيه عليه أو إنذاره بالحجز ، وإذن فغير صحيح القول بأن محاضر الحجز

غير المسبوقة بالتنبيه بالدفع والإنذار تعتبر كأنها لم تكن .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ طعن)

رقم ٢٠١ سنة ١٩ قضائية)

٢٠ - عدم قيام الحجز إلا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من ينوب عنه .

الحجز هو رفع يد واضع اليد عن الأشياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارس الى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع أو بإسقاط الحجز وذلك يقتضى حتما تعيين الأشياء المحجوزة واتخاذ الإجراءات القانونية التى تؤدى الى رفع يد حائزها عنها ونقل حيازتها الى الحارس المعين وإعلام ذوى الشأن بذلك كله مما لا يمكن إتمامه على الوجه المطلوب إلا بمشاهدة المنوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من ينوب عنه فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح إعلان برسول دون مخاطبه المراد اعلانه أو من يصح قانونا تسليمه لإعلان نيابة عنه ، وإذن فإذا كانت أوراق الحجز قد تضمنت على خلاف الحقيقة أن الصراف انتقل الى محل الحجز وأعلن من قال بإعلانهم فذلك منه تزوير معاقب عليه .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ طعن)

رقم ٢٠١ سنة ١٩ قضائية)

٢١ - معاون الأوقاف لا صفة له قانونا فى طلب الأشياء المحجوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا فى التنفيذ عليها .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

مندوب وزارة الأوقاف لا صفة له بمقتضى القانون فى مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو فى المطالبة بالمحجوز لبيعه تنفيذا للحجز ، وإذن فإذا أقامت المحكمة قضاءها بإدانة المتهم بالإختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لمندوب الأوقاف فإنها تكون قد أقامت الادانة على غير أساس .

(نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ طعن

رقم ١٤٣ سنة ١٩ قضائية)

٢٢ - تسليم الشيء المحجوز الى الحارس ولو كان من المثليات يمنع من الادعاء بعد ذلك بجهالته وعدم تمييزه .

متى كان الشيء المحجوز قد سلم الى الحارس فإنه يتعين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من المثليات أو كانت له نظائر لدى الحارس فلا يحق للحارس أن يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه ، وإذا فادعاء المتهم بأن محضر الحجز جاء خاليا من البيانات الدالة على المحجوز وأن عنده نظائر لهذا الشيء فلا يعرفه من غيره - ذلك لا يعتد به .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ طعن

رقم ١٥٧٨ سنة ١٩ قضائية)

٢٣ - بطلان محضر الحجز الإدارى إذا لم يعين الحارس ولم

..... جريمة التبيد

تسلم اليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة .

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتبساً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، و لا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة و حدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً لإنعقاد الحجز إداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتتقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أميناً مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم اليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإداري لا ينعقد ويكون العيب الذي يلحق محضره في الصورة هو عيب جوهري يطله ، مما لا مجال معه لتطبيق أي من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ طعن)

رقم ٦٩٩ سنة ٣٥ قضائية)

٢٤ - اختلاس أشياء محجوزة - السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

يؤثر في قيامها .

السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء
المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها .

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٧٤)

٢٥ - دفع المتهم بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله لا
تأثير له فى مسئوليته عن التبديد ما دام المحجوز ضده الوحيد والحارس .
إن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء فى الدين المحجوز من
أجله ليس من شأنه أن يؤثر فى مسئوليته عن فعله ما دام المحجوز ضده
الوحيد والحارس على ما حجر عليه .

(نقض ٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٢٨١)

٢٦ - عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إدارياً - عدم انعقاد
الحجز الإدارى - لا محل لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ عقوبات -
مجال المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على الحجز القضائى .

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور

..... جريمة التبيد

على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائي يصح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتبسا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها فأوجب دائما لإبعاقد الحجز إداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم اليه الأشياء المحجوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإداري لا ينعقد ويكون العيب الذي يلحق محضره في الصورة هو عيب جوهري يطله ، مما لا مجل معه لتطبيق أي من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٥٣٢)

٢٧ - تبديد أشياء توقع الحجز عليها لمصلحة الضرائب - قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع الحجز من أجلها - قيام مسئولية المتهم عن جريمة التبيد - المادة ٣ من قانون الحجز الإداري الصادر في

١٨٨٠ / ٣ / ٢٥ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

لا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التى أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الاداء فوراً ما دام الحجز قائماً وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ .

(نقض ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٧٣٣)

٢٨ - نص المادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى

- عدم سريانه على اجراءات الحجز والبيع التى تمت قبل صدوره .

إن المادة ٢٠ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ من يونية ١٩٥٥ والتى اعتبرت الحجز الإدارى كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على اجراءات الحجز والبيع التى تمت بعد صدوره .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ١٣١٧)

٢٩ - حكم المادة ٥١٩ مرافعات مقصور على الحجز القضائى -

عدم سريانه على الحجز الإدارى .

..... جريمة التبيد

إن مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الاداري الذي نظمة الشارع بتشريعات خاصة .

(نقض ٣١ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٥٣٥)

٣٠ - نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - عدم سربرانه على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره - عدم اعتبار هذا النص من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ قانونا أصلا للمتهم إذا لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب .

لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ٥٩١ / ١ من قانون المرافعات قانونا أصلا للمتهم إذا لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص جزائي أورد حكما خاصا باعتبار الحجز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن يتم إجراء البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على الحجز الماضية والوقائع السابقة على صدوره .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

(نقض ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٥٣٥)

٣١ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة شرط في انعقاد
الحجز الإداري - لا محل للأخذ بنصوص قانون المرافعات في هذا الصدد .
أوجب الشارع دائما لإنعقاد الحجز لإداري تعيين حارس على
الأشياء المحجوزة لتتقل الى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن
ثم يصبح أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه هذا الحجز ، ولا يسوغ في تقدير
المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء
محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها
في المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لإنعقاد الحجز
الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة
الأشياء المحجوزة .

(نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٦٠)

٣٢ - إختلاس أشياء محجوزة م ٣٢٣ ع . عناصر الواقعة
الاجرامية ؟ أشياء محجوزة حجز تحفظي - وجوب احترام الحجز
التحفظي ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في المعيار

..... جريمة التبيد
.....

القانونى مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

إن الحجز التحفظى الذى توقع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بتبتيه أو لم يعلن به ذوو الشأن فى المعياى القانونى ما دام لم يصدر حكم بطلانه .

(نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٩٣٧)

٣٣ - صورة الحجز أو كونه شكلى لا يبرر الاعتداء عليه مادام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه .

الدفع بأن الحجز شكلى وصورى لا يبرر الاعتداء على الحجز مادام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه .

(نقض ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٣٠)

٣٤ - عدم بيان الحكم تاريخ الحجز - عدم بيان أهمية هذا القصور أمام المحكمة الاستئنافية وذكر الحكم تاريخ التبيد - لا عيب .

لا يشترط ذكر تاريخ الحجز فى الحكم الصادر بالعقوبة ما دام تاريخ التبيد مذكورا فيه ، وما دام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء بالإدانة أو البراءة .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٣٥٧)

٣٥ - إدانة المتهم عن تبديد أشياء حجز عليها إدارياً وحدد لبيعها في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوم بسبب انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠٠ منه - خطأ في القانون لإعتبار الحجز كأن لم يكن - عدم قيام الجريمة بسبب تخلف ركنها .

جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذي توقع كأن لم يكن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطئاً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(نقض ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام .

محكمة النقض س ١٠ ص ٤٢٧)

٣٦ - بطلان الحجز نتيجة سقوطه لعدم إجراءات البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه يقع بقوة القانون ولا يتعلق بالنظام العام - تعلقه بمصلحة المدين - م ٥١٩ مرافعات - أسباب تصحيح هذا البطلان - التنازل الضمني - قبول استمرار الحجز والحراسة أو إجابته بالاعسار على إجراءات التنفيذ - م ٢٦ مرافعات ٣٦ .

البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات و إن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو إذا رد على الإجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات فإذا تضمنت المخالصة - المقدمة من المتهم - قبوله استمرار الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذى كان قد اكتسب الحق فيه طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، كما أن فى إجابة المتهم بالاعسار على إجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائما ومتجا لآثاره .

(نقض ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٤٣٠)

٣٧ - بطلان الحجز لسقوطه عملا بنص المادة ٥١٩ مرافعات مقرر

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

فى القانون لمصلحة المدين دون الحارس .

الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - صاحب المصلحة فيه ؟

الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر فى القانون لمصلحة المدين دون الحارس .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ م مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٥٥٨)

٣٨ - وجوب احترام الحجز ولو كان مشوباً بما يبطله ما دام لم يقض ببطلانه - مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو البيع لا تبیح إختلاس المحجوزات .

يجب دائماً احترام الحجز ولو كان مشوباً بما يبطله ما دام لم يقض ببطلانه ، فمخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات - بفرض وقوعها - لا تبیح إختلاس المحجوزات .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٥٥٨)

٣٩ - وجوب احترام الحجز الى أن يقضى ببطلانه - توقيع الحجز

..... جريمة التبيد

بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجاً آثاره ولو كان مشورياً بالبطلان ما دام لم يصدر الحكم بإطلاقه من جهة الاختصاص ، فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(نقض ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٧٥٨)

٤٠ - حق المدين فى بيع المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول قضائياً - بيع المتهم المحجوزات لسداد ثمنها للصرف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية عن جريمة الاختلاس .

من المقرر قانوناً أن حق المدين فى بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزاً قضائياً ، ذلك لأن هذا الحجز الأخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف فى المحجوز احتراماً لأمر القضاء فىكون ما ذهب إليه الحكم من بيع المتهم للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها لصراف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية صحيح فى القانون .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٢١٢)

٤١ - اعلان المدين أو تحديد يوم البيع خلال الستة أشهر لا شأن
لأيهما في إنقطاع المدد المنصوص عليها في المادة ٥١٩ مرافعات -
وجوب تمام البيع في ميعاد الستة شهور من تاريخ توقيع الحجز الى تمام
البيع مالم تقف الإجراءات لسبب من الأسباب التي أشارت اليها المادة
٥١٩ سالفه الذكر.

يبين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن
إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع في خلال الميعاد لا شأن لأيهما في إنقطاع
المدة وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلا في خلال الستة أشهر محسوبة من
تاريخ توقيع الحجز الى تمام البيع اللهم إلا أن تقف الإجراءات لسبب من
الاسباب التي أشار اليها النص .

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٢١٢)

٤٢ - إدانة المتهم عن جريمة إختلاس أشياء محجوزة رغم زوال
قيد الحجز بإقالة المتهم من الغرامة المنفذ بها قبل حصول التبديد
خطأ .

..... جريمة التبيد

لا تقوم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبيد ، ولما كانت إقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانونى تتم به براءة ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبيد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصا لمالكه يتصرف فيه كما شاء ، و يكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لإنتقاء المسئولية الجنائية .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٢٣٢)

٤٣ - تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات و إحلال غيرها محلها لا يؤثر على قيام الحجز الذى وقع بأمر السلطة القضائية .
اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذى وقع بأمر السلطة القضائية -
وأمرها واجبة الاحترام - فيكون الحجز قائما لا ينهيه تصريح الدائن ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٤٤٩)

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

٤٤ - بطلان الحجز نتيجة سقوطه عملاً بالمادة ٥١٩ مرافعات يقع بقوة القانون ولكنه مقرر لمصلحة المدين - سقوطه - حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه بعد اكتسابه .

البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، وعلى ذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه بعد اكتسابه طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فإذا كان المتهم يسلم في أوجه طعنه بأن الحكم ببطلان الحجز قد استؤنف وانتهى الاستئناف صلحا وقبل المتهم تثبيت الحجزين ، فإن ذلك يلزم عنه صحة الإجراءات واستمرار الحجز .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٤٤٩)

٤٥ - حجز إداري - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - وجوب تعيين حارس على المحجوزات - جزاء المخالفة - عدم قيام الحجز قانوناً - تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة - لا جريمة .

مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات - لا يسوغ الأخذ به -

..... جريمة التبيد

عدم سرعان هذا المبدأ في الحجز الإداري إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .

لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقتضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - ما دام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد أوجب لإنعقاد الحجز إداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة . فإذا كانت الإجراءات في الحجز قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة في حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها الى أحد رجال الإدارة ، فإن الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه في الأشياء المحجوزة .

(نقض ٩ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ ص ٥٦١)

٤٦ - حجز قضائي - نزول الجهة الحاجزة عن الحجز - وجوب

مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده هي وقائع جوهرية .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

سكوت حكم الإدانة الذى الغى حكم البراءة عن ذلك - قصور
وغموض .

إذا كان الحكم الإستثنائى المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة
إختلاس الأشياء المحبوزة والغنى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة
أول درجة - قد اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفى القصد
الجنائى فى الجريمة ، دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف فى
خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل
وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له ، فإن خلوه من
استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التى أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر
إنما يصمه بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما محكمة النقض أن
تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يطله ويستوجب
نقضه .

(نقض ٩ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٣ ص ٣٢)

٤٧ - حجز إدارى فى ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مبدأ
الحراسة المفترضة - لندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن
يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .

..... جريمة التبيد
.....

الحائز - من هو ؟ مثال : مستاجر العين محل الحجز - رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها لا يعتد به - الحكم ببراءته بمقولة أنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة - خطأ في القانون .

يجوز لمندوب الحاجز - عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - إن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها . فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهم مستأجرة للعين محل الحجز من المدين فإنها تكون حائزة لها قانوناً بطريق الإجارة ، وإذا كانت كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة إختلاس الأشياء المجبوزة بمقولة أنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة - ما انتهى إليه الحكم من ذلك يكون معيباً بالخطأ في القانون متعيناً نقضه .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٣ ص ٤٤)

٤٨ - حجز إداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مبدأ

الحراسة المفترضة - لمندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات - أركانها - كون المتهم حارسا وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك وبقصد عرقلة التنفيذ .

يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعة من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مندوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه و ترك المحجوزات فى حراسته - كما أثبت الحكم فى حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ فإنه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من إدانته بجريمة التبيد .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ ص ٢٨٣)

٤٩ - القول فى أسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر الحجز من بيان حدود الأتبان التى حجز على زراعتها لا يطمأن معه الى انتقال المندوب الى مكان الحجز - جدل موضوعى لا يقبل .

ما يشير المتهم " الطاعن " بشأن عدم بيان حدود الاطيان التي توقع الحجز على زراعتها ، وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان الى انتقال الحجز الى مكان الحجز ، إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ ص ٢٨٣)

٥٠ - أركان جريمة التبديد : علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع - دفاع موضوعي جوهري - وجوب تناوله بالرد - إغفال ذلك - قصور .

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصرا .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

(نقض ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ ص ٤٧٦)

٥١ - إختلاس أشياء محجوزة إدارياً - قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع بنفى المسؤولية عن التبديد : إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة .

الحكم بالإدانة استناد الى أن المتهم لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع ودون أن يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة الى ما أوفى به المتهم - قصور - لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول فى الادانة عن التبديد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة الى المبلغ الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبديد تنتفى إذا ما تم الوفاء بما قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل يوم المحدد للبيع ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد

..... جريمة التبيد

حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ ص ٧٤٨)

٥٢ - إختلاس الأشياء المحجوزة - لا يشترط لتوافره أن يبدها الحارس - يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز .

لم يشترط القانون في جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس ، بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إختلاس أشياء محجوزة استنادا الى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ ص ٨٠٢)

٥٣ - توقيع الحجز يقتضى احترامه - بقاءه منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

السداد اللاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة لا اثر له
في قيامها .

توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجاً لآثاره ولو كان
مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص ، كما أنه
من المقرر أن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس
الأشياء المحجوزة لا يؤثر فى قيامها .

(نقض ٨ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ ص ١١)

٥٤ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله : أن تكون الأشياء
المحجوزة موجودة ولم تبدد .

عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة وجود المحجوزات - أطمئنان
المحكمة لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها - لا يقبل
مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء
المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو مالم يشره الطاعن أمام المحكمة التى
اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها
فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ ص ١٣١)

٥٥ - البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين - عدم تعلقه بالنظام العام - سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه - اثاره هذه الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول .

من المقرر أن البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ لا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن استنادا الى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ ص ١٣١)

٥٦ - توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها يكون بمجرد هذه المنقولات - هو بمثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدئنين الحاجزين - إعلان محضر الجرد الى الخارس يعتبر معارضة في

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لمصلحة المعارض و الحاجز الأول على السواء - المادة ٥١٧ مرافعات - ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأى سبب بغير الطريق الذى رسمه القانون - ثبوت أن معارضة الحاجز الثانى كانت فى مواجهة المتهم لدى عين حارسا فى كلا الحجزين - تسليم الحارس المحجوزات الى وكيل الحاجزة إخلال بواجب الحراسة عليه - توافر القصد الجنائى لديه .

تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالإجراءات المعتادة فى الحجز وإنما يكون بمجرد الاشياء السابق حجزها ، فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون إعلان محضر الجرد الى الحارس معارضة فى دفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ويمتنع عليه التصرف فى المحجوزات لأى سبب من الأسباب بغير الطريق الذى رسمه القانون ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثانى كانت فى مواجهة المطعون ضده حيث عين حارسا فى كلا الحجزين ، وهو إذ تصرف فى المحجوزات بتسليمها الى وكيل الحاجز الأول يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائى لديه فى جريمة التبديد .

(نقض ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٤ ص ١٩١)

٥٧ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟
بإختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم
تقديمها يوم البيع بنية الغش - عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات
قبل موعد البيع - المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها
- عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد
التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها - مثال .

جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا بإختلاس
المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع
، و الحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل
ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها ، وعدم العثور على
المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة
التنفيذ عليها ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظي
الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لم يصبح تنفيذيا وبالتالي لم تتخذ
إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم
يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة
إخطاره الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذي نقلت اليه ، وهو دفاع

..... (الجرائم الملحة بخيانة الأمانة)

جوهري قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بإدائته استنادا الى أقوال المبلغ والى محضر الحجز التحفظى والمعاينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها فى الحجز قبل يوم البيع ، وهى أدلة لا تفيد فى حد ذاتها بإختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٧٥) .

٥٨ - جريمة تبديد المحجوزات - شرطا تحققها ؟

جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا بإختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ، أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

(نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ١٦٦)

٥٩ - تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ما دام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع - كون الوقائع التي أثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر - على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها و أن تورد الدليل على توافره - مثال .

من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ما دام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر فإنه يتعين على المحكمة أن تشير اليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذها وبالتالي لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لإجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائي وبانتفاء نية الغش وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم في الدعوى نهائيا بالدين وثبت الحجز ، وكان خطاب الضمان تعهدا من البنك بضمان تنفيذ عملية

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

الطاعن لإلتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للمستفيد -
الدائن الحاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي. فكان يتعين
على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق
بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض
لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر الغش لدى الطاعن أو انتفائها ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ١٦٦)

٦٠ - اثبات جريمة إختلاس المحجوزات - تحرير محضر لإثبات
واقعة الإختلاس في يوم حصولها غير لازم - كفاية اقتناع المحكمة
بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها.

من المقرر أنه لا يشترط في اثبات جريمة إختلاس المحجوزات أن
يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الإختلاس في يوم
حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة
تقدم اليها .

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٣٢٩)

٦١ - جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري - إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها - أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين - المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري .

نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة و كان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة و لا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الإدارة المحليين " ، ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من إقامته أو غيره حارسا على المحجوزات يكون غير سليم .

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٣٢٩)

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

٦٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة - عدم سريلانه على جرائم إختلاس الأشياء المحجوز عليها التى وقعت قبل صدوره .

إذا كان الثابت أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المسندة الى الطاعن وقعت قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بما تضمنه من بعض أحكام خاصة بالاعفاء من ديون معينة مستحقة للدولة ، فإن افتراض تحقق شروط الاعفاء هذه بالنسبة الى الدين المحجوز من أجله لا يترتب عليه إعفاء الطاعن من المسئولية الجنائية عن جريمة التبيد التى وقعت منه قبل صدور القانون المنظم لشروط الاعفاء .

(نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٦٥٧)

٦٣ - ما هى الاجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد المحجوز القضائية والإدارية ؟ بالنسبة للحارس فى الحجز الأول : عليه إخطار المحضر أو مندوب الحجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول و أن يعرض عليه

..... جريمة التبيد

صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة .

بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز فى الحجز الثانى : عليه جرد المحجوزات واثباتها فى محضره وتعيين حارس الحجز الأول حارسا عليها واعطاء صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه - عليه ذلك ؟

ما هى الاجراءات التى يتعين اثباتها عند رفع أحد الحجزين ؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يتقرر اعفائه أو رفع الحجز الاخر واعلانه به أو تمام بيع المحجوزات المعين حارسا عليها .

يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى اللتين نظمتا الاجراءات التى بتعين اتباعها عند الحجز القضائى والإدارية أن القانون فرض على الحارس فى الحجز الأول اخطار المحضر أو مندوب الحاجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره وتقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز الثانى أن يجرّد تلك الأشياء وأن يثبتها فى محضره ويعين حارس الحجز الأول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة فى رفع الحجز الأول وحجز تحت يد المحضر أو المندوب

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد إجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقا لاحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول ، و بأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أوحتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى إخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعدها ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذاً لأى حجز من الحجز الموقعه عليه ، بل أن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده .

(نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ ص ٩٧٩)

٦٤ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - محله ؟ أن تكون المحجوزات

موجودة ولم تبدد .

..... جريمة التبيد

الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن يكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

(نقض ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٥ ص ٧٥)

٦٥ - تمام جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا يعفى الحارس من العقاب - احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه .

تم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحارس ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعتة ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢)

٦٦ - عدم جواز إثارة الدفع بخلو محضر العجز من ساعة البيع لأول مرة أمام محكمة النقض .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر الحجز من تحديد ساعة البيع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢)

٦٧ - محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد .

إن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢)

..... جريمة التبديد

٦٨ - اطمئنان المحكمة الى بيان محضرى الحجز والتبديد فصل
فى أمر موضوعى - لا اشراف لمحكمة النقض عليه .

متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى بيانات محضرى الحجز والتبديد
فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض
عليه .

(نقض ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢)

٦٩ - مطابقة صورة محضر الحجز مع أصل محضره - أمور لا
يسوغ التمسك بها أو المجادلة فيها لأول مرة أمام النقض .

إذا كانت المتهمة بتبديد المحجوزات لم تترك أمام محكمته أول
وثانى درجة بعدم علمها بيوم البيع ، كما لم تنازع فى قيام الحجز ولم تطلب
ضم أصل صورة محضره ولم تتعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى
عدم مطابقتها للأصل المأخوذ عنه ، فإنه لا يسوغ لها المجادلة فى ذلك لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٤٣ ص ١٢١٦)

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

٧٠ - جريمة تبديد المحجوزات - شرط العقاب عليها - علم
المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديم
المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ - مثال لتسبيب معيب
على توافر العلم .

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما
علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا
اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى إطاره
دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به فى ذات العنوان الذى
أعلن فيه بالحكم المنفذ دون أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن إعلان
يوم البيع قد سلم لجهة الإدارة ، و ما قرره صهر الطاعن للمحضر فى يوم
البيع من أن الطاعن لا يقيم معه فى ذلك العنوان ودون أن يجرى تحقيقا
للتثبت من قيام الطاعن باستلام الإخطار الذى زرسله اليه المحضر بطريق
البريد فإن الحكم يكون مشويا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٤٥ ص ١٢٢٦)

٧١ - حق مندوب الحجز الإدارى تعيين المدين أو الحائز للأشياء
المراد حجزها حارسا إذا لم يوجد من يقبل الحراسة دون اعتداد برفض أى

..... جريمة التبيد

من المدين أو الحائز اياها - مخالفه الحكم لهذا النظر - قصور وخطأ فى تطبيق القانون .

إن مفاد نص المادة رقم ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحاجز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة فإن له أن يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه اياها وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما أثبت فى محضر الحجز على ما يتبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها وأثر ذلك فى توافر أركان الجريمة المسندة اليه فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون .

(نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٥٣ ص ١٢٥٦)

٧٢ - توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا وبطل منتجاً لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا وبطل منتجاً لآثاره

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم يبطلانه من جهة الاختصاص لأن الشارع إنما قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم فإن مجرد معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الذي وقع الحجز تنفيذاً له لا تبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلاً من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح ، ويكون ما ينهه الطاعن في هذا الشأن من حالة القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون على غير سند .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٦١ ص ٦٦٢)

٧٣ - مجرد معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الذي وقع الحجز تنفيذاً له لا تبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع - طبيعته : دفع موضوعي - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

..... جريمة التبديد

من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في جميع أدواها أن الطاعن لم يثر شيئاً من ذلك أو يطلب تحقيقاً معيناً في هذا الصدد فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٧١ ص ٦٦٢)

٧٤ - اعتبار الحجز كان لم يكن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات جزاء مقرر لمصلحة المدين لا يتعلق بالنظام العام - سقوط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه .

من المقرر أن اعتبار الحجز كان لم يكن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه جزاء مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً بعد اكتسابه .

(نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

محكمة النقض س ٢٤ رقم ٢٦١ ص ١٢٨٣)

ثانياً - الإختلاس:

١ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لإعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

إن من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز الى المحضر يوم البيع ، فإذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعدة من العلة وجب على الحارس أن يرشد المحضر الى مكان وجوده إن لم يستطع احضاره الى المكان الذي كان فيه ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس ، فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ - طعن

رقم ٩١ سنة ٢ قضائية)

٢ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانونا بعدم تقديم تلك

الأشياء فى اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائى فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع فى دار المدين ووقع حجزاً جديداً عليها فلا تأثير لذلك فى الجريمة التى تمت أركانها لأنه ليس من الضرورى لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء فعلاً ، كما أنه لاشك فى حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله الى حقه كاملاً مما اضطره الى إعادة الحجز .

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ١٥٩٦ سنة ٢ قضائية)

٣ - امتناع الحارس على أشياء محجوز عليها من القضاء الاهلى
عن تقديمها الى المحضر بحجة أنه محجوز عليها من المحكمة المختلطة
يعتبر تبديداً .

الحارس على أشياء محجوز عليها من القضاء الاهلى " مواش " إذا
امتنع عن تقديمها الى المحضر فى اليوم المحدد لبيعها بحجة أن هذه المواشى
تابعة لأرض محجوز عليها حجزاً عقارياً من المحكمة المختلطة وتعين هو
أيضاً من قبل المحكمة المختلطة حارساً على تلك الأرض وما عليها من
زراعة وما يتبعها من مواش وآلات زراعية الى غير ذلك من المنقولات المعدة
لخدمة الأرض الزراعية مما يعده القانون عقاراً بالتخصيص لا يمكن بيع
شئ منه منفصلاً عن الأرض - هذا الحارس يعتبر مبديداً فى هذه الصورة ،

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

ولا يزحزح عنه هذه الجريمة احتجاجه بمسؤوليته عن تلك الأشياء أمام القضاء المختلط لأن واجبه - بصفته حارسا قضائيا مسؤولا أمام الدائن الاجنبى عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته - ينتهى عند إبلاغ المحضر الاهلى أن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة ومطالبته ذلك المحضر برفع هذا الاشكال الى الجهة المختصة بالفصل فيه ل ترى فيه رأيها وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٢٢٠٣ سنة ٢ قضائية)

٤ - تصرف الحارس فى الأشياء الموكولة اليه حراستها مكون
لجريمة التبيد ولو لم يخطر باليوم المحدد للبيع .

الحارس المتهم بالتبيد لا يجديه أن يدفع بعدم علمه يوم البيع إلا إذا كان المنسوب اليه قد قصر فى تقديم الأشياء المحجوزة الى المحضر يوم البيع ، أما إذا ثبت أنه تصرف فى الأشياء الموكولة اليه حراستها فهذا الفعل فى ذاته مكون لجريمة التبيد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد أخطر باليوم المحدد للبيع أم لم يخطر .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٢٣٨٩ سنة ٢ قضائية)

٥ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .
الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، أما أن يهربها بقصد عرقلة الإجراءات وتعطيل البيع ثم يظهرها من بعد ، هذا لا يخلية من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٢٤٢٩ سنة ٢ قضائية)

٦ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .
إن القانون يعنى بالإختلاس فى المادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ عقوبات " قديم " إزالة المالك لصفة الحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك بإخفائه اياه وعدم تقديمه للمحضر فى اليوم المحدد للبيع ، اضرارا بالدائن الحاجز ، فكلما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه ، وقامت جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ عقوبات .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٥٤٥ سنة ٣ قضائية)

٧ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .
الحارس على أشياء محجوزة عليها مملوكة له يعتبر مبددا متى ثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن فى منزله ولا فى مكان البيع فى اليوم المحدد له ، وأنه تعمد عدم تقديمها للبيع .

(نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ طعن)

رقم ٣٩٥ سنة ٣ قضائية)

٨ - اعتبار الحارس وهو أحد الشركاء فى أرض مبددا ولو سدد نصيبه فى الاموال المتوقع من أجلها الحجز .
إن ما ينتج من الاطيان المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامنا لسداد ما يتأخر عليها من الاموال الأميرية ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة عرقية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا بالنسبة للحكومة ، حالة الاشتراك والشيوع ، فإذا عين أحد الشركاء فى أرض حارسا على محصول حجز عليه لسداد الاموال الأميرية وكان المحصول المحجوز عليه ناتجا من جزء من الأرض يقع فى نصيب هذا الحارس فى المحصول

المحجوز فإنه يعتبر مبددا ولو كان سدد نصيبه في الاموال المتوقع من أجلها
الحجز .

(نقض ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ طعن

رقم ٨٩٤ سنة ٥ قضائية)

٩ - منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في
سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي صوري تتم به جريمة
إختلاس المحجوزات .

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد العمل على منع
التنفيذ على تلك الأشياء أو وضع العوائق في سبيله ، ولو كان ذلك في
شكل إجراء صوري لم يتخذ صفة الحجز القضائي إلا ليستر وراء القانون ،
فإذا تحايل صاحب الأشياء المحجوزة باتفاقه مع آخرين على إخفائها عن
الحاجز برفع دعوى صورية عنها أمام المحكمة المختلطة ، وبيعت تلك
الأشياء في غيبة الحاجز تنفيذا للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية ،
وثبت أن هذا البيع و أن حصل علنا في الظاهر وعلى يد محضر إلا أنه كان
في الواقع بيعا صوريا حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الغرض منه إلا ضياع
حقه بتبيد الأشياء المحجوزة لمصلحته ، فذلك تتوافر به أركان جريمة
الإختلاس .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ٧٤٨ سنة ٧ قضائية)

١٠ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

إن القانون لا يشترط في إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها المتهم أو يتصرف فيها ، بل يكفي أن يثبت أنه سلمها أو نقلها أو اخفاها لعرقة التنفيذ ولم يقدمها للمأمور المكلف ببيعها بعد حجزها .

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ قضائية)

١١ - توقيع عدة حجز على شيء واحد واقامة حارس لكل حجز يوجب تقديم الشيء المحجوز للمحضر لبيعه تنفيذا لأي حجز - إذا اتفق الحراس فيما بينهم على عرقلة التنفيذ صحت إدانتهم في جريمة الإختلاس .

إذا وقعت عدة حجز على شيء واحد وأقيم حارس لكل حجز فكل حجز من هذه الحجوز يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ما دام من واجب هذا المأمور اجراء البيع وايداع الثمن بالخزانة

..... جريمة التبيد

على ذمة جميع أصحاب الحق فيه من الحاجزين ، وإذن فلا يجوز للحراس ألا يقدموا الشيء المحجوز عليه للمحضر لبيعه تنفيذا لأى حجز من المحجوز المختلفة الموقعة عليه وإلا صحت إدانتهم فى جريمة الإختلاس إذا بنيت على أنهم اتفقوا فيما بينهم على عرقلة التنفيذ .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ١٩ سنة ٩ قضائية)

١٢ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

المالك المعين حارسا على الأشياء المحجوز عليها إدارياً أو قضائياً ملزم بمقتضى واجبه أن يقدم الأشياء للمأمور المختص بالبيع فى اليوم المحدد لذلك ، فإذا هو تعمد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها للتنفيذ عليها سواء أكان ذلك بإخفائه إياها فى هذا اليوم أو بتصرفه فيها من قبل صح اتخاذ هذا وحده دليلا على إدانته فى جريمة الإختلاس لتعمده به عرقلة التنفيذ أو منعه وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة باقية ولم تبدد بالفعل .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ طعن

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

رقم ٦٩٥ سنة ١١ قضائية)

١٣ - العقاب فى جريمة إختلاس المحجوزات يتناول جميع حالات
الاعتداء على الحجز مع العلم به .

إن العقاب فى جريمة إختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة
وقوع الإختلاس من المدين المحجوز على ماله بل يتناول جميع حالات
الاعتداء على الحجز مع العلم به ولو وقع ذلك بمن يتبين أن الحجز على
أمواله كان بلا حق ، ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة إنما هو
إيجاب احترام السلطة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية ، وفى
إختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب
الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التى أوقعته ويكون
العقاب واجبا ولو كان الحجز تحفظيا لم يحكم بثبته فى الميعاد المقرر فى
القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه ، ثم أن وفاء الدين بعد تمام الإختلاس
لا ينفى الجريمة ولا يخلو المختلس من العقاب .

(نقض أول مارس سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ٦٦١ سنة ١٣ قضائية)

١٤ - امتناع الحارس عن تقديم الشئ المحجوز يوم البيع أو
الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة

فعلا .

إن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفي نية الإختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وأن المحضر بحث عنه فى محل الحجز فلم يجده فإن ذلك مما يتوافر به فعل الإختلاس .

(نقض ٧ يونية سنة ١٩٤٣ طعن)

رقم ١٤٣٠ سنة ١٣ قضائية)

١٥ - منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق فى سبيله ولو كان ذلك فى شكل حجز قضائى صورى تتم به جريمة إختلاس المحجوزات .

إن جريمة إختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق فى سبيله ولو كان ذلك فى شكل حجز قضائى متى كان هذا الحجز قد وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذا لمقتضى الحجز ، فإذا كان الثابت أن المتهم سخر زوجته للحجز على المنقولات موضوع الإختلاس ، ومكنها من بيعها فى غية الحاجة الاولى وبغير علمها وتوصل بهذه الاجراءات الصورية الى إعاقه التنفيذ فإن اعتباره محتبسا لا مخالفة فيه للقانون .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ طعن

رقم ٥٩ سنة ١٥ قضائية)

١٦ - متى تتم جريمة التبيد قبل اليوم المحدد للبيع ؟

من المقرر أن جريمة الإختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ حتى إذا جاء المحضر يوم البيع لم يجدها فيه لما ينطوى عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز والسلطة التي أوقعته ، و إذن فمتى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من المحل الذي حجزت به الى جهة يجبلها الدائن دون أن يخطره بهذا النقل و أن هذا الاجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات - فإنه لا يجدى المتهم ما يثيره من جدل حول عدم وصول أخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذي حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة ، ويصدد وجود الأشياء لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً .

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ طعن

رقم ٧٩ سنة ٢١ قضائية)

١٧ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو

الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هى فى عهده للمكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا من أن يترقب حضور المحضر فى ذلك اليوم ليقدمها له تعمد الغياب فى البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفى لسلامة حكمها بالإدانة .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ طعن

رقم ٨٣٢ سنة ٢١ قضائية)

١٨ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ولو لم يكن قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا .

إن وجود الشيء المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفى جريمة الإختلاس ما دام الحكم أثبت أنه لم يقدم فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ طعن

رقم ١٢٩٩ سنة ٢٣ قضائية)

١٩ - تتم جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديمها
فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف
فيها بالفعل .

جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها فى
اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها
بالفعل .

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ٧٤)

٢٠ - تمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التى توقع
الحجز بها و بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات - عدم تحقيق هذا الدفاع
وعدم الرد عليه فى الحكم - قصور .

متى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثانى درجة
بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية مشيراً بذلك الى
أنه لم يغير مكلف بنقل المحجوزات الى المكان الذى تحدد للبيع الأمر الذى
يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تكن المحكمة بتحقيق

..... جريمة التبيد

هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تمحيصه والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ١١٨٠)

٢١ - تتم جريمة تبديد المحجوزات متى تصرف المحجوز عليه فيها
إضراراً بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها
إضرارا بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٧ ص ١٣٤٢)

٢٢ - استناد الحكم في إدانة المتهم بجريمة التبيد على مجرد
عدم نقله المحجوزات الى السوق - عدم استظهاره تصرف المتهم في
الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ - قصور .

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبيد
المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى
السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٢)

٢٣ - إختلاس محجوزات - سلطة المحكمة في سماع شهود

الواقعة وأخذها المتهم باعترافه م ٢٧١ ج .

متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة احتلاس أشياء

محجوزة أخذا باعترافه ببيع المحصولات المحجوز عليها دون أن تسمع

شهود الواقعة ، فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من

قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٥٤٥)

٢٤ - استناد الحكم في إدانة المتهم بالتبديد الى عدم نقله

المحجوزات الى السوق بناء على تعهده بذلك خطأ .

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبديد

المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع

بناء على تعهده بذلك - وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الأشياء

المحجوزة - فإنه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد - إن صح - لا يعدو أن يكون إخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة .

(نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ١١٥)

٢٥ - وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونية والدفاع الموضوعي الهام - اغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور - مثال في جريمة إختلاس أشياء محجوزة .

إذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمه وبيان قيمة ما ورده المتهم لبنك التسليف عينا وما سده للصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفائها فإن الحكم إذ لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشوياً بالقصور مما يعيه ويوجب نقضه .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

محكمة النقض س ٩ ص ٨٣٦)

٢٦ - عدم التزام الحارس بتقديم المحجوز قبل اليوم المحدد للبيع .
لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو
منوط به هو التقدم بها يوم البيع فى محل حجزها .

(نقض ٢١ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٤٦٧)

٢٧ - عدم العثور على المحجوز قبل موعد البيع لا يفيد التصرف
فيه ولا يوفر عرقلة التنفيذ .

عدم العثور على المحجوزات فى تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد
التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(نقض ٢١ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ ص ٤٦٧)

٢٨ - عدم لزوم تحرير محضر بالإختلاس يوم حصوله - يكفى
اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة - عدم ذكر مكان
الحجز فى محضر التأجيل لا يوفر عرقلة التنفيذ .

لا يشترط فى اثبات جريمة إختلاس المحجوز أن يحرر المحضر أو

الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الإختلاس فى يوم حصولها ، بل يكفى -
كما هو الحال فى سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى
دليل أو قرينة تقدم اليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته
لجريمة التبيد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت
الأدلة التى استخلصت منها ذلك - وهى أدلة يستقيم معها ما انتهت اليه من
إدانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبيد ، أو عدم مكان الحجز فى
محضر التأجيل لا يجدى المتهم ولا يؤثر فى سلامة الحكم .

(نقض ٨ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٦ ص ٦٢٣)

٢٩ - قيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة بالامتناع عن
تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ .

لا يشترط القانون لقيام جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها
الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو
الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز - فإذا أثبت الحكم
أن الصراف انتقل الى مكان الحجز ويبحث عن المحجوزات فلم يجدها
وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفى
لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

فى سبيل التنفيذ على الشئ المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ١٠٦)

٣٠ - عدم تقديم الحارس للمحجوزات يوم البيع بقصد عرقلة

التنفيذ تتوافر به جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة - لا ينفى المسئولية عنه الاحتجاج بملكية الغير للمحجوزات حتى يلجأ الأخير للقضاء لإلغاء الحجز .

تم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده الى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعته - ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشئ المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٧٤٨)

..... جريمة التبيد

٣١ - تبديد - حجز - جريمة " أركانها " - نقض
" أسباب الطعن - ما يقبل منها " .

جريمة تبديد المحجوزات - متى تتحقق ؟

عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع - المنوط به
هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها .

لما كانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس
المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع
، وكان الحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ،
وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها .

(نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٩٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٤١ رقم ٣٣ ص ٢١٠)

ثالثاً - تسييب الأحكام في مجال ركن الإختلاس :

١ - عدم الاعتداد بذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بعقوبة
التبديد ما دام تاريخ التبيد مذكوراً فيه .

لا اعتداد بذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بعقوبة التبيد ما دام
تاريخ التبيد مذكوراً فيه وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة
الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في إداته

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

وعلمها .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ٢٣٨٨ سنة ٢ قضائية)

٢ - البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالعقوبة على المتهم
بإختلاس أشياء محجوزة .

الحكم الذى يعاقب على التبديد تطبقنا للمادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ من
قانون العقوبات يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز وصفة الزراعة المحجوز
عليها أن كانت محصورة أو هى قائمة غير محصورة ، ويوم البيع أو اليوم
الذى يكون تأجل له البيع ، والدليل على علم المتهم به ذلك الدليل الذى لا
يصح أن يؤخذ إلا من أوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب
البيع أن الزراعة بددت ، هل انتقل اليها وعابنها إن كانت زرعاً قائماً غير
محصود أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم فى ذلك تعين نقضه .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ طعن

رقم ٤٠٥ سنة ٣ قضائية)

٣ - البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالعقوبة على المتهم
بإختلاس أشياء محجوزة .

الحكم الصادر بالعقوبة تطبيقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات " قديم " يجب أن يكون مستوفيا البيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز ، وتاريخ حصوله واليوم الذى حدد للبيع ، والجهة التى نبه على المتهم بنقل الأشياء المحجوزة اليها ، وهل هذه الجهة خارجة عن المحل الذى أوقع الحجز فيه أولاً ، و أن كانت خارجة عنه فما الذى يحتم على المتهم نقل الأشياء الى المحل الذى عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به عد مبددا ، فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ طعن)

رقم ٤١٢ سنة ٣ قضائية)

٤ - اثبات الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه كاف لتبرير الحكم بادنته .

إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها ممن هى فى عهده للمكلف بيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها ، ذلك ولو كانت موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها ، فما دام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه ، فهذا يكفى لتبرير الحكم بإدانتته ، ولا تكون المحكمة ملزمة

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

بالتحدث عما يدعيه من أن الأشياء المحجوزة لازالت موجودة عنده .

(نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ طعن

رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ قضائية) .

٥ - استناد الحكم بإدانة المتهم الى أنه لم يقدم المحجوزات في

السوق المعينة لبيعها - قصور .

إنه لما كان الحارس غير مكلف قانونا بأن ينقل المحجوزات من محل
حجزها الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيها ، فإن الحكم إذا أدان
المتهم غير مستند فى ذلك إلا الى أنه لم يقدم المحجوزات فى السوق لبيعها
فيه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه ،
ويكون بالتالى خاليا من بيان الأسباب التى أقيم عليها .

(نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ٣٣٠ سنة ١٣ قضائية)

٦ - وجوب بيان الحكم القاضى بإدانة الحارس فى وضوح أن

الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها
نهائيا .

إن مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها

فى نفس اليوم الذى وقع فيه الحجز عليها تقتضى - لخروجها عن المؤلف عرفا والمقرر قانونا - أن يبين الحكم فى وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها نهائيا بحيث لم تعد تحت بصره ولا فى متناول يده ، فإذا كان الحكم رغم تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة ليقدم المحجوزات قد أدانته استنادا الى ما قاله من " أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجز والتبيد الثابت بهما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجز إدارى على زراعة ذرة مملوكة للمتهم وفاء لسداد الاموال الأميرية وعين المتهم حارسا عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر وفى هذا التاريخ لم يقدمها للبيع . . . الخ " فإنه لا يكون قد عنى بذلك البيان ويكون قاصرا متعينا نقضه .

(نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ طعن

رقم ٣٤ سنة ١٥ قضائية)

٧ - إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوز

تأسيسا على أنهما لم يقدم المحجوز يوم البيع - قصور .

إن تقديم المحجوزات لمندوب البيع فى اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذا

لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح

دليلا على إختلاسها إلا بالنسبة الى الحارس وحده ، وعدم وجود

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

المحجوزات فى منزل المدين لا يصح الاستدلال به عليه فى اشتراكه فى الإختلاس ولا على وقوع الإختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها حارسا تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع ، مما مفاده أن وجودها إنما يكون عنده لا عند المدين ، و إذن فإن إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوز تأسيساً على أنهما لم يقدمهما المحجوز يوم البيع وعلى أن المحضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده - ذلك يكون قصورا فى بيان واقعة الاشتراك بالنسبة الى المدين وفى التدليل على ثبوتها فى حقه .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ طعن

رقم ٣٦ سنة ١٦ قضائية)

٨ - عدم كفاية قول الحكم أن المتهم اختلس بل يجب أن يبين الفعل الذى وقع منه ووصفه هذا الوصف .

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة إختلاس محجوزات بناء على ما قالت من أنه " تبين من الاطلاع على الأوراق والتحقيقات أنه وقع حجز إدارى بتاريخ كذا لصالح الحكومة على كيت وكيت وفاء لمبلغ قدره كذا ، وعين المتهم حارسا على المحجوزات وقد شهد الصراف بأن المتهم بددها ولم يسدد . . . وبما أن التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الصراف . . . الخ " ، فإنها لا تكون قد بينت فى حكمها الواقعة المكونة للجريمة إذ لا

..... جريمة التبيد

يكفى قولها أن المتهم اختلس ، بل كان يجب أن تبين الفعل الذى وقع منه
ووصفته هذا الوصف .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٢١٩٦ سنة ١٧ قضائية)

٩ - إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس فى إختلاس المحجوز
تأسيساً على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز و ذو مصلحة فى
الإختلاس - قصور .

لا تصح إدانة المتهم فى الاشتراك فى جريمة إختلاس محجوزات بناء
على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز و ذو مصلحة فى الإختلاس إذ أن
ذلك ليس من شأنه بذاته أن يؤدى الى ثبوت الجريمة التى تمت بتصرف
الحارس وحده ببيع المحجوزات .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٢٢٠٣ سنة ١٧ قضائية)

١٠ - استناد الحكم بإدانة المتهم الى أنه لم يقدم المحجوزات فى
السوق المعينة لبيعها - قصور .

إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

الى السوق فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إدارياً لم يقم الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق فى اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ طعن)

رقم ١٣٤٦ سنة ١٩ قضاية)

١١ - عدم بيان الحكم الأدلة المثبتة لإختلاس المتهم الفرق بين مقدار القمح المحجوز عليه والمقدر بمحضر الحجز ومقداره الثابت فى المحضر الذى قدمه المتهم لإثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه اكتفاء بقوله أن هذا المحضر اصطنع لخدمة الدعوى - قصور .

إذا كانت المحكمة لم تأخذ بالمحضر الذى قدمه المتهم لإثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه لكون هذا المقدار أقل من التقدير الوارد بمحضر الحجز الإدارى وأدانت المتهم فى إختلاس الفرق بين المقدارين دون أن تبين الأدلة المثبتة لهذا الإختلاس اكتفاء بقولها أن هذا المحضر قد اصطنع لخدمة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ طعن)

رقم ١٣٤٦ سنة ١٩ قضاية)

١٢ - إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس في إختلاس المحجوز
تأسيساً على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز و ذو مصلحة في
الإختلاس - قصور .

إن مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا ليس من شأنه بذاته
أن يؤدي الى ثبوت اشتراكه في جريمة التبديد بالاتفاق والمساعدة ، فإذا
استند الحكم الى ذلك وحده في إثبات الاشتراك كان قاصرا قصورا يعيبه بما
يوجب نقضه .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ١١٠٥ سنة ٢٠ قضائية)

١٣ - إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس في إختلاس المحجوز
تأسيساً على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالحجز وذو مصلحة في
الإختلاس - قصور .

إذا أقيمت الدعوى على متهم باشتراكه مع آخر في جريمة إختلاس
أشياء محجوزة ، فبرأت المحكمة الفاعل ، وهو الحارس وأدانت الشريك
قائلة في إدانته أن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب
الأمر والنهي فيها والهيمنة عليها ، والحارس تابعة والحجز موقع بمنزله -
فهذا قصور في بيان ما صدر من هذا المتهم من الاعمال المكونة للاشتراك

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

والمينة فى القانون على سبيل الحصر ، وبهذا يكون الحكم معيبا واجبا
نقضه .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ١٣٨٤ سنة ٢٠ قضائية)

١٤ - عدم كفاية قول الحكم أن المتهم اختلس بل يجب أن يبين
الفعل الذى وقع منه ووصفه هذا الوصف .

الإختلاس فى معنى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على
مدلوله المعروف فى جريمة السرقة أى انتزاع الحيازة ، بل يراد به كل فعل
يعد عرقلة فى سبيل التنفيذ ، فإذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى إختلاس
أشياء محجوزة - فى بيانه واقعة الدعوى وفى إيراده أسباب الإدانة - لم
يبين كيف كان الفعل الذى وقع من المتهم معرقلا لتنفيذ مقتضى الحجز فإنه
يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(نقض ٨ يناير سنة ١٩٥١ طعن

رقم ١٦٧٠ سنة ٢٠ قضائية)

١٥ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة - شرط لانعقاد
الحجز - حضور المدين أو الحائز وقت الحجز ، تكليف أيهما بحراسة
الأشياء المحجوزة - عدم الاعتداد برفضه الحراسة .

خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله
الحراسة - قصور .

إن مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لإنعقاد
الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو
الحائز حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها ، وإذا كان ما تقدم ،
وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم ، وقد خلا الحكم من
بيان سنده فى اعتبار هذا المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة ، فإنه يكون
مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون
على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه .

(نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٠٤ ص ٤٢٤)

١٦ - حكم الإدانة - بياناته ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمة

تبيد محجوزات .

أوجب قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل
حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم و إلا كان قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالإدانة في جريمة تبديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذي حددته المحضر لإجراء البيع ، واكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونهما ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه .

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٠٨ ص ٤٤٧)

١٧ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة تبديد .

متى كان البين من المفردات المنظمة تحقيقا لوجه الطعن أن الجهة الحاجزة أرسلت خطابا رسميا للمحكمة تخطر بها فيه أن محضر التبديد المحرر ضد الطاعن قد أصبح منتهى المفعول حيث ثبت عدم وجود " قمينة طوب " باسم الطاعن وهى موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به ، وترجو إيقاف الاجراءات المتخذة ضده نهائيا ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت كلية عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهرى بحيث إن صح لتغير وجه

..... جريمة التهديد

الرأى فى الدعوى ، وإذ لم تظن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٦٦ ص ٧٠٤)

١٨ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه - دفع جوهري - على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .

وجوب بناء الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك على عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره .

متى كان دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من الدفع الجهرية التى كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ولا يكفى لإطراحه استناد الحكم الى ما شهد به المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة من أن البيع أوقف بسبب

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

دعوى استرداد رفعها ابن شقيق الطاعن ذلك أن الاحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه ، ولما كان الثابت أن المحكمة لم تتحقق بنفسها من واقعة وقف البيع بسبب رفع دعوى استرداد واعتمد في ذلك كلية على ما قرره المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد قول مرسل لصاحبه يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى أن يتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وانتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يتعين نقضه .

(نقض ١٤ يونية سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٠٤ ص ٨٦٨)

١٩ - إختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد

وقوع فعل الإختلاس والذي تبدأ من يوم وقوعه مدة سقوط الدعوى

العمومية - اعتبار يوم ظهور الإختلاس تاريخا للجريمة - محله : ألا

..... جريمة التبيد

يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق - الدفع لدى محكمة الموضوع بأن الإختلاس حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت - على محكمة تحقيق هذا الدفع وإلا كان حكمها قاصر البيان مخلا بحق الدفاع .

من المقرر أن إختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الإختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الإختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن إختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين و أن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، وإذ كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التى وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدفع - فى خصوصية هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٥ ص ٢٠)

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

٢٠ - مثال لتسبيب معيب واخلاق يدفع جوهري في جريمة
إختلاس محجوزات .

متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن
الطاعن قرر أنه يطعن بالتزوير على محضر الحجز لأن ما ثبت به من أنه كان
موجودا وقت الحجز غير صحيح ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد
الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول دفاع الطاعن المشار اليه ، ولما كان ما
أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهري إذ يقصد به نفى الركن
المعنوي للجريمة التي دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على
المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر
الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتا له
أو ردا عليه فإنه يكون مشوبا بعيب القصور والاخلال بحق الدفاع بما
يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٢٥ أبريل سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٩٢ ص ٣٧٧)

٢١ - جريمة تبيد الأشياء المحجوز عليها - أركانها ؟ مثال

لتسبيب غير معيب على توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة .

من المقرر أن جريمة تبيد الأشياء المحجوز عليها تتحقق بإختلاس

المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز ، ولما كان يبين من مطالعة المفردات أن أمر الضم قد أوجب ايداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز التسويق التعاونى حتى ينتهى النزاع بين طرفى الخصومة فإن الطاعن بإيداعه اياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخصم ثمنه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما استدل بهذا الاخلال على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن يكون استدلاله كافيا وسائغا .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٩٩ ص ٤٠٦)

٢٢ - التزام الحارس قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع

بمحل الحجز .

من المقرر أن الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز ، ولما كان الأمر الصادر للطاعن بضم المحصول لم يصرح له بأن يودع بمنزله الحطب الناتج من زراعة القطن المحجوز عليها ، وكان البين من محضر التبيد أنه لم يرشد المحضر الى مكان وجود الحطب بمنزله كما

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

يدعى ، بل أن المحضر قد أثبت أنه بحث عن الخطب بمحل الحجز فلم يجده
وطالب به الطاعن فعجز عن تقديمه ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم فى
خصوص تبديد الخطب يكون سديدا .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٩٩ ص ٤٠٦)

٢٣ - كفاية ثبوت علم المتهم بالحجز بأية طريقة .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم فى القانون أن يكون
علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل بإعلان رسمى بل يكفى ثبوت
هذا العلم بأية طريقة كانت ، ولما كان الحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام
الحجز مثبتا أنه حصل فى مواجهته ، فإنه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا
من شأنه أن يؤدى عقلا ومنطقا الى النتيجة التى انتهى اليها ، وله أصله
الثابت فى الاوراق ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم
بالحجز .

(نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٢٣ ص ٥٠٧)

٢٤ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - موضوعى .

متى كان البين من الرجوع الى محضر الحجز الذى خلصت المحكمة الى حصوله فى مواجهة الطاعن واستدلت بذلك بطريق اللزوم العقلى على علمه بكافه بياناته أنه قد حوى بيان المحجوزات واليوم المحدد للبيع وهو ذات اليوم الذى توجه فيه المندوب مطالبا الطاعن بتقديم تلك المحجوزات فإن مفاد ذلك أن الطاعن كان يعلم ببيانات الحجز الذى تم فى مواجهته وكذلك باليوم المحدد للبيع ولا يعدو ما يثيره من عدم علمه بيوم البيع أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها وما استقر فى يقينها مما لا تجوز مصادرتها فيه .

(نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٢٥ ص ٦١٤)

٢٥ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه - دفع جوهرى - وجوب تحقيقه أو الرد عليه - اغفال ذلك يعيب الحكم .

من المقرر أن الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفع الجوهري التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن دفع باعتبار الحجز كأن لم يكن للسبب المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه اعتق أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(نقض ٧ مايو سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٤ رقم ١٢٥ ص ٦١٤)

٢٦ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه - افتراقه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز تخالف الاجراءات المقرره له - الرد على الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن إعمالا لحكم المادة ٢٧٥ مرفعات بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان - خطأ فى تطبيق القانون يستوجب النقض والإحالة .

إن كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات قد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة - دون وقف مبرر - يعتبر الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزول

..... جريمة التبديد

الحجز وتزول الآثار التي ترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررا لمصلحة المدين فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزاء صراحه أو ضمنا ، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات والتي لا مشاحة في أنها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص ، لما كان ذلك فإن ما قرره المحكمة في ردها على هذا الدفع - الذي ينتجه الى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة - من قولها " : أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، إذ أن مخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح إختلاس المحجوزات " يكون هذا قد أوقعها في خطأ في تطبيق القانون حال بينها وبين أن تحقق بنفسها عن مدى سلامة ما أثاره الطاعن لديها من الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن إعمالا لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لقوات المدة المنصوص عليها فيها فبات حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٤ رقم ٢٢١ ص ١١٠٤)

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

٢٧ - عدم الاعتداد برفض الحراسة - شرطه - أن يكون المكلف بالحراسة مدينا أو حائزاً للمحجوزات - وأن يكون حاضرا وقت توقيع الحجز .

استدلال الحكم على حيازة الطاعن للمحجوزات - ومن كونه شريكا للمدين في المحل الذي وقع فيه الحجز - سائغ .

إن نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٠ في شأن الحجز الإداري قد جرى نصها بأن " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين " ، لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أنه قد أثبت في محضر الحجز حضور الطاعن وتعيينه حارسا وامتناعه عن التوقيع ، وكان الحكم قد أقام مسئولية الطاعن عن الحراسة دون اعتداد برفضه إياها بالاستناد إلى نص المادة سالفه الذكر بعد أن دلل تدليلا سائغا على أنه كان حائزا للأشياء التي تم الحجز عليها " لكونه شريكا لشقيقه المدين في المحل الذي وقع فيه الحجز " وكان حاضرا عند توقيع الحجز وعينه مندوب الحجز حارسا بما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، وكان ما أورده الحكم سنداً لقضائه في هذا الشأن صحيحا في

..... جريمة التبيد
.....

القانون ، فإن منعى الطاعن بدعوى قصور الحكم فى هذا الخصوص وخطئه فى تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٣٠ ص ١٣٦)

٢٨ - توقيع الحجز يقتضى احترامه - مثال .

من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل متبجا لآثاره ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو وقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقلة التنفيذ .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٣٠ ص ١٣٦)

٢٩ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - محله أن تكون المحجوزات

موجودة لم تبدد - مثال .

لئن كان الدفع بعدم العلم بيوم البيع هو من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من تفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ، إلا أن محل

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، ولما كان الطاعن لم يسجل في محضر جلسات المحاكمة أو في مذكرته التي قدمها أن المحجوزات موجودة ولم تبدد فإن دفاعه يكون ظاهر البطلان .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٣٠ ص ١٣٦)

٣٠ - عدم انعقاد الحجز إلا بتعيين حارس على المحجوزات -

تكليف الحاضر مدينا أو حائزا بالحراسة - لا يعتد برفضه اياها .

مناط الالتزام بالحراسة رغم رفضها أن يكون من نيّطت به مدينا

أو حائزا - دفاع الطاعن بأنه غير مدين أو حائز - جوهرى يوجب على المحكمة تحقيقه .

مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن

الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لإنعقاد

الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو

الحائز حاضرا كلف الحراسة ولا يعتد برفضه اياها ، ومقتضى ذلك أن مناط

الالتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نيّطت به مدينا أو حائزا ، لما

كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك حتى آخر جلسة من جلسات المرافعة

بانكار صفته كمدين أو حائز وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى

..... جريمة التبيد

الدعوى وله ما يسانده من الشهادتين المرفقتين بالمفردات ، فإن الحكم المطعون فيه وقد سكت عن هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه وخلا من بيان سنده من اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة فإنه يكون مشويا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٥١ ص ٢٢٩)

٣١ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - استناد الحكم الى واقعة لا أصل لها فى التحقيقات - يعيبه .

مثال : مساءلة الطاعن عن تهمة إختلاس أشياء محجوزة رغم أن التهمة الموجهة اليه تبديد منقولات مودعة لديه - مفاده عدم تحييص الدعوى والاحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له فى الأوراق .

من المقرر أن الاحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

الواقعة هي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام هي أن الطاعن بدد منقولات مسلمة اليه على سبيل الوديعة ومملوكة ل... وأنه بددها إضراراً بالمجنى عليه خلافاً لما أورده الحكم الابتدائي - والمؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه - من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع فإن الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٤٨ ص ٣٤٠)

٣٢ - دفاع " الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره " - حكم
" تسببيه - تسبب معيب " - نقض " أسباب الطعن - ما
يقبل منها " - تبديد - حجز .

دفاع الطاعن بأنه حصل على أمر من السلطات بنقل المحجوزات
- جوهرى - إغفال المحكمة التعرض له إيراداً ورداً - قصور وإخلال بحق
الدفاع .

لما كان مؤدى دفاع الطاعن أنه لم يتصرف في المحجوزات وأنه لم

يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ إذ أنه حصل على أمر السلطات بذلك ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بإدائته استنادا الى توقيع الحجز التحفظى وتعيين الطاعن حارساً على المحجوزات ، واستدل من ذلك على تبديدها ، رغم أن ذلك لا يفيد فى حد ذاته إختلاسه للأشياء المحجوز عليها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

(نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٩٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٤١ رقم ٣٣ ص ٢١٠)

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

رابعاً - القصد الجنائي :

١ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع ، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين ، فعدم تقديمه الأشياء المحجوزة كاف لإثبات قيام نية التبيد عنده ما دام هو لم يدع سبباً مقبولاً له ، كحادث قهري مثلاً ، أما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المسؤولية .

(نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ طعن

رقم ٤٠٦ سنة ٣ قضائية)

٢ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

قول الحارس للمحضر " إن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه و أنه لا يسلم في بيع الشيء المحجوز مهما كان " هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التبيد لأن فيه معنى الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه .

(نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ طعن

رقم ٩١ سنة ٢ قضائية)

..... جريمة التبيد
.....

٣ - تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نية التبيد .

إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نية التبيد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ولا يخلى المتهم من المسئولية الجنائية التى توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين فى اليوم المحدد للبيع .

(نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ طعن

رقم ٣ سنة ٣ قضائية)

٤ - نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عمن تعلق حقهم به يتوافر به القصد الجنائى .

إن ركن القصد الجنائى فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوفرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عمن تعلق حقهم به من الدائنين .

(نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٣٤ طعن

رقم ٧٧٧ سنة ٨ قضائية)

..... (الجرائم المحقة بخيانة الأمانة)

٥ - استظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع .

إن المتفق عليه أنه يكفى لاعتبار الشخص مبددا أو مختلسا فى حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ . ع أن يكون قد أخفى الشيء المحجوز عليه أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو اقامه العوائق فى سبيل ذلك التنفيذ ، واستظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع ، إذ ما دامت هى المطالبة بالحكم فى الدعوى على أساس الوقائع المكونة لها والأدلة القائمة فيها فإن لها ولا شك أن تستظهر ما بطن من خوافيها بحسب ما يؤدى اليه تقديرها وتستنتج الرأى الذى تراه أقرب الى الحقيقة بحسب اعتقادها .

(نقض ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤ طعن)

رقم ٢٤ سنة ٤ قضائية)

٦ - استظهار رغبة المتهم فى عرقلة التنفيذ مما يدخل فى سلطان محكمة الموضوع .

تم جريمة الاختلاس إذا امتنع المحجوز عليه عن تقديم المحجوزات للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها ، والفصل فى توافر هذا القصد من الامور الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدى اليه .

..... جريمة التبيد
.....

(نقض ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ٢٥١ سنة ٨ قضائية)

٧ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

يكفى قانونا فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يعتمد الجاني تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه ، فإذا كان المتهم مع علمه بالحجز وباليوم المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه قاصدا عدم تنفيذ مقتضى الحجز فقد ثبتت عليه الجريمة وحق العقاب ، ولا يخلص المتهم عن ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع ، بل عليه أن يحترم الحجز ، وله أن يرفع اشكالا فى التنفيذ لدى المحضر المكلف بالبيع ليأخذ طريقة القانونى .

(نقض ٤ ابريل سنة ١٩٣٨ طعن)

رقم ١٢٨٤ سنة ٨ قضائية)

٨ - علم المتهم بالحجز لا يتحتم أن يكون قد حصل بإعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقه من الطرق .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

إنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨ طعن

رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ قضائية)

٩ - الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الإختلاس .

إن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الإختلاس لدى المتهم .

(نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ طعن

رقم ١٨٥٤ سنة ١٢ قضائية)

١٠ - الاعلان القانونى بحصول الحجز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به والعكس صحيح .

الظاهر من نصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإدارى أن واضع اليد على العقار أو المطلوب منه المال قد لا

يكون موجودا وقت الحجز ، وقد يسلم محضر الحجز الى من ينوب عنه أو من يوجد بالعقار ممن قد لا تربطه به رابطة، وأنه فى كل الصور التى يكون الشخص المطلوب الحجز عليه موجودا ، فإنه قد لا يعلم بوقوع الحجز علما حقيقيا وإنما استوجب القانون إعلانه على الوجه الذى رسمه ليحصل العلم الفرضى لكى يتم الحجز ، ومن ذلك يبين أن الاعلان القانونى بحصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به ، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به و أن أوراق الحجز لم تصل اليه على الرغم من اعلانها على الصورة التى يقتضيها القانون ، كما أن عدم إعلانه بالأوراق لا يدل بذاته على أنه لا يعلم بالحجز ، والذى يخلص من ذلك أن القانون حين استوجب إعلان من ذكرهم ممن ينوبون عن واضع اليد على العقار أو من يكونون موجودين به إنما أراد أن يستكمل شكل الحجز ولو عن طريق مظنة قانونية إعلان أصحاب الشأن فيه ، ولكن هذه المظنة لا تغنى - إذا لم يكتف بها القاضى - عن وجوب إقامة الدليل على العلم بالحجز ، كما أنه لا ينبغى قبول إنكار صاحب الشأن علمه بالحجز لمجرد عدم إعلانه به ، بل يصح أن يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الاعلان ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على أن المتهم كان يعلم فى الواقع بالحجز واستولى على المحجوز لإختلاسه فلا يجديه قوله أنه قد أدين على أساس علمه بالحجز دون أن تقيم المحكمة الدليل على ذلك من واقع أوراق رسميه تشهد به .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

(نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ طعن

رقم ٢٣٩٤ سنة ١٧ قضائية)

١١ - الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الإختلاس .
إن تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبيد أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .

(نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن

رقم ١١٩٧ سنة ٢١ قضائية)

١٢ - الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الإختلاس .
إن وجود المحجوز وعدم التصرف فيه - ذلك لا ينفي توفر جريمة الإختلاس متى ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ كما أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفي توفر نية الإختلاس لدى المتهم .

(نقض ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ طعن

رقم ١٤ سنة ٢٢ قضائية)

..... جريمة التبيد

١٣ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

القصد الجنائي في جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة يتحقق بمجرد إخفاء المحجوزات وعدم تقديمها للمحضر في اليوم المحدد لبيعها بقصد منع التنفيذ عليها ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالمبلغ المحجوز من أجله .

(نقض ٧ مايو سنة ١٩٥٢ طعن

رقم ٣٨٣ سنة ٢٢ قضائية)

١٤ - الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الإختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الإختلاس .

إن سداد الدين وتنازل الدائن عن الججز بعد وقوع جريمة التبيد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ طعن

رقم ١٣٠٧ سنة ٢٣ قضائية)

١٥ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً
باليوم المحدد للبيع ، وأن يعتمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه .

(نقض ٥ مارس سنة ١٩٥٥ طعن)

رقم ٢٤٥٩ سنة ٢٤ قضاية)

١٦ - تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات يوم البيع
يخضع لسلطة قاضي الموضوع .

تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم
المحدد للبيع أمر يخضع لسلطة قاضي الموضوع دون معقب إلا إذا كانت
الأسباب التي يبيدها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طعن)

رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ قضاية)

١٧ - اعتماد الحكم على علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة
باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد
تأجيل البيع - قصور .

متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم
بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام

الأوراق التي تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ١٣١)

١٨ - منازعة المتهم في قيام علمه بالحجز - التزم المحكمة تحقيق هذه المنازعة واثبات العلم عليه .

يشترط للعقاب على جريمة إختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالما بالحجز ، فإذا نازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها تعين عليها إثبات العلم بأدلة سائغة مؤدية الى إدانته .

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٩٢)

١٩ - استناد الحكم على المتهم بالحجز من أقواله في التحقيقات دون بيان مؤدى هذه الاقوال - قصور .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

إذا كان ما ساقه الحكم ردا على دفاع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز الى أن اقواله فى التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن هذا الرد لا يكفى لتفنيده دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مؤدى اقوال المتهم فى التحقيقات التى يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ٧٩٢)

٢٠ - القصد الجنائى فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة : علم الجائى باليوم المحدد للبيع وقيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ - مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات فى يوم لم يكن له به علم وعجزه عن تقديم بعضها مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى .

يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع فى يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها فى ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى كما يتطلبه القانون ولا يدل بذاته على انصراف نية المتهم الى عرقلة التنفيذ .

(نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ ص ١٠١١)

٢١ - ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز - تحدثه بعد ذلك عن نية التبيد استقلالا - لا يلزم .

متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز ، فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبيد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلالا عن هذه النية .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ١٩٢)

٢٢ - وجوب تحقق المحكمة من علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق .

يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

(نقض ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٢٩٦)

٢٣ - القضاء ببراءة المتهم لعدم علمه باليوم المحدد للبيع رغم اعترافه بتصرفه فيها - خطأ .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق بإختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ٣٣٧)

٢٤ - إختلاس أشياء محجوزة بنية عرقلة التنفيذ - صورية اجراءات التنفيذ - تدليل فاسد على قيامها فى جانب المتهمين - مثال .

عدم اخبار الطاعنة الاولى - وهى زوجة الطاعن الثانى - المحضر الذى باشر إجراءات المزاد الذى رسا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقعهما المدعى المدنى على الأشياء نفسها التى تناولها البيع لا يؤدى فى ذاته الى أنها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه فى التواطؤ

على تسخيرها لإعاقه التنفيذ في شكل اجراءات صورية .

(نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٩ ص ١١٣٤)

٢٥ - ثبوت استيلاء الدائرة على المحجوزات بغير علم الحارس أو

رضاه يمتنع معه قصد عرقلة التنفيذ .

ما دفع به المتهم من عدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات استنادا الى

أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع - لو صح -

لامتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان ما ذكره الحكم لا

يصلح ردا على هذا الدفع فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الموجب

لنقضه .

(نقض ٧ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٢١٠)

٢٦ - مناط الدفع بجهاله يوم البيع هو وجود المحجوز وعدم

تبديده .

محل دفع المتهم بعدم اعلانه يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة

موجودة ولم تبدد .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٤٤٩)

٢٧ - استناد الحكم الى إعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرة دون التدليل على ثبوت علم المتهم اليقيني بحصول الحجز - استدلال فاسد .

استناد الحكم الى إعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرته دون التدليل على ثبوت علم المتهم بحصول الحجز عن طريق اليقين يعيب استدلال الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٤٩٣)

٢٨ - الاعلان القانوني بحصوله الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به - كذلك الشأن عند استخلاصه من ابلاغ المتهم به من الحارس بعد عودته من الخارج دون استجلاء ما إذا كان هذا الابلاغ تم قبل وقوع التبديد أو بعده .

استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ، أو أن

..... جريمة التبيد
.....

يستجلى تاريخ وقوع التبيد وهل وقع قبل إبلاغه بالحجز أو بعده ، غير
سائق ولا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه .

(نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١١ ص ٤٩٣)

خامساً - تسبيب الأحكام في مجال القصد الجنائي :

١ - عدم اشتراط ذكر الحكم صراحة سوء نية مختلس الأشياء
المحجوز عليها بل يكفي أن يكون في عبارة ما يدل على هذا المعنى .
لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء
المحجوز عليها بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى ، فإذا
اقتصر الحكم في هذا الصدد على قوله " أن المتهم امتنع عن تقديم الشيء
المحجوز عليه للمحضر يوم البيع دور إيداء أى عذر " فهذا كاف في إثبات
توفر القصد الجنائي لأن الامتناع على هذه الصورة يحمل في ثناياه سوء
النية ويدل على رغبة المحجوز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز
والحصول على حقه .

(نقض ٢ ابريل سنة ١٩٣٤ طعن

رقم ٨٩٥ سنة ٤ قضائية)

٢ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم في جريمة إختلاس

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

يشترط في جريمة إختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المتهم بالحجز وبالיום المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض ، فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بخت فإنه يكون قاصرا ، إذ مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ طعن)

رقم ٦٢ سنة ١٢ قضائية)

٣ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم في جريمة إختلاس

المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين ، فإذا استند الحكم في إثبات علم المتهم بالحجز الى ما قاله من أنه عمدة يجب عليه بحكم صفته هذه أن يكون ملما بكل صغيرة وكبيرة تحصل في بلده ، وأن تعيين مندوبي الحجز يكون عادة بإشارة تليفونية ترسل لمركز العمدة لتبليغها اليهم ، فإنه يكون قاصرا في أسبابه لأن ما قاله من هذا ليس من شأنه أن يصلح مقدمة للنتيجة التي أقيمت عليه ، إذ لا يمكن في

..... جريمة التبيد
.....

العقل أن يلم كل عمدة بكل صغيرة وكبيرة تحصل فى بلده ، كما أن تعيين مندوبى الحجز إذا كان يحصل عادة بإشارة تليفونية فإنه يصح أيضا أن يحصل بغير هذه الطريقة .

(نقض ٧ يونية سنة ١٩٤٣ طعن

رقم ١٤٣٤ سنة ١٣ قضائية)

٤ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم فى جريمة إختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة إختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بمقولة أن هذه الجريمة وقعت منه لمجرد عدم تقديمه المحجوز للمحضر فى يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه فى دفاعه فإن ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها ، وهذا القصور يعيب الحكم أيضاً فيما يتعلق بشريك الحارس ما دامت واقعة الإختلاس التى قصر فى بيانها مشتركة بين الاثنين .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ طعن

رقم ١٥٤٨ سنة ١٤ قضائية)

٥ - عدم امكان استخلاص القصد الجنائى لدى المتهم من

الواقعة كما هى ثابتة بالحكم - قصور .

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم فى إختلاس القصب المملوك له والمحجوز عليه إدارياً نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الاوقاف مستفاداً منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بعد حصده لشركة السكر ، وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه الى الشركه إختلاس القصب المحجوز ، وغير ثابت من عبارته أن أحداً غير الحاجزة قد استولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصراً يعيبه لعدم امكان استخلاص القصد الجنائى لدى المتهم من الواقعة كما هى ثابتة به .

(نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ طعن)

رقم ٦٨٧ سنة ١٦ قضائية)

٦ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم فى جريمة إختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

إذا كانت المحكمة مع تبينها أن المحصولات المحجوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم فى جريمة إختلاس هذه المحصولات على أساس أنه لم يقدمها فى اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارساً عليها فإنها تكون قد أخطأت ، إذ أنه كان يتعين لكى تسوغ إدانته على هذا الأساس أن تبين المحكمة فى حكمها توفر علمه باليوم المحدد للبيع

..... جريمة التبديد

أو أنه طوّل بتقديم المحجوزات فى ذلك اليوم فلم يقدمها ، فإذا كان حكمها خاليا من هذا البيان فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(نقض ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ طعن

رقم ٨٧٩ سنة ١٦ قضائية)

٧ - ذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب الى المتهم وطلب منه الشئ المحجوز فقرر له أنه غير موجود كاف لبيان سوء نية المختلس .
يكفى فى بيان سوء نية مختلس الشئ المحجوز أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب اليه وطلب منه الشئ المحجوز فقرر له أنه غير موجود .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ طعن

رقم ١٥٢٨ سنة ١٩ قضائية)

٨ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم فى جريمة إختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .
يشترط للعقاب على جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوز فى هذا اليوم فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى ثبوت هذا العلم على الاعلان

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

الذى تسلمه شيخ البلدة فى غياب المتهم واكتفت به باعتباره إجراء قانونيا كافيا للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا مع أن مثل هذا الاعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم فإن حكمها بإدائته تأسيساً على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ طعن

رقم ٤٥٢ سنة ٢٠ قضائية)

٩ - عدم بيان الحكم بإدانة الحارس بالإختلاس محجوزات لصالح وزارة الأوقاف الموظف الذى كان سيقوم بإجراءات البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف فى ذلك - قصور .

الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن كانت له صفة فى إجراء البيع ، فإذا أدانت المحكمة حارسا بتبديد محصولات محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين فى الحكم الموظف الذى كان سيقوم بإجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف فى ذلك فهذا الحكم يكون قاصرا .

(نقض ٧ مايو سنة ١٩٥١ طعن

رقم ٣٤١ سنة ٢١ قضائية)

١٠ - وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم فى جريمة إختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

..... جريمة التبيد
.....

إذا كان المتهم بإختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت فى قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر فى محضر التبيد من أن اجراءات البيع قد استوفيت قانونا ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه إذ يشترط للعقاب على جريمة إختلاس المحجوز أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم .

(نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ طعن)

رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ قضائية)

١١ - إدانة المتهم بالتبيد بناء على أنه عين حارسا دون أن يكون لدى المتهم نية فى عرقلة التنفيذ - قصور .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتحقق إلا بإختلاس هذه الأشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ إجراءات لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأسا الى وزارة الاوقاف بموجب إيصالات محررة بإسم الطاعن مناولة أولئك

..... (الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة)

المستأجرين وهو مالا يكون إلا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة ،
فإن الحكم - إذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تتفنى عنه
لأنه عين حارسا على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد
العدوان عنها أو العبث بها وذلك دون أن يكون لدى الطاعن نية فى عرقلة
التنفيذ على المحجوز - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٣ طعن

رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ قضائية)

الفصل الثالث

سارقة السندات

المقدمة الى المحكمة

٩٤ - نص قانونى :

تنص المادة ٣٤٣ عقوبات على أن " كل من قدم أو سلم للمحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ماثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور " .

٩٥ - علة التجريم :

تفترض هذه الجريمة وجود دعوى مطروحة أمام القضاء ، وتقديم طرفيها المستندات الدالة على سلامة موقفه ، ويترتب على ذلك التزام كلا الطرفين بالأمانة وعدم التصرف فى المستندات المقدمة لتعلق حق الطرف الآخر بها ، فإذا قدم أحدهما مستنداً ثم سرقه فإن جريمته لا تنطوى على عدوان على مال مملوك للغير ، لأن هذا المستند مملوك له ، ومن ثم كان لابد لتأثم هذا المسلك من جانبه من نص صريح على ذلك .

وقد أفصحت محكمة النقض عن علة التجريم بقولها أن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التى تقع ممن قدمها الى المحاكم أثناء تحقيق قضية بها هى جريمة خاصة نص عليها القانون بقصد إلزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة فى المخاصمات القضائية والتنبيه الى أن المستندات والأوراق التى يقدمها كل من الخصمين تصبح حقا شائعاً للفريقين ويجوز

للخصم الآخر أن يعتمد عليها في إثبات حقوقه (١).

٩٦ - تقسيم :

سوف نتناول هذه الجريمة من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : أركان الجريمة .

المبحث الثاني : العقوبة المقررة للجريمة .

(١) أنظر تقض ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٣١ ص ٢٤٧ .

المبحث الأول

أركان الجريمة

٩٧ - بيان أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على أركان ثلاثة هي :

أولاً : محل الجريمة وهو سند أو ورقة قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها .

ثانياً : فعل الاختلاس .

ثالثاً : القصد الجنائي .

المطلب الأول

محل الجريمة

٩٨ - وقوع الجريمة على سند أو ورقة قدم أو سلم الى

المحكمة في أثناء تحقيق قضية بها :

لابد لقيام الجريمة من إدخال سند أو ورقة في حوزة المحكمة ، وذلك الفاعل لا يتصور أن يختلس سند أو ورقة كانا ولا يزالان في حوزته الشخصية .

والمراد بالسند ورقة أعدت أصلاً بطبيعتها لتكون مرتكزاً عليها في

المطالبة بحق أو فى دفع مثل هذه المطالبة ، كإقرار الدين والمخالصة . أما الورقة فيراد بها كل محرر ليس معداً أصلاً لأن يكون سنداً لإقتضاء حق أو للبراءة منه وإنما يعد كوسيلة اقناع للمحكمة بأمر ما ، مثل المذكرة الدفاعية وتقرير الخبرة الاستشارية .

وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن المادة ٣٤٣ عقوبات تنطبق على من يسرق من ملف دعوى مذكرة كتابية تتضمن دفاعه عن نفسه قدمها للمحكمة ثم سرقها ليبدلها بغيرها^(٢) .

وينبغى أن يكون الجانى قد قدم الورقة أو سلمها للمحكمة ، والمراد بالتقديم أن يقدم الخصم أو محاميه أو وكيل مكتب محاميه السند أو الورقة الى أمين سر المحكمة لضمها الى ملف الدعوى . والمراد بالتسليم أن يسلم المحامى أثناء المرافعة السند أو الورقة الى المحكمة ، أو أن يسلمهما اليها الخصم الحاضر فى المرافعة مع محاميه .

وتطبيقاً لذلك فإن الجريمة لا ترتكب إذا اقتصر الجانى على تقديم السند أى ابرازه للمحكمة كى تطلع عليه ولكنها لم تتسلمه ثم طالبته بتسليمه أو تقديمه فرفض^(٣) .

(٢) أنظر تقض ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ - للجموعة الرسمية س ٢٠ رقم ١٧ .

(٣) أنظر الاستاذ احمد أمين : المرجع السابق ، ص ٨٠٧ ؛ الدكتور محمد مصطفى القللى . المرجع

السابق ، ص ٤٤٢ .

..... (الجرائم الملحقة بخيانة الأمانة)

كما لا تقوم الجريمة إذا أخفى الخصم عن خصمه سنداً بالغ الأهمية في الدعوى ، ولا تقوم كذلك إذا رفض أمر المحكمة بتقديم سند له أهمية في تقدير الدعوى .

ويتطلب نص المادة ٣٤٣ عقوبات أن تكون الورقة قد سلمت الى المحكمة أثناء تحقيق قضية بها ، أى بمناسبة الفصل فى خصومة مطروحة أمامها ، فلا ينطبق النص على اختلاس الاوراق التى تسلم لغير المحاكم كتلك التى تسلم الى اللجان الادارية المختصة بالفصل فى بعض المنازعات ، أو تلك التى تسلم الى البوليس أو النيابة أو قاضى التحقيق أثناء التحقيق الابتدائى . أما إذا كانت الورقة قد سلمت الى المحكمة فإنه لا يلزم أن يكون تسليمها قد حصل الى القاضى فى الجلسة ، بل يصح أن تسلم اليه فى غير الجلسة أو أن تسلم الى قلم الكتاب .

والنص على المحكمة عموماً ينصرف الى المحكمة الجنائية والمحكمة المدنية أو الادارية ، كما يتسع التعبير ليشمل المحاكم العسكرية .

ويجب أن تكون للورقة فائدة فى القضية ، والنص ينطبق مهما كانت ضالة هذه الفائدة بحيث يستفيد الطرف الآخر منها فى تكوين دفاعه ، ويستفيد منها القاضى فى تكوين عقيدته . أما إن كانت غير ذات فائدة فى النزاع المطروح فإن استردادها من أودعها

لا يعد جريمة^(٤).

المطلب الثاني

فعل الاختلاس

٩٩ - عناصر الركن المادى :

عبر المشرع عن الفعل المادى المكون للجريمة بقوله " ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت "^(٥) ، ومفاد ذلك أن المقصود هو استيلاء الجانى على الورقة بعد أن كانت فى حيازته . ويجب أن يقع هذا الفعل من مقدم الورقة ، فإذا وقع من شخص آخر سواه كان خصما فى الدعوى أم لا عد سرقة عادية .

وإذا وقع الاستيلاء على السند أو الورقة من الموظف المنوط به حفظ أوراق القضية فإنه يكون الجنائية المنصوص عليها بالمادة ١٢٢ عقوبات .

(٤) أنظر

GARÇON (Emile) : Op . Cit . , Art . 409 , No . 6 .

(٥) بينما استعمل النص الفرنسى لهذه المادة لفظ " اختلس " .

أنظر الدكتور فوزيه عبد الستار : المرجع السابق ، بتد ١٠٧٢ ص ١٠٠٤ .

..... (الجرائم الملحقمة بخيانة الأمانة)

المطلب الثالث

القصد الجنائي

١٠٠ - عناصر القصد الجنائي :

إن جريمة سرقة السندات المسلمة للمحكمة جريمة عمدية ، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي بعنصريه العلم والارادة .

فيجب أن يعلم الجاني بطبيعة الورقة التي يختلسها ، وأنه سبق له تقديمها للمحكمة ، وأنه غير مرخص له في استردادها من جانب تلك الأخيرة . فإن فهم من اذن المحكمة له بالاطلاع عليها في قلم الكتاب الاستيلاء عليها كان قصده متفيا ، وهو يتفنى كذلك لو كان يعتقد أنها غير ذات فائدة في الدعوى المطروحة ، والقاضى هو الذى يقدر كل ذلك بطبيعة الحال .

ويجب أن تتجه إرادة الجاني الى ابعاد المستند أو الورقة عن ملف الدعوى ، فإن كان قد أخذ الورقة كي يقوم بتصويرها ثم فقدت منه ، أو وضعها في حقيبة فضاعت منه تلك الأخيرة كان القصد متفيا .

المبحث الثانى

عقوبة الجريمة

١٠١ - نوع ومقدار العقوبة المقررة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يتجاوز ستة أشهر ، ولم ينص المشرع على عقاب للشروع فى ارتكابها.

وينعقد الاختصاص بالجريمة للمحكمة المقدم لها أو المسلم اليها السند أو الورقة إذا وقع الإختلاس فى جلستها (المادة ٢٢٤ إجراءات جنائية) وكانت محكمة جنائية ، أما فى الأحوال الأخرى فينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الواقع فى دائرتها فعل سرقة السند أو الورقة .

فہرس

البند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	
١ -	نص قانونى	١
٢ -	جريمة خيانة الأمانة فى التشريعات العربية	١
٣ -	تعريف خيانة الأمانة	٦
٤ -	أوجه الشبه والاختلاف بين خيانة الأمانة وكل	
	من السرقة والنصب	٧
٥ -	تقسيم	٩
	الباب الأول	
	جريمة خيانة الأمانة	
٦ -	تقسيم	١٧
	الفصل الأول	
	الركن المادى	
٧ -	صور الركن المادى	١٨
٨ -	(أولا) الإختلاس	١٨
٩ -	(ثانيا) التبديد	٢٠
١٠ -	(ثالثا) الاستعمال	٢٢
	* أحكام النقض	٢٥

البند	الموضوع	الصفحة
	الفصل الثانى	
	محل الجريمة	
١١ -	تمهيد وتقسيم	٣٣
	المبحث الاول	
	أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير	
١٢ -	تمهيد	٣٤
	المطلب الأول	
	أن يكون محل الجريمة مالا منقولاً	
١٣ -	(أولاً) أن يكون مالا	٣٥
١٤ -	(ثانياً) أن يكون منقولاً	٣٧
	المطلب الثانى	
	أن يكون المنقول مملوكاً للغير	
١٥ -	أهمية شرط الملكية للغير	٣٩
	المبحث الثانى	
	سبب تسليم المال الى الجانى	
١٦ -	أهمية التسليم	٤٢
١٧ -	مدلول التسليم	٤٣
١٨ -	أن يكون التسليم بقصد نقل الحيازة الناقصة	

البند	الموضوع	الصفحة
	الى الجاني	٤٦
	المبحث الثالث	
	أن يكون التسليم قد تم بناء على عقد من عقود الأمانة	
١٩ -	تحديد عقود الأمانة	٤٩
٢٠ -	تقسيم	٥٤
	المطلب الأول	
	القواعد العامة التي تسرى على عقود الأمانة	
٢١ -	دور محكمة الموضوع في تكييف العقد	٥٥
٢٢ -	أثر العقد الباطل على قيام جريمة خيانة الأمانة	٥٩
٢٣ -	استبدال العقد	٦٠
٢٤ -	الشروط اللازم توافرها لكي يكون لإستبدال العقد أثره القانوني في إنقضاء عقد الأمانة	٦١
٢٥ -	الشرط الأول - أن يتم الإستبدال قبل وقوع الجريمة	٦٢
٢٦ -	الشرط الثاني - أن يكون الإستبدال حقيقيا	٦٢
٢٧ -	اثبات عقد الأمانة	٦٥

البند	الموضوع	الصفحة
٢٨-	شروط الاثبات بشهادة الشهود بالرغم من	
	تجاوز قيمة العقد خمسمائة جنيه	٦٩
٢٩-	عدم تقيد المحكمة بإشتراط الدليل الكتابي عند	
	قضائها بالبراءة	٧٢
	المطلب الثاني	
	الاحكام الخاصة بكل عقد	
	من عقود الأمانة	
٣٠-	تمهيد وتقسيم	٧٤
	الفرع الاول	
	الوديعة	
٣١-	تعريف الوديعة	٧٤
٣٢-	التزامات المودع عنده	٧٥
٣٣-	أولاً - تسلم الشئ المودع	٧٥
٣٤-	ثانياً - التزام المودع لديه بحفظ المال	٧٦
٣٥-	ثالثاً - رد المال عيناً	٧٨
٣٦-	صور خاصة من الوديعة	٧٩
٣٧-	أولاً - الوديعة الناقصة	٨٠
٣٨-	ثانياً - الودية الإضطرارية	٨١

البند	الموضوع	الصفحة
٣٩ -	ثالثاً - الحراسة	٨٣
	الفرع الثانى	
	الايجار	
٤٠ -	تعريف وخصائص عقد الايجار	٨٤
٤١ -	شروط قيام جريمة خيانة الأمانة فى حالة	
	الايجار	٨٦
	الفرع الثالث	
	عارية الاستعمال	
٤٢ -	تعريف عارية الاستعمال	٨٨
٤٣ -	نطاق جريمة خيانة فى حالة عارية الاستعمال .	٨٩
	الفرع الرابع	
	الرهن	
٤٤ -	تعريف الرهن وخصائصه	٩٠
٤٥ -	محل الرهن	٩١
٤٦ -	نطاق خيانة الأمانة فى حالة الرهن	٩١
	الفرع الخامس	
	الوكالة	
٤٧ -	تعريف الوكالة	٩٢

البند	الموضوع	الصفحة
٤٨ -	نطاق خيانة الأمانة في حالة الوكالة	٩٣
٤٩ -	مدير الشركة	٩٥
٥٠ -	الفضالة	٩٨
	الفرع السادس	
	المقاولة والخدمات المجانية	
٥١ -	تمهيد	٩٩
٥٢ -	عقد المقاولة	٩٩
٥٣ -	عقد الخدمات المجانية	١٠١
	* أحكام النقض	١٠٢
	الفصل الثالث	
	ركن الضرر	
٥٤ -	أهمية ركن الضرر	١٤٥
٥٥ -	تحديد الضرر	١٤٦
	* أحكام النقض	١٥٠
	الفصل الرابع	
	الركن المعنوي	
٥٦ -	صورة الركن المعنوي في جريمة خيانة الأمانة .	١٥٥
٥٧ -	عناصر القصد الجنائي	١٥٥

البند	الموضوع	الصفحة
٥٨ -	(أولا) العلم	١٥٦
٥٩ -	(ثانيا) الإرادة	١٥٧
٦٠ -	القصد الخاص فى جريمة خيانة الأمانة	١٥٧
	* أحكام النقض	١٦٥
الفصل الخامس		
عقوبة جريمة خيانة الأمانة		
٦١ -	تمام جريمة خيانة الأمانة	١٧٧
٦٢ -	عدم تصور الشروع فى خيانة الأمانة	١٨١
٦٣ -	نوع ومقدار عقوبة خيانة الأمانة	١٨١
٦٤ -	قيود تحريك الدعوى الجنائية فى خيانة الأمانة ..	١٨٢
	* أحكام النقض	١٨٣
الباب الثانى		
الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة		
٦٥ -	تمهيد وتقسيم	٢٤٣
الفصل الأول		
خيانة الائتمان على التوقيع		
٦٦ -	نص قانونى	٢٤٧
٦٧ -	صورة الجريمة	٢٤٨

البند	الموضوع	الصفحة
٦٨ -	تقسيم	٢٤٨
	المبحث الاول	
	أركان الجريمة	
٦٩ -	تقسيم	٢٤٩
	المطلب الاول	
	محل الجريمة	
	(تسليم الجانى على سبيل الأمانة	
	ورقة موقعة على بياض)	
٧٠ -	الشروط التى يجب توافرها فى محل الجريمة ..	٢٥٠
٧١ -	(أولا) أن تكون هناك ورقة موقعة على بياض	٢٥٠
٧٢ -	(ثانيا) تسليم الورقة الموقعة على بياض الى	
	الجانى على سبيل الأمانة	٢٥٤
٧٣ -	(ثالثا) أن يكون التسليم قد تم على سبيل	
	الأمانة	٢٥٥
	المطلب الثانى	
	الركن المادى	
	(خيانة الأمانة)	
٧٤ -	عناصر الركن المادى	٢٥٦

البند	الموضوع	الصفحة
٧٥ -	(أولا) الكتابة فى البياض الذى فوق الختم أو	
	الامضاء	٢٥٦
٧٦ -	(ثانيا) حدوث ضرر لصاحب الامضاء أو	
	الختم	٢٥٧
	المطلب الثالث	
	الركن المعنوى	
٧٧ -	عناصر القصد الجنائى	٢٦٠
	المبحث الثانى	
	عقوبة الجريمة	
٧٨ -	تمام الجريمة	٢٦١
٧٩ -	اثبات الجريمة	٢٦٢
٨٠ -	نوع ومقدار العقوبة	٢٦٢
	* أحكام النقض	
	الفصل الثانى	
	اختلاس الاشياء المحجوز عليها	
	من مالها المعين حارسا عليها	
	" تبديد الاشياء المحجوز عليها "	
٨١ -	نص قانونى	٢٧١

البند	الموضوع	الصفحة
٨٢ -	علة الحاق الجريمة بخيانة الأمانة	٢٧١
٨٣ -	علة التجريم	٢٧١
٨٤ -	التمييز بين جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها من مال الكهـا المعين حارسا عليها (المادة ٣٤٢ عقوبات) وجريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (المادة ٣٢٣ عقوبات)	٢٧٢
٨٥ -	تقسيم	٢٧٣
	المبحث الاول أركان الجريمة	
٨٦ -	بيان أركان الجريمة	٢٧٤
	المطلب الاول المال المحجوز عليه	
٨٧ -	وجود الحجز	٢٧٤
	المطلب الثاني فعل الاختلاس	
٨٨ -	المقصود بفعل الاختلاس	٢٧٩

البند	الموضوع	الصفحة
	المطلب الثالث	
	القصد الجنائي	
٨٩ -	عناصر القصد الجنائي	٢٨٧
٩٠ -	(أولا) العلم	٢٨٧
٩١ -	(ثانيا) الإرادة	٢٩١
٩٢ -	تمام الجريمة	٢٩٤
	المبحث الثاني	
	عقوبة الجريمة	
٩٣ -	نوع ومقدار العقوبة المقررة	٢٩٦
	* أحكام النقض	٢٩٧
	الفصل الثالث	
	سرقة السندات المقدمة	
	الى المحكمة	
٩٤ -	نص قانونى	٤٢٣
٩٥ -	علة التجريم	٤٢٣
٩٦ -	تقسيم	٤٢٤
	المبحث الاول	
	أركان الجريمة	

البند	الموضوع	الصفحة
٩٧ -	بيان أركان الجريمة	٤٢٥
	المطلب الاول	
	محل الجريمة	
٩٨ -	وقوع الجريمة على سند أو ورقة قدم أو سلم	٤٢٥
	الى المحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها	
	المطلب الثانى	
	فعل الاختلاس	
٩٩ -	عناصر الركن المادى	٤٢٨
	المطلب الثالث	
	القصد الجنائى	
١٠٠ -	عناصر القصد الجنائى	٤٢٩
	المبحث الثانى	
	عقوبة الجريمة	
١٠١ -	نوع ومقدار العقوبة المقررة	٤٣٠
	فهرس تفصيلى	٤٣٣
	للمؤلف	٤٤٥
	تم بحمد الله تعالى !!!	

للمؤلف

أولاً - الكتب :

١ - فن المالية العامة . الجمهورية الجزائرية ، قسنطينة ،
مذكرات لطلبة معهد الحقوق و العلوم الإدارية ، ١٩٧٦ ١٩٧٧ -
١٩٧٨ . (نقد)

٢ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية
لجرائم الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى والمقارن . رسالة دكتوراه
مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة ، حازت على تقدير مرتبة الشرف
- ١٩٩١ . (نقد)

٣ - قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات . القاهرة ، الطبعة
الأولى ، ١٩٩٢ . (نقد)

٤ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤ . القاهرة ، الطبعة الثانية ،
١٩٩٤ - ١٩٩٥ . (نقد)

٥ - المشكلات الاجرائية الهامة فى قضايا المخدرات (التلبس -
القبض - التفتيش - تسبيب الأحكام) . القاهرة ، المكتبة القانونية ،

١٩٩٢ . (نقد)

٦ - جريمة التهريب الجمركى . الاسكندرية ، دار الفكر
الجامعى ، ١٩٩٢ ، الطبعة الأولى . (نقد)

٧ - الجرائم المخلة بالآداب العامة . الاسكندرية ، دار الفكر
الجامعى ، ١٩٩٤ . (نقد)

٨ - جرائم العرض . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ،
١٩٩٣ . (نقد)

٩ - قانون الأسلحة والذخائر . القاهرة ، الطبعة الأولى ،
١٩٩٣ - ١٩٩٤ . (نقد)

١٠ - جرائم الشيك . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة
الأولى ، ١٩٩٤ . (نقد)

١١ - جريمة التهريب الجمركى فى ضوء الفقه وأحكام
النقض والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، الطبعة
الثانية ، ١٩٩٥ . (نقد)

١٢ - قانون الأسلحة والذخائر معلقا عليه بالفقه
وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام

١٩٩٤ . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ . (نقد)

١٣ - جرائم الشيك في ضوء الفقه و أحكام النقض حتى عام ١٩٩٥ . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ . (نقد)

١٤ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ . " الجزء الأول " - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - إيرادات النشاط التجارى والصناعى . القاهرة ، ١٩٩٦ . (نقد)

١٥ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ . " الجزء الثانى " - المرتبات والأجور - إيرادات المهن غير التجارية (المهن الحرة) - إيرادات الثروة العقارية - الأحكام العامة . القاهرة ، ١٩٩٦ . (نقد)

١٦ - الحبس الاحتياطى فى ضوء أحدث تعديلات قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحبس الاحتياطى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، ١٩٩٥ . (نقد)

١٧ - جرائم القذف والسب فى ضوء الفقه و أحكام القضاء

..... للمؤلف

في مائة عام . القاهرة ، دار محمود للنشر ، ١٩٩٦ . (نقد)

١٨ - جريمة السرقة و الجرائم الملحققة بها في ضوء
الفقه وأحكام القضاء في مائة عام . القاهرة ، المكتبة القانونية ،
١٩٩٦ . (نقد)

١٩ - الأمن السياحي . القاهرة ، مذكرات لطلبة المعهد العالي
للسياحة والفنادق بالقاهرة ، السنة الرابعة . ١٩٩٦ .

٢٠ - موسوعة تشريعات الغش والتدليس في ضوء الفقه
وأحكام النقض الإدارية العليا والدستورية العليا . القاهرة ، الطبعة
الأولى ١٩٩٧ . (نقد)

٢١ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا . القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ . (نقد)

٢٢ - جريمة النصب في ضوء الفقه وأحكام القضاء في
مائة عام . دار الكتب القانونية ، ١٩٩٧ . (نقد)

٢٣ - جريمة خيانة الأمانة في ضوء الفقه وأحكام القضاء
في مائة عام . دار الكتب القانونية ، ١٩٩٧ . (نقد)

٢٤ - الجرائم المخلة بالأداب العامة . القاهرة ، الطبعة الثانية ،

١٩٩٧ . (نقد)

٢٥ - الموسوعة الجهركية . القاهرة ، ١٩٩٧ . (نقد)

٢٦ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية
لجرائم الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى والشريعة الاسلاميه والقانون
المقارن . الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

٢٧ - الحبس الاحتياطى فى ضوء أحدث تعديلات قانون
الاجراءات الجنائية بشأن الحبس الاحتياطى عام ١٩٩٥ . القاهرة ،
الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

٢٨ - الموسوعة الجهركية . القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .

٢٩ - جريمة النصب فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى
مائة عام . الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .

٣٠ - المشكلات الاجرائية الهامة فى قضايا المخدرات (التلبس
- القبض - التفتيش -) . القاهرة ، ٢٠٠٠ .

ثانياً - الأبحاث والمقالات :

١ - ضوابط تسبيب أحكام البراءة . مجلة الأمن العام ، العدد
١٣١ ، يناير ١٩٩١ ، ص ١٧ .

..... للمؤلف

٢ - أسرار أمن الدولة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٢ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ١٧ .

٣ - أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٩٠ .

٤ - أسرار التحقيقات الجنائية . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٣ .

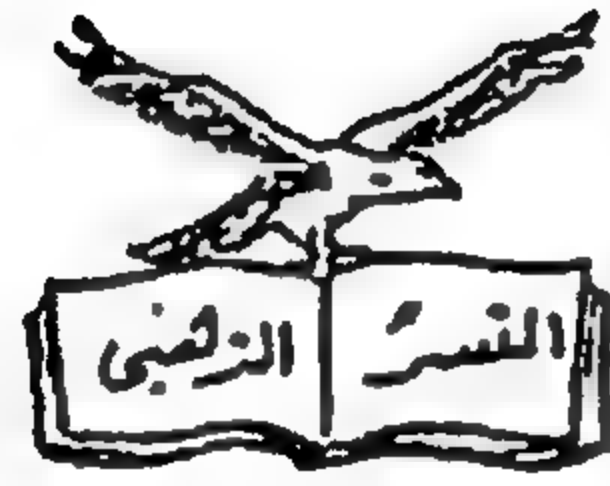
٥ - أسرار المهنة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٩٧ .

٦ - مجال رقابة محكمة النقض على تقدير توافر الارتباط بين الجرائم في ظل نظرية العقوبة المبررة . مجلة المحاماة ، القاهرة ، العدد ١٣٥ ، الخامس والسادس ، مايو ويونيو ١٩٩١ ، السنة الحادية والسبعون ، اصدار نقابة المحامين بمصر ، ص ٤٥ .

٧ - أسرار الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٧ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ١٠ .

٨ - منطق الأحكام " فحواها ومدلولها " . مجلة الأمن العام ، العدد ١٤٢ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٨٠ .

رقم الإيداع: ١١٧٤٥/ ٩٩
الترقيم الدولي I.S.B.N.
977 - 19 - 9612-6



للطباعة
يُسرَى مَسِينُ اِبْرَاهِيمَ
شارع عبدالغنى - الهدارة ٢ عابدين
عابدين ت : ٣٩١٠٠٧٥ دار السلام ت : ٢٢٠٩٩١٨



Bibliotheca Alexandrina



0647910